



صناعة القرار فى الوطن العربي

فى ضوء الشرعية الديمقراطية



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

صناعة القرار فى الوطن العربي

فى ضوء الشرعية الديمقراطية

صناعة القرار فى الوطن العربي

فى ضوء الشرعية الديمقراطية



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الغلاف يوسف شاكر

الطبعة الأولى ١٩٩٢

رقم الأيداع
٩٢/٣٦١٧

الترقيم الدولي L.S.B.N
977- 239-033-7

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٢٩٠٤٧٢٧ القاهرة

المحتويات — صفحة

مقدمة

بدعوة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى النمسا ، انعقدت في ضواحى فيينا (النمسا) يومي ١٣ و ١٤ سبتمبر / أيلول ١٩٩١ الندوة الفكرية السنوية الرابعة . وكان موضوع الندوة هو « صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الشرعية الديموقراطية » وقد شارك في الندوة مجموعة من الشخصيات السياسية والفكرية العربية وعدد من أعضاء الفرع في النمسا .

في جلسة الافتتاح ، تحدث د. مهدي الحافظ رئيس الفرع فرحب بالحاضرين وبينّ أهمية الموضوع والأسباب التي جعلت المنظمة تختار موضوع « صناعة القرار » لندوة هذا العام . وأشار الى الصلة العضوية بين « صناعة القرار » بأسلوب شرعي وديموقراطي واحترام حقوق الانسان . كما تحدث الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وأكد على الحاجة الماسة لتوفير حقوق الانسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية الأخرى ، كضمانة لتأمين المشاركة الحرة للمواطنين في تقرير الشؤون العامة . وتوزعت المناقشات على ثلاثة محاور أساسية . فكان المحور الأول يدور حول أسلوب صناعة القرار وكيفية تقييمه وفقا « لمعايير ومؤشرات جرى اعتمادها دليلا » لمعالجة هذه المسألة الحساسة . وقدم للموضوع كل من السيدة نهاد سالم والدكتور يحيى الجمل . وتركز المحوران الثاني والثالث في **دراسة حالات واقعية** لأسلوب صناعة القرار وهي قرار « الوحدة اليمنية » في مايو / آيار ١٩٩٠ وقدم له كل من د.حميد فياض ود.مرعي عبد الرحمن وقرار « الغزو العراقي للكويت » أغسطس / آب ١٩٩٠ وقدم له كل من د.طارق الخضيري ود.صلاح الشيخلي ود.المنصف المرزوقي . وفي سياق المناقشة ، قدم المشاركون الآخرون في الندوة مجموعة من التعقيبات والمداخلات الهامة التي أغنت النقاش ووسعت آفاقه باتجاه التأكيد على أهمية اتباع الأسلوب الديموقراطي في صناعة القرار ، وضرورة حماية وتعزيز حقوق الانسان كشرط لابد منه في هذا المضمار .

محاور المناقشة

أولاً : أسلوب صناعة القرار :

يتناول هذا المحور عملية صنع القرار في الوطن العربي ، سواء على المستوى القطري (الفردي) أو على المستوى العربي (الثنائي أو المتعدد الأطراف) . ويتعين تحديد هذه العملية وتوصيف أركانها ومظاهرها في ضوء طائفة من العوامل ذات التأثير المباشر وغير المباشر فيها ومنها :

ا ــ هل تتخذ القرارات الكبرى كترجمة لاستراتيجية قومية أو وطنية تم تحديد معالمها سلفا أم أنها تتخذ استجابة أو رد فعل لظرف معين داخلي أو خارجي أثار السلطات السياسية للتصرف إزاءه .

ب ــ منشأ فكرة القرار

هل تنبع فكرة القرار في ذهن المسؤول الأول أم أنها تخرج بعد مناقشات أولية مع عدد من كبار معاونيه أو قد يوحي بها واحد من مستشاريه أو العاملين معه ؟ أو هي نتيجة اقتراحات الأجهزة المختصة ؟ .

ج ــ جمع المعلومات وصنع القرار

هل يسبق صنع القرار طلب معلومات معينة وبيانات ودراسات ؟ ما هي الأجهزة التى تقدم مثل هذه المعلومات ؟ هل يطلب من أشخاص معينين تقديمها ؟ ومن الذي يقوم بتصفية هذه المعلومات والبيانات وعرضها على السلطة التي تتخذ القرار ؟ .

د ــ كيفية الاستقرار على قرار

هل تطرح بدائل عديدة لها تأثير متباين على صانعي القرار يقومون هم باختيار

واحد منها لما له من فوائد اكبر ونفقات أقل ؟ أم أن قرارا « معينا » يفرض نفسه دون امكان مقارنته بغيره من البدائل ؟ .

هـ ـــ عنصر المخاطرة وعدم التيقن

لا شك أن السلطة صانعة القرار لا تملك في أي حال ، جل وفي أحسن الظروف معرفة كاملة بكل عناصر الموقف الذي تواجهه . وقد يكون من الصعب التنبؤ بردود فعل بعض الأطراف . كما أن التأثير الناجم عن بعض القرارات التى يبدو أن لها طبيعة فنية مثل القرارات الخاصة بتوطن الصناعات أو اقامة سدود كبرى قد لا تظهر كلها في الأمد القصير ، وانما تتضح في الأمد البعيد . وعلى نحو قد يخالف توقعات صانع القرار . كيف تتصرف السلطة صانعة القرار ازاء الاحساس بعدم التيقن من نتائج ما تقرره ؟ هل تميل الى القرار الذي يتضمن اقل قدر من المخاطرة ، أم أنها ترى فوائد اخرى في المخاطرة العالية كإرباك الخصوم مثلاً أو كسب شعبية ؟

و ـــ كيفية الوصول الى القرار

هل تجري السلطة المسؤولة مناقشة حول القرار المحتمل ؟

من الذين يشتركون في هذه المناقشة اذا جرت ؟

هل تقتصر على بعض المعاونين ؟ ما هي مناصبهم ؟

هل تقتصر على بعض الأشخاص موضع الثقة بصرف النظر عن توليهم مناصب اسمية ؟

هل يؤخذ رأي بعض أجهزة الدولة المتخصصة كوزارات الخارجية والدفاع مثلاً لقضايا الشؤون الخارجية وذات الجوانب العسكرية أو وزارات الاقتصاد والصناعة والزراعة بالنسبة للقرارات الداخلية . ما هو دور مسؤولي الأمن في هذه المشاورات ؟

هل يتسع نطاق المشاورات السابقة على اتخاذ القرار ليشمل قيادات منتخبة في المجالس النيابية مثلاً ؟

هل تتسع لتشمل قواعد الحزب بحيث يكون القرار نتيجة قدر واسع من

المشاركة الشعبية ؟

هل يجري التشاور أيضاً مع شخصيات مستقلة ومعارضة ؟

ما هو مدى الالتزام بنتيجة التشاور على أي من هذه المستويات ؟

هل يجري التصويت مثلاً داخل بعض الأطر : المكتب السياسى للحزب ، مجلس الوزراء ... الخ أم يترك الأمر للسلطة المسؤولة بحيث تستخلص نفسها ما شاءت من هذه المشاورات .

ز ـ الأطراف الخارجية وعملية صنع القرار

هل يؤخذ موقف بعض الأطراف الخارجية في الاعتبار عند اتخاذ بعض القرارات ؟ ما هي الأطراف الخارجية ؟ بعض البلدان العربية ، دول صديقة غير عربية ، قوى كبرى ، الموقف في بعض المنظمات الدولية في الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلاً ومجلس الأمن ، نصيحة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؟ وكيف يؤخذ موقف هذه الأطراف في الاعتبار ؟ بالاستنتاج بناء على دراسات ومعلومات تقدمها أجهزة مختصة ، أم بالاتصال بممثليها والتشاور معهم قبل اتخاذ القرار أو بعده ؟

ح ـ توقيت اعلان القرار

هل يراعى اختيار توقيت معين لإعلان القرار فيجري تكتمه حتى يحين هذا الوقت ، أم يتم الاعلان عنه بمجرد اتخاذه ؟ ما هي القرارات التي يكون توقيت الاعلان عنصراً مهماً فيها ؟ وما هي اهم العوامل المحددة للتوقيت الناجح ؟

ط ـ تنفيذ القرار : المتابعة والتقييم

هل يوجد حرص على المتابعة المستمرة لتنفيذ القرار ؟ وهل تجري دراسة الموقف من جديد بعد الاعلان عن القرار وبدء تنفيذه على ضوء ردود الفعل الناجمة عنه ؟ قد يكشف التنفيذ عن وجود فجوة بين الآثار التي أحدثها القرار وتوقعات صانعيه . هل يمكن تعديل القرار أو حتى العدول عنه اذا كانت الفجوة واسعة ، أم أن التعديل

والعدول يتضمنان مخاطر ؟ ما هو نوع المخاطر في هذه الحالة ؟

ي ــ الاستمرارية في نمط صنع القرار

هل توجد أنماط ثابتة لصنع القرار في بلدان عربية معينة أم أن نمط صنع القرار يرتبط بشخص رئيس الدولة أو الزعيم السياسي المهيمن ؟

ك ــ ما هي الجوانب الايجابية أو السلبية الأخرى في انماط صنع القرار في الوطن العربي ؟

ثانياً : دراسة حالات

تضمنت الندوة دراسة حالتين بهدف التوصل الى نظرة تحليلية موضوعية عن كيفية صناعة القرار في الوطن العربي قطرياً أو قومياً وتقييمها من وجهة نظر مبادىء الشرعية الديموقراطية والمصالح العامة للشعب والأمة وأهدافهما الاستراتيجية . والحالتان هما :

ا ــ قرار الوحدة اليمنية مايو / آيار ١٩٩٠

ب ــ قرار الغزو العراقي للكويت اغسطس / آب ١٩٩٠ .

كلمة د . مهدى الحافظ

رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا

حضرات السيدات والسادة

أيها الضيوف الاعزاء

يسرني أن أرحب بكم ، أجمل ترحيب ، واشكركم بحرارة على استجابتكم الكريمة لدعوتنا للمشاركة في هذه الندوة : الندوة الفكرية السنوية الرابعة ، المعنية بمعالجة موضوع هام وخطير بشأن « صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الشرعية الديموقراطية » .

وأود أن أخص بالثناء الجزيل ، ضيوفنا الأعزاء ، من الشخصيات الفكرية والسياسية العربية الذين تجشموا عناء السفر وحضروا معنا هذه المناسبة وقبلوا مشكورين اعداد مساهمات فكرية لمعالجة موضوعات الندوة . كما أتقدم بخالص التحية والاعتزاز للأخوة المشاركين من أعضاء المنظمة العربية لحقوق الانسان في النمسا ، لجهودهم القيمة ، والمتعددة الأشكال ، والمفعمة بروح التعاون والايثار التي بذلوها في التحضير للندوة وتأمين الظروف الملائمة لنجاحها وبلوغ أهدافها . وكذلك أود أن أشكر وأرحب بالسادة الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء لتعاونهم المثمر معنا في تغطية أخبار هذه المناسبة والتعريف بأهداف ونشاطات المنظمة العربية لحقوق الانسان .

منذ أربع سنوات ، دأب الفرع على عقد الندوات الفكرية السنوية لمعالجة قضايا ومشكلات هامة وملتهبة في الوطن العربي وذات صلة مباشرة بعملية التطور الجارية فيه ، والهادفة لتعزيز وحماية حقوق الأنسان كما أقرتها المواثيق الدولية ولاسيما « الاعلان العالمي » ، ولخصتها الخبرة الغنية لكفاح الشعوب عبر التاريخ . وكان الهدف من هذه الممارسات الفكرية ولايزال متعدد الجوانب والمقاصد . فهو من ناحية

يحرص على **تأصيل الوعي بحقوق الانسان** وترسيخ الادراك **بأهمية الخيار الديموقراطي** باعتباره حزام النجاة لبناء مستقبل سعيد ومأمون لمجتمعاتنا . وهو من ناحية ثانية ، يستهدف **الاقتراب من المشكلات الواقعية** الناشبة في الوطن العربي ومعالجتها بجو هادىء وصريح وبعيد عن المؤثرات المحلية . ذلك ان الكلام عن مبادىء وقيم حركة حقوق الانسان لم يعد كافياً لوحده ، وينبغي أن يقترن بتوجه صادق وعملي لفحص الواقع العربي وتشخيص علله وتسمية مشكلاته وأسبابها ، والدعوة الى مكافحتها بوضوح ودون مواربة . وثمة هدف آخر لهذه الندوات ، هو خلق **تفاعل فى الآراء** بين مثقفي المهجر من المواطنين العرب وبين جمهرة المفكرين والممارسين من الأقطار العربية الذين يعيشون الصراع يومياً ويكتوون بناره ، ويحملون معهم خبرة المعايشة المباشرة مع الأحداث . وهذا الأمر هو في غاية الأهمية بالنسبة لأية معالجة موضوعية للمشكلات ، ومن شأنه أن يقيم ويعزز الاتصال المطلوب بين الفكر والممارسة ويقود الى علاقة ايجابية بناءة بين المثقفين العرب على اختلاف مواقعهم ومواطنهم ، ويطور فهماً مشتركاً عميقاً بينهم إزاء قضايا ومشكلات وأهداف حركة التحرر العربية . ولعل الهدف الرابع من هذه الندوات ، هو السعي **للاحتكاك بأوساط الرأي العام الأجنبي** ، ولاسيما النمساوي ، وادارة حوار مع رموزه وأعلامه بشأن القضايا المشتركة وبغية كسبهم لصالح الصف العربي ومساعدتهم على تفهم طموحاتنا وأهدافنا المشروعة ، والتصدي للدعاية والمخططات المناوئة .. وقد أثبتت تجربة السنوات الماضية ، حيث شارك نخبة من المفكرين والسياسيين النمساويين في ندواتنا ، صواب وفائدة هذا الحوار وبرهنت على أهمية تعزيز اللقاءات والمناقشات بيننا وبينهم توخياً لمزيد من التفاهم والتعاون والعمل المشترك .

واليوم تتصدى الندوة الرابعة لموضوع حساس وهام للغاية ، وهو « صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الشرعية الديموقراطية » . وجرى اختياره من خلال مناقشات طويلة ومثمرة بين أعضاء الفرع ، ممن ينتمون لتيارات ومدارس فكرية مختلفة ، وينحدرون من أقطار عربية عديدة . وكان الدافع الرئيسى لاختيار هذا

الموضوع ، هو ادراك خطورة صناعة القرار بالنسبة لمستقبل الشعب ومصائره ، ولتأثيره الحاسم على العملية الديموقراطية التي نتوخى ان تسود وتتطور في الوطن العربي . وكان للظروف والأحداث الكبرى التى وقعت خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ عربياً ودولياً دور أساسي في الوصول الى تحديد هذا الموضوع ، ذلك أن النزوع العالمي التاريخي نحو الديموقراطية واحترام حقوق الانسان ، الذي نشهد تقدمه بمقاييس مدهشة ، ووقوع حدثين خطيرين في الوطن العربي ، « الوحدة اليمنية » و« الغزو العراقي للكويت » وما ترتب عليهما من عواقب متباينة الطبيعة والأبعاد ، قد أملى ضرورة البحث في وتحليل عملية صناعة القرار في الوطن العربي وتقييمها من وجهة نظر مبادىء الشرعية الديموقراطية نظراً للأهمية القصوى والمصيرية التى تتمتع بها هذه العملية بالنسبة لمصالح وحقوق شعوبنا وأهدافها المباشرة والمستقبلية .

ونحن اذ نطرح هذا الموضوع للبحث والتداول بين هذه النخبة من المثقفين العرب ، يراودنا حذر شديد من الانزلاق الى مطبات : التناول السياسي الذاتي المبسط ، والحرص على ان تجري المناقشة في جو موضوعي بناء ، والاحتكام الى مجموعة من المبادىء والمعايير التي قمنا بصياغتها وتوزيعها عليكم بغية تحديد الطابع الشرعى والديموقراطي للقرارات المطروحة للدراسة والتقييم .

والواقع أن هدف هذه الندوة يتسع الى تحقيق عدة غايات :

أولاً : البحث في المبادىء والمعايير التي تجعل من عملية صناعة القرار في الوطن العربي عملية تتسق مع أسس الشرعية الديمقراطية ومبادىء حقوق الانسان ، والسعي الى توصيف المناخ الواجب توفيره لممارسة سليمة من هذا القبيل .

وثانياً : العمل على تقييم حالات واقعية وعملية في هذا المضمار من شأنها أن تلخص خبرة حقيقية وذات دلالات مفيدة للمستقبل . واستقر الرأي على معالجة حدثين كبيرين في الوطن العربي لعام ١٩٩٠ وهما : الوحدة بين شطري اليمن في مايو / آيار ١٩٩٠ ، والغزو العراقي للكويت فى أغسطس / آب ١٩٩٠ .

وسيقوم عدد من الأخوة الضيوف وأعضاء المنظمة فى النمسا بتقديم أوراق معدة خصيصاً لمعالجة هذه الموضوعات . وسيعقب ذلك تبادل حرّ للآراء بهدف التوصل إلى حصيلة مثمرة ومفيدة من النتائج والتوجهات .

إننا واثقون من أن عملنا المشترك والمسؤول من أجل حماية وتعزيز حقوق الانسان في الوطن العربي يسير قدماً ويتجه اتجاهاً صحيحاً نحو غاياته . وما مبادراتنا الفكرية هذه سوى مؤشر جدي على هذا الطريق ، وعلامة قوية على رغبتنا الأكيدة وتصميمنا على مسايرة روح العصر ، والالتحاق بركب الحرية والديموقراطية والتجاوب مع طموحات وأماني شعوبنا العازمة على التحرر من الاستبداد السياسي والاضطهاد بكل أنواعه وإقامة صرح الديموقراطية الحقة .. ولايفوتني في الختام الا أن أشكر السكرتارية العامة للمنظمة العربية لحقوق الانسان على مساندتها وتعاونها معنا لاقامة هذه الندوات وتحقيق أهدافها النبيلة .

كلمة أ . أديب الجادر

رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان

إختارت المنظمة العربية لحقوق الانسان ــ النمسا هذا العام لحواركم موضوع « صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الشرعية الديمقراطية » ، لما في ذلك من علاقة بحقوق الانسان . فطريقة اتخاذ القرار تدل على احترام أو انتهاك حقوق الانسان .

فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أشار في مقدمته الى أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل ، وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، في أن يكون البشر أحرارا ، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة ، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل انسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية ، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

والمادة الخامسة من العهد تشير الى أنه ليس لأية دولة أو جماعة أو شخص الحق بالقيام بأي عمل يهدف الى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد .

والمادة التاسعة عشرة في الفقرة الثانية منها تنص على « حق كل انسان في حرية التعبير » ، ثم توضح ذلك في الفقرة الثالثة بأن ممارسة هذا الحق تستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة .

والمادة الثانية والعشرون تنص على حق كل فرد في انشاء الجمعيات والنقابات والانضمام اليها من أجل حماية مصالحه .

والمادة الخامسة والعشرون تشير إلى حق كل مواطن ومن دون أي وجه من أوجه التمييز في (أ) ان يشارك في ادارة الشؤون العامة ، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون

في حرية (ب) ، وأن ينتخب وينتخب ، في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري ، تضمن التعبير الحر عن ارادة الناخبين .

وهكذا فحتى يكون لاتخاذ القرار بشرعية ديمقراطية يجب ان يحترم الحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وبصورة خاصة المواد المشار اليها أعلاه المتعلقة بالحق في **حرية التعبير وحرية انشاء الجمعيات أو** مايطلق عليه الآن التعددية السياسية ، **والمشاركة في الشؤون العامة** عن طريق التمثيل النيابي الدوري .

وسنحاول في ندوتنا هذه دراسة حالتين هما الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠ ، وقرار الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ .

والقراران متعلقان بالوحدة وهي هدف نبيل وضرورة حياتية وأمنية للمواطنين في هذه البلدان وللعرب الآخرين ولكن الأسلوب جاء مختلفا في الإعداد والتنفيذ والنتائج .

فقرار الغزو العراقي للكويت جاء في أعقاب انتهاكات جسيمة ومستمرة لحقوق الانسان في العراق يقوم بها نظام شمولي قمعي حصن نفسه بقوانين معادية للحريات الأساسية ومنافية للشرعة الدولية ، واعطى لرأس النظام السلطة المطلقة ، فلم يكن للشعب حرية في التعبير في أي قرار من قراراته عن طريق حرية التعبير أو التعددية السياسية والتمثيل النيابي .

فقرار الغزو العراقي للكويت جاء في ظل سلطة فردية مطلقة ، وفي ظل قوانين اعادت العراق الى القرون الوسطى وبعد حرب مدمرة دامت ثمان سنوات ولم تحقق أي هدف من أهدافها المعلنة ، وفي ظل وضع اقتصادي متدهور تميز بالديون الخارجية

الضخمة والارتفاع بالأسعار بشكل لم يسبق له مثيل ، وشح المواد الاستهلاكية مع الاستمرار بالانفاق العسكري العالي .

وكان على المثقفين العرب أن لايتوقعوا خيرا من مثل هذا القرار . ولكن بعضهم اندفع عاطفيا ودافع عن هذا القرار وسمى الغزو خطوة على طريق الوحدة .

ولكن المنظمة العربية لحقوق الانسان سمت المسميات بأسمائها منذ البداية ، وطالبت بالانسحاب الفوري من الكويت وبدّون شروط ، وقد حصل الانسحاب ولكن بعد حرب مدمرة أعادت العراق الى ماقبل العهد الصناعي ، كما اشار الى ذلك السيد اهتساري وزير خارجية فنلندا الحالي . أي أن الانسحاب حصل بعد خراب البصرة كما يقول العراقيون .

وأما اليمن السعيد فلم يكن سعيدا ، وكان الصراع المسلح على السلطة في شمال الوطن وجنوبه السمة الغالبة للنظامين ، وربما كانت الاطاحة بعلي ناصر أبرز نموذج لذلك .

ولكن النصف الثاني من الثمانينات بدأ بالانفتاح الديمقراطي في اليمنين ، وبدأ التفكير بالوحدة بعد دراسة معمقة في الحزب الاشتراكي في الجنوب والمؤتمر الشعبي في الشمال ، ثم تم اتخاذ القرار وتنفيذه بعد اعداد دستور الوحدة الذي جاء في مادته التاسعة والثلاثين « أن للمواطنين في عموم الجمهورية الحق في تنظيم انفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا » .

. ودخلت اليمن مرحلة جديدة على طريق الديمقراطية ركائزها التعددية والشفافية والمحاسبة . ندعو الله سبحانه وتعالى أن تأخذ هذه التجربة مداها لتكون نبراسا لكل الوحدويين في طريقة اتخاذ القرار .

﴿ ربّنا لاتُزِغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ﴾ صدق الله العظيم « سورة آل عمران ٨ »

المحور الأول

أسلوب صناعة القرار

السيدة / نهاد سالم
د . يحيى الجمل
د . كاظم حبيب

أسلوب صناعة القرار

نهاد سالم

إنها بلاشك مسؤولية تلك التي حملّني إياها الدكتور مهدي الحافظ ، وأنا السيدة الوحيدة في الاجتماع ، أن أقوم برئاسة الجلسة الأولى .. وعلى كل حال سأحاول .

أستهل بكلمة ترحيب خاصة بالسيد محمد بحر العلوم الشخصية الدينية والسياسية البارزة في العراق ، والذي لم يكن معنا في حفل الافتتاح ، كما أود أن أرحب بالدكتور أحمد الجلبي رجل الأعمال والشخصية السياسية في العراق .

بعد كلمة الترحيب هذه اسمحوا لي أن أقدم فقط للموضوع ، وكما قلت للدكتور يحيى الجمل لايفتى ومالك في المدينة ، فلن أتناول الجوانب القانونية والدستورية لصناعة القرار في الوطن العربي ، ولكنني سأكتفي بتقديم صورة قصيرة وموجزه للوضع الحالي لاتخاذ أو صنع القرار في الوطن العربي . أمامكم ورقة اعدت اعدادا جيدا تناولت كافة محاور مناقشة الموضوع .. وسوف أحاول ، وربما من تجربتي السياسية والشخصية كامرأة عربية عاصرت التطورات والقرارات العديدة في عالمنا العربي ، بسرد واقع مؤسف ومؤلم حول كيفية اتخاذ القرارات بصفة عامة ، سواء القرار المتعلق بتعبيد شارع أو القرارات المصيرية التي تقضي على الجماهير أو قرار سحب الدعم عن لقمة العيش أو باعلان الحرب التي تجر الويلات والمصائب على الأمة والقضايا العربية .

وكما نعلم جميعا تتخذ القرارات بأساليب وطرق مختلفة ومتباينة فقد تأتي في شكل حلم أو الهام لرئيس ما فيصحو صباحا ويقرر أن يعلن الحرب ، وقد تأتي من فكرة في مناقشة مع شخصيات مقربة للحاكم .. فتتولد الفكرة ولا يسبقها أي جمع للمعلومات ، أو مناقشة بدائل أخرى . هكذا تتخذ القرارات المصيرية في الوطن

العربي .. ولدينا أمثلة عديدة حول الموضوع . فعلى سبيل المثال نعرف تماما أنه لاتوجد استراتيجية قومية محددة سلفا في الوطن العربي تتخذ القرارات في إطارها .. عادة ماتتخذ القرارت كرد فعل لأحداث خارجية .. ثم تتحرك الجماهير إن استطاعت التحرك .. كرد فعل هو بمثابة رد فعل لحدث .. وهكذا عشنا خلال السنوات ، وربما الأربعين سنة الماضية في رذود أفعال .. حدث .. وفعل من السلطات .. رد فعل من الجماهير .

رأينا ذلك في مصر عندما أتخذ قرار سحب الدعم عن المواد الغذائية الضرورية . أتخذ هذا القرار بضغوط خارجية من قبل البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية ، ولم يسبق ذلك بحث أسلوب تخفيف الدعم أو بحث أساليب وبدائل أخرى مثل تصعيد التنمية الاقتصادية والصناعية ، والتي قد تسمح بتقليل الدعم أو تغيير أشكاله . وكلنا يعلم ماصاحب هذا القرار من مشكلات ومآسي ، وبالأخص عندما تحركت الجماهير ونزلت الشارع .

تأميم القناة حدث عظيم في تاريخ مصر والأمة العربية .. ولكن حتى هذا القرار لهذا الحدث العظيم لم يدرس من كافة أبعاده ونتائجه .. فكانت الأحداث التي تلته والعدوان الثلاثي ، وماولده من دمار وخراب ، وفي وقت لم تكن مصر مهيأة عسكريا .. انني لا انتقد هذا القرار العظيم ، إنما أشير فقط إلى اسلوب اتخاذه .

الذهاب الى القدس ، وتطبيع العلاقات مع اسرائيل .. قرار ربما اتخذه الرئيس الراحل السادات نتيجة رؤى أو أحلام أو قرره نتيجة ضغوط خارجية وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية ، أو نتيجة كافة هذه القضايا مجتمعة . هل نوقش هذا القرار .. هل استشيرت الهيئات المختلفة بشأن هذا القرار .. هل كانت له بدائل .. هل اشترك الشعب المصري في اتخاذ هذا القرار بأي شكل من الأشكال .. هل كانت الشروط متوفرة لاشراك الجماهير في اتخاذ القرار .. هل توجد لدينا الأطر القانونية والشرعية لمساهمة الشعب في اتخاذ القرارات .

الإجابة عن كل ذلك ومع الأسف لا .. ثم .. لا .

ماهو الحل اذن بعد طرح هذه المسائل ؟ .. هل نحتاج إلى تطور حضاري وتعليمي واقتصادي وتنمية فعلية تسمح للشعوب العربية بالاسهام والاشتراك في اتخاذ القرارات عن وعي ومعرفة . اعتقد أن هذا هو الحل الوحيد . فمستويات التنمية ومستوى التعليم في العالم العربي جعلت حتى من أشكال البرلمانات والمجالس الشعبية التي تنشأ أمور شكلية بحتة ، وليست بآليات الديمقراطية الشرعية الفعلية التي تسمح باشتراك واسهام الشعوب العربية في تقرير مصائرها . يوجد لدينا في مصر مجلس للشعب ، واطلعتم جميعا في الصحف مؤخرا ، أن بعض أعضاء هذا المجلس من مهربي المخدرات .. فهل يمثل هؤلاء ارادة الشعب المصري ، وأن يسمح لمثل هؤلاء اتخاذ القرارات المصيرية ومنها على سبيل المثال بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص .. ان هذا القرار ، وربما قرار تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد حر قد يكون الحل الأسلم ، وقد يكون ضروريا في هذه المرحلة من التطورات الدولية .. لقد اتخذ القرار .. ونحن لاندري .. من اتخذ القرار .. ماهي الأجهزة التي تقوم بدراسة هذه المسائل بكافة تفاصيلها حتى تتمكن من تقديم المشورة لمتخذ القرار على أسس سليمة . هذه هي الأسئلة ، وانني على ثقة ان الذين سيقدمون الموضوع ربما تمكنوا من تقديم الاجابات المرضية لنا جميعا ، وأملي ان نتمكن في يوم من الأيام من القول ان صناعة القرار في الوطن العربي تستند الى أسس سليمة من جمع للمعلومات والتشاور والمناقشة والبدائل ، الى كلّ هذه الأمور الأساسية في عملية صنع واتخاذ القرار .

أسلوب صناعة القرار فى الوطن العربي

د . يحيى الجمل

أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة
عضو مجلس أمناء المنظمة العربية

من غير الصواب أن نعمم الحكم في هذه القضية . فليست طريقة صناعة القرار واحدة في كل اقطار الوطن العربي وليست طريقة صناعة القرار واحدة بالنسبة لكل أنواع القرارات . وأخشى أن يؤدى بنا التعميم الى نوع من التبسيط غير العلمى .

إن أسلوب صنع القرار السياسي الاستراتيجى يختلف عن اسلوب صنع القرار الاقتصادى الفنى فى شأن إنشاء صناعة معينة مثلا . ولكن صنع القرار الذى قد يؤدى إلى تغيير الهيكل الاقتصادى تغييرا كاملا يختلف بدوره عن قرار إنشاء صناعة معينة .

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب صناعة القرار في المملكة العربية السعودية كان يختلف عن اسلوب صناعة القرار فى الكويت قبل الغزو العراقى في أغسطس ١٩٩٠ . رغم أن البلدين ينتميان الى جزء واحد في الوطن العربي وينتميان إلى دول النفط بالغة الثراء وتسودهما العلاقات القبلية والعشائرية .

من هذا كله يجدر بنا أن نحدد موضوعنا لنقول :
أسلوب صناعة القرار في مجال كذا في بلد كذا
وقد تزيد على ذلك في الفترة ....

ومع ذلك فإن ثمة مرتكزا أساسيا يجعل أسلوب صناعة القرار في بلد من البلاد يختلف تماما عن أسلوب صناعة القرار في بلد آخر لايوجد فيه ذلك المرتكز .

هذا الأساس هو هل نحن في مواجهة دولة مؤسسات أم نحن في مواجهة دولة تغيب فيها المؤسسات أو يهون دورها لصالح حكم فردى .

هنا نستطيع أن نقول وبصفة عامة إن اسلوب صنع القرار في دولة المؤسسات يختلف عن اسلوب صنع القرار في دولة الحكم الفردى .

والأمر يقتضينا أن نحدد المعنى العلمى لدولة المؤسسات التى كثر الحديث عنها .

تقوم دولة المؤسسات عندما نكون في دولة تسود فيها القاعدة القانونية وتأتى هذه القاعدة القانونية لتحدد اختصاصا معينا لجهة معينة واختصاصا آخر لجهة أخرى وهكذا . وتحدد القاعدة القانونية كيفية وجود تلك الجهة وكيفية تعبيرها عن إرادتها . أي ممثلى المؤسسة . وتحدد القاعدة القانونية أيضا علاقة تلك الجهة ـــ المؤسسة بغيرها من المؤسسات وعلاقتها بالأفراد .

وعندما يسير الدولاب كله وفقا للقواعد القانونية يتحقق نوع من الاستمرار لمؤسسات الدولة ـــ حتى مع تغير ممثليها ـــ هذه الاستمرارية وتحديد الاختصاصات ووجود ممثلين لمؤسسة وسيادة حكم القوانين هو الذى يجعلنا في مواجهة دولة المؤسسات . وغياب ذلك أو غياب عنصر من عناصره ينهى المؤسسات أو يضعفها الى مدى بعيد .

ودولة المؤسسات هذه هى مانسميه الدولة الحديثة . وهي الدولة التى استقرت في أوربا الغربية منذ بداية القرن الثامن عشر وتأكدت عقب ذلك باستمرار .

عندما كان لويس الرابع عشر يقول « أنا الدولة » لم يكن يقصد إظهار عظمة الملك ولكنه كان يقصد إلى التعبير عن الحقيقة القانونية التى كانت سائدة آنذاك والتى مفادها أن إرادة الملك هي إرادة الدولة وأن الذمة المالية للدولة تختلط بالذمة المالية للملك وأن إرادة الملك هي مصدر القانون وليس العكس . هنا لا نكون في دولة مؤسسات . وهذا ماكان عليه الحال هنا في أوربا قبل ثلاثة قرون من الزمان .

ويبدو أن هذا هو ما عليه الحال في بلادنا حتى الآن وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين هذا القطر أو ذاك . ولكن لا أحد يستطيع أن يجازف بالقول إن دولة المؤسسات الدولة القانونية بمعناها الكامل قد وجدت في أية دولة في الوطن العربى على

نحو ماتوجد به في بلد مثل النمسا أو فرنسا أو المملكة المتحدة على سبيل المثال .

قصارى مايمكن أن نقوله إنه في بعض البلاد العربية بدايات لوجود دولة مؤسسات . وتختلف صناعة القرار جذريا في دولة المؤسسات عنها في دولة حكم الفرد .

في دولة المؤسسات يمر القرار في قنوات معينة مرسومة ليصل إلى من أعطاه الدستور أو القانون حق التعبير عن القرار .

نعم حتى في دولة المؤسسات تختلف قنوات صنع القرار باختلاف طبيعة القرار نفسه وبإختلاف النظام الدستورى هل هو ملكى أم جمهوري ـــ هل هو برلمانى أم رئاسى . ولكن يظل القرار فى كل الحالات صناعة مؤسسات وفقا لقواعد مقررة سلفا . وإذا جاء القرار على غير مارسمته القواعد المقررة سلفا فإنه يصبح قرارا غير مشروع أو غير متمتع بالمشروعية . ومبدأ المشروعية القانونية من المبادىء الأساسية في الدولة الحديثة : دولة المؤسسات . والخروج عن المشروعية يسم القرار بالبطلان ويجعله معرضا للإلغاء من قبل السلطات القضائية .

هذه الصورة بكل أمانة وموضوعية قد لانجد بداياتها إلا فى قليل جدا من الأقطار العربية .. ولا نجدها فى تلك الأقطار على درجة واحدة . وقد وصل تطور المؤسسات فى إحدى الدول العربية إلى حد وجود محكمة دستورية تصدر أحكاما تبطل بها قوانين بل وتبطل وجود السلطة التشريعية نفسها فى ذلك البلد ولا تجد سلطات الدولة مناصا من تنفيذ ذلك الحكم الخطير الذى أحدث فى وقته زلزالا سياسيا ، ومع ذلك فمن المجازفة حتى فى ذلك البلد أن نقول إننا فى دولة مؤسسات مكتملة .

وإذا غاب معنى المؤسسة أو ضعفت فإننا نكون فى مواجهة حكم الفرد .

وفى ظل حكم الفرد يختلف أسلوب صنع القرار عن دولة المؤسسات اختلافا كاملا وجذريا . فلا توجد قاعدة مقررة سلفا ، ولا توجد قنوات ذوات اختصاص

يستند إلى قاعدة قانونية .

إنما الأمر فى الأغلب الأعم مرجعه إرادة الحاكم الفرد وهذه الإرادة لابد وأن تتأثر تأثرا بالغا بالخلفية العقلية والسياسية والثقافية والعلمية والنفسية والوظيفية لذلك الحاكم الفرد . كل هذه الخلفيات والمؤثرات تعمل عملها فى ارادة صاحب القرار ومن ثم تعكس نفسها على القرار ذاته .

ويتحدث دارسو العلوم السياسية عن نموذجين فى صنع القرارات السياسية : النموذج التحليلى Analytic Model والنموذج المعرفى أو الذاتى Congnitive Model . ويقوم النموذج التحليلى على افتراض أن عملية صنع القرار تقتضى حصرا شاملا لكل المدخلات التى تؤثر على صنع القرار ، بعبارة أخرى جمع كامل لكل المعلومات المتعلقة بالقرار المطلوب ثم بعد ذلك إعداد أكثر من بديل لصورة القرار نفسه وتوجهاته ، ثم تأتى الخطوة الأخيرة وهى اختيار أفضل البدائل بمعنى أكثرها فائدة وأقلها كلفة وضررا . وهنا تتم عملية إصدار القرار وفقا لهذا النموذج التحليلى .

وهذا النموذج يتفق مع صورة دولة المؤسسات أكثر من اتفاقه مع صور دولة الفرد .

أما النموذج المعرفى أو الذاتى فإنه يعتمد أساسا على المكونات العقائدية والنفسية لصاحب القرار فهذه المكونات هي التى تتحكم في عملية وأسلوب صنع القرار . وهذا النموذج يتفق أكثر مع دولة حكم الفرد .

ومع ذلك وفي الحياة العملية فإنه يصعب أن يقال إن أحد النموذجين يُطبق بالكامل . وإنما في الأغلب الأعم يجرى نوع من المزج بين بعض وسائل النموذجين مع اقتراب اكثر من أحدهما وفي الحالات الشاذة ــ حالة حكم الطغاة وهم عادة من الشواذ نفسيا ــ ولعل أوضح مثل لهم هو هتلر ، فإن النموذج الذاتى بصورته الكاملة يكون هو المعّول عليه في اتخاذ القرار .

وفي مثل هذه الحالات فإن القائد الفرد يتصور بل ويصدق أنه من الملهمين ويزيّن له من حوله ذلك مرضاة له ونفاقا وحرصا على ماينالون من مغانم ولايشيرون عليه إلا بما يريده هو . والمؤسف أن هذه الصورة لاتتحقق إلا في القرارات المصيرية التى تضع مستقبل الشعوب فى كفة القدر . على حين أنه في القرارات الفنية تبقى هناك مساحة للنموذج التحليلى في اتخاذ القرار .

ولاشبهة عندى أن قرار غزو الكويت كان قرارا فرديا خالصا .

وقد أدى هذا القرار إلى أربع نتائج أساسية :

ا ـــ إحكام السيطرة الغربية على منابع النفط .

ب ـــ تدمير القوة العسكرية العربية التى كان يرجى منها بعض الأمل .

جـ ـــ طمأنة اسرائيل الى عقود قادمة

د ـــ انقسام حاد في الشارع العربي لأول مرة .

وهكذا يصدق قول من قال :

رأى الجماعة لا تشقى البلاد به   رغم الخلاف ورأى الفرد يشقيها

مساهمة فى الحوار حول أسلوب صنع القرار فى الأقطار العربية

كاظم حبيب
أستاذ إقتصاد (العراق)

إن مناقشة اسلوب صنع القرار في الأقطار العربية تضعنا وجها لوجه أمام أصل المشكلة التي تعاني منها شعوب الأقطار العربية منذ عقود طويلة ، وسواء أكانت تحت الهيمنة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة ، أم بعد انتزاعها للاستقلال والسيادة الوطنية وقيام النظم السياسية الوطنية فيها . ويعتبر أسلوب صنع القرار في الأقطار العربية واحدا من أبرز مظاهر وتجليات المشكلة الأكثر عمقا وشمولية ، الأكثر أهمية وحسما في حياة الناس وفي اتجاهات ومضامين تطور هذه البلدان . فهي تكمن من حيث المبدأ في أربع مجموعات من العوامل المترابطة عضويا والمتفاعلة فيما بينها ، وأعني بها :

أولا : طبيعة علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة ومستوى التطور الإقتصادي ــ الإجتماعي ، التي تكشف بدورها عن مستوى تطور البنية الفوقية ، وبضمنها الوعي الإجتماعي ، والتنظيم الإجتماعي ــ السياسي لقوى المجتمع ، وعن طبيعة واتجاهات تطور أجهزة الدولة وعلاقات وأساليب ونظم عملها وممارساتها والتشريعات الصادرة عنها . وهي تكشف في الوقت نفسه عن الواقع والمستوى الحضارى الراهنين اللذين بلغهما المجتمع في هذا البلد أو ذاك .

ثانيا : طبيعة النظم السياسية القائمة في الأقطار العربية وأساليب الحكم المتبعة فيها والسياسات الإقتصادية ــ الإجتماعية التي تنفذها والمصالح التي تخدمها .

ثالثا : موقف النظم القائمة فيها من الشرعية والحياة الدستورية السوية ، موقفها من الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان السياسية والإجتماعية والإقتصادية ،

وحق الانسان في العيش في ظل الأمن والسلام الدائمين .

رابعا : طبيعة واتجاهات تطور العلاقات والارتباطات الدولية للنظم السياسية القائمة ، والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة عنها ، على نهج الدولة وسياستها ومواقفها وقراراتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية ، الداخلية منها والخارجية .

إن معرفة معمقة لهذا الواقع تساعد في فهمه، ولكنها لا تبرر بأى حال ، الأحداث التي تجري في أقطارنا العربية والأساليب اللاديمقراطية التي تصنع فيها القرارات ، كما أنها تساعدنا في اتخاذ المواقف الأكثر صوابا وسلامة . وتمنح في الوقت نفسه القدرة على خوض النضال الدءوب لصالح التغيير الديمقراطي والتقدم الاجتماعي . إنها تساعد على تنوير المشكلة الأصلية ووضعها أمام أعين الناس بلا رتوش أو تزويق من أجل تعبئتها للنضال ضد هذه الأوضاع .

وحسب تقديرى فإن الأقطار العربية ، ورغم الاختلافات النسبية والكبيرة احيانا القائمة في مستويات تطورها الإقتصادي ــ الإجتماعي ، فهي لاتزال ، وبهذا القدر أو ذاك ، تمر بمرحلة انتقالية من علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية الى علاقات الإنتاج الرأسمالية . وهي كما تبدو لنا عملية انتقال بطيئة وطويلة ، صعبة ومعقدة جدا ومليئة بالتضحيات والعذابات . ولكنها في الوقت نفسه عملية موضوعية لا خيار فيها .

ومما لاشك فيه فإن وعي الناس والقوى السياسية المختلفة بالعملية يسهم في تعجيل وتخفيف آلامها ومصاعبها ، ويكفي أن يورد الانسان اسماء بعض الدول العربية ليتيقن المرء من صحة هذا التقدير الخاص بالفجوة القائمة بين مستويات تطورها . فإلى جانب دول مثل الصومال والسودان وموريتانيا وجيبوتي واليمن ، حيث يسودها التخلف الشديد من جهة . نجد من الجهة الثانية دولاً أخرى مثل مصر والمغرب وسوريا والجزائر ، حيث تسود فيها بشكل عام العلاقات الانتاجية الرأسمالية . ومع أن بعضها قد قطع مسافة مهمة في تصفية العلاقات الانتاجية ماقبل الرأسمالية ومكافحة

بقاياها وآثارها الإقتصادية والإجتماعية ، فهي لاتزال . وبهذا القدر أو ذاك ، تميز جملة من العلاقات والسلوك والممارسات العملية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى الصعيدين الفردي والاجتماعي .

ويمكن ان يتابع المرء هذا الواقع في مراقبة حالة التشوه الراهنة في بنية الاقتصاد الوطني والدور البارز للقطاع الزراعي والاستخراجي في بنية الدخل القومي . وتتجلى هذه الظاهرة ايضا في بنية المجتمع الطبقية ، والنسبة العالية التي تشكلها فئات الفلاحين والبرجوازية الصغيرة وأشباه البروليتاريا في المدن أو بين المتنقلين والعائمين بين المدينة والريف .

وإثارتنا لهذه المسألة يهدف الى تأكيد العلاقة الجدلية القائمة بين هذه المسألة وبين بنية الدولة وطبيعة أجهزتها ومستوى تنظيمها وأساليب عملها وممارساتها من جهة ، وبينها وبين مستوى تطور الوعي الاجتماعي ، العام والخاص ، من جهة أخرى . اذ أن لهذه العلاقات دور مهم ونتائج كثيرة يفترض اخذها بنظر الاعتبار عند دراسة ومناقشة اسلوب صنع القرار في الوطن العربي .

وتجسد النظم السياسية الحاكمة في الأقطار العربية خليطا غير متجانس من خصائص وسمات مجتمعات العلاقات ما قبل الرأسمالية ، وبخاصة العلاقات الأبوية وشبه الاقطاعية من جهة ، وبعض خصائص وسمات العلاقات الرأسمالية الجديدة المتأثرة بمرحلة الهيمنة الاستعمارية ، أي المتأثرة بطبيعة وخصائص السياسات الرجعية للبرجوازية ، وليس بتلك الخصائص التقدمية والديمقراطية التي تميزت بها البرجوازية الأوربية في مرحلة نهوضها ونضالها ضد الاقطاع . إنها نظم سياسية تسلطية ، استبدادية ، دكتاتورية ، لها مضامين الاستبداد الشرقي الأقطاعي القديم ، وذات مظاهر وأدوات وأساليب وبعض مضامين وخصائص الدكتاتوريات الجديدة في الرأسمالية ، وبخاصة نظم الحكم المطلق البونابارتية والفاشية . ولكن ليس عينها قطعا ، اذ أنها تفتقد الأساس المادي الموضوعي لذلك . كما أنها أخذت الشيء الكثير من

النظم السياسية ـــ الاجتماعية التي سادت الاتحاد السوفييتي وبلدان أوربا الشرقية ذات الطبيعة التوتاليتارية الاستبدادية .

وفي أغلب النظم السياسية في الأقطار العربية يهيمن الفرد الواحد ، « الفرد القائد » على كامل مؤسسة الدولة ويدمج تحت سيطرته السلطات الثلاث ويجعل منها سلطة واحدة هي سلطته المطلقة التي لا منازع لها ، بصرف النظر عن وجود أو غياب مجالس نيابية شكلية أو مزورة أو مفرغة من أي محتوى ديمقراطي . فيتحكم بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، بالمجتمع كله ، ولا فرق في هذا أكان معبرا في بعض سياساته عن مصالح طبقة أم فئة اجتماعية أم جماعة بيروقراطية أم نخبة عسكرية ، أم حزب أو جماعة سياسية .

واذا كان البعض يربط بين هذه الاتجاهات الاستبدادية في الحكم وبين العناصر والقوى اليمينية ، فإن الحياة في عالمنا العربي المعاصر وفي الاتحاد السوفييتي وبلدان أوربا الشرقية حتى الأمس القريب ، أو في الصين الشعبية وكوريا الشمالية وكوبا حتى يومنا هذا تدلل على أنها لا تقتصر على اليمين الرجعي واليمين الوسط فحسب ، بل تشمل اليسار المتطرف واليسار الوسط أيضا . وهي تجد نفسها في المحصلة النهائية وفي خاتمة المطاف تقف في موقع واحد ، أي أنها تقف في موقع مضاد للديمقراطية وحقوق الانسان ومصالح الشعب الأساسية .

وفى مثل هذه النظم تغيب الديمقراطية والحريات العامة ودولة القانون ، وتنتهك الحياة الدستورية والنيابية الحرة وتداس حقوق الانسان وتمتهن كرامته ويصادر حقه فى حياة آمنة سليمة مستقرة . كما يمكن أن تنتهك هذه النظم الشرعية الدولية فى مجال آخر مثل العلاقات الدولية ، كما حصل فى الحرب العراقية – الإيرانية وفى غزو النظام العراقى للكويت ، وفى كامل الصفحة السوداء لحرب الخليج .

وعملية تغييب الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان وحرمان الشعب

منها ، كأفراد ومجتمع ، لم تقتصر ، وفق التجارب المنصرمة ، على قوى سياسية بعينها دون غيرها ، أى لم تقتصر على القوى الرجعية الحاكمة فى الأقطار العربية ، أو على القوى الدينية المتطرفة ، بل شملت أيضا القوى اليمينية واليسارية التى تسلمت زمام السلطة خلال العقود الأربعة الأخيرة . وليس فى قولي هذا أية مجازفة سياسية أو تجن على أحد ، إن ادعيت بأن المعارضة السياسية اليسارية التى لم تصل الى السلطة فى هذه البلدان ، كان يمكن أن تمارس سياسات مضادة للديمقراطية وحقوق الانسان أيضا إزاء القوى الأخرى وإزاء المجتمع ، بحكم روح الوصاية والنيابة عن الشعب التى كانت تهيمن على أذهان هذه القوى من جهة ، وبحكم العلاقات اللاديمقراطية التى كانت وماتزال تسود العلاقات الداخلية لهذه الأحزاب ، أو فى علاقاتها مع القوى السياسية الأخرى ، التى تجد تجلياتها النظرية فى برامج ودساتير هذه الأحزاب من جهة ، وبحكم التجارب المنصرمة التى عرفناها وكانت تتخذ منها قدوة ونموذجا يحتذى به لنهجها فى الحكم وفى العلاقة مع القوى السياسية الأخرى ومع الجماهير الشعبية . كما أن هذا الواقع يجد تربته الخصبة فى الواقع-الموضوعى ، أى فى مستوى تطور هذه المجتمعات .

إن أسلوب صنع القرار فى عموم الأقطار العربية (الاستثناءات التى فيها جزئية ومحدودة وعرضية غير مؤصلة) بسيط للغاية ، مهما كان ذلك القرار مهما وأساسيا أو حتى حاسما فى حياة ومستقبل شعوبنا . فهو فى الغالب الأعم يعتمد على دور القائد الفرد أو المجموعة القيادية الصغيرة الحاكمة فى هذا البلد أو ذاك . وإن ماتصادق عليه « المجالس الثورية » أو « مجالس الوزراء » أو « المجالس النيابية » لايكون سوى صدى أو ترديد ومصادقة على مايتخذه القائد الفرد من قرارات . ويفترض أن نتحرى عن العلاقة الجدلية بين رئيس العشيرة أو القبيلة بطابعه الأبوى والتسلطى المعهود فى تراثنا ، وبنية وتطور مجتمعاتنا العربية ، وبين دور الرئيس أو الملك أو الأمير فى النظم السياسية القائمة فى الأقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر على الأقل . والحديث يشمل هنا تلك القرارات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، الداخلية والخارجية ، التى تمس حياة ومستقبل تطور هذه المجتمعات .

والقرار الذى يصدر عن القائد الفرد ، أو المجموعة الصغيرة القائدة التي تدين للقائد ذاته بالولاء والطاعة عموما ، (ولا نغفل هنا الاختلافات والتنافس والصراعات في هذه الدائرة المحدودة من الأشخاص والتي لا تظهر بالضرورة على سطح الأحداث الا في ظروف معينة) ، ينشأ عبر ثلاثة احتمالات هي :

- فكرة طارئة أو مدروسة تنشأ وتتبلور في رأس القائد ، أو توحى له من اخرين ، حيث يصدر بها موقف أو قرار للتنفيذ المباشر . ولا يعوق تنفيذ هذا القرار عدم مروره بالاجراءات الموصوفة أساسا في النظم والقوانين السارية المفعول . فتجاوزها أصبح من الأمور الاعتيادية اليومية .
- رأي يتبلور لدى القائد الفرد أو افراد حاشيته أو مجموعته القيادية يتطلب توفير المزيد من المعلومات والأولويات والتحريات أو حتى الأبحاث ليتخذ القائد بشأنها موقفا أو قرارا . وفي حالة عرضها على بعض الهيئات المشكلة رسميا لتساعد الحاكم في بلورة الموقف ، فإن القرار النهائي يخضع للقائد مهما كانت آراء الآخرين في ذلك ، ومهما تضمنت مواقفهم من اعتراضات أو آراء مخالفة مبطنة ووجلة . فالقاعدة السائدة في بلداننا تشبه تلك العلاقة القائمة بين الصياد القوي والصياد الضعيف ، عندما بدآ بتوزيع غنيمتيهما ، حيث قرر الأول بشكل حاسم مايلى : لك أن تختار بين أمرين ، ان كنت تريد الأرنب فخذه ، وان كنت تريد الغزال فخذ الأرنب ؛
- مقترح يتبلور لدى أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية ويتخذ طريقه الروتيني في المناقشة في الهيئات المنصوص عليها في دساتير ونظم هذه البلدان والتي يمكن ان يصدر بها قرار عن تلك الهيئات أو يرفض منها . وغالبا ما يكون الموقف منسجما مع موقف القائد الفرد أو الحاكم (ملك ، رئيس ، أمير) أم المجموعة الصغيرة المتنفذة .

وأيا كانت القرارات ، سواء الداخلية منها أم العربية أم الاقليمية والدولية ، وسواء ارتبطت بالقضايا الاقتصادية أم الاجتماعية أم العسكرية ، بقضايا السلم أم اعلان الحرب ، فإنها تخضع في الغالب الأعم الى نفس أسلوب العمل المشار اليه اعلاه . ففيها تتجلى الفردية والعفوية والارتجال والاستهانة برأى المجتمع . وهي تعبير فظ عن شعور القائد بتفوقه المطلق على الشعب كله وعلى المؤسسات القائمة ، وعن تصوره بدونية الشعب ، وانه المكلف من جانب القدرة الآلهية والمؤهل لتسيير شؤون الشعب أو الأمة بأسرها . فالمؤسسات القائمة ، سواء أكانت دستورية أم غير دستورية ، وأجهزة الدولة الأخرى لاتمتلك في حقيقة الأمر القدرة ولا الحق عمليا على أصدار التشريعات وسن القوانين ، أو اتخاذ المواقف ورسم السياسات ، بل هي تخضع باستمرار لرأي القائد وحده . أنها في الغالب الأعم أجهزة مشوهة شكلاً ومحتوى ، وأدوات طيعة ، مسخرة لتنفيذ ارادة ورغبات القائد ونزعاته التسلطية والعدوانية .

دعونا نربط بين هذا التقدير لأسلوب صنع القرار وبين الواقع الفعلي عبر معاينة سريعة للنموذج الذي طرحته الندوة مشكورة للنقاش ، وأعني به قرار غزو العراق لدولة الكويت .

يجب ان نشير ابتداء الى ان مثل هذا القرار الخطير جدا لا يمكن ولا يجوز اعتباره بأي حال من الأحوال قرارا يتعلق بقضايا الشعبين العراقي والكويتي وحدهما ، كما أنه لا يمس مصالحهما المشتركة ومستقبلهما ، ولا يرتبط كذلك باستقلالهما وسيادتهما الوطنية فحسب ، بل انه يتعلق بقضية الأمة العربية ويمس نضالها الديمقراطي العادل في سبيل الوحدة العربية ، والأسلوب الذي يمكن بواسطته تحقيق تلك الوحدة . انه يتعلق عضويا بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي ـــ الاسرائيلي . وأن اتخاذ مثل هذا القرار الخطير يمكن ان تترتب عليه عواقب كبيرة تلحق اضرارا فادحة بالقضية الفلسطينية بشكل خاص . ومثل هذا القرار له امتدادات اقليمية ودولية شائكة جدا ..فالعراق والكويت دولتان عضوان في هيئة الأمم المتحدة ومنظمة

دول عدم الانحياز ومؤتمر الدول الاسلامية وجامعة الدول العربية والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى . كما ان العراق قد اعترف باستقلال وسيادة هذه الدولة الشقيقة والجارة ، وبصرف النظر عن طبيعة النظام القائم فيها وطبيعة العلاقة السياسية بين النظام والشعب الكويتي الشقيق . وهي قبل كل هذا وذاك مسألة ترتبط عضويا بقضية الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان في كل من العراق والكويت . وهي كما نرى مسألة كبيرة حقا ، ومعقدة جدا ومتعددة الجوانب . كما كانت تنطوي ابتداء على مخاطر جمة تتخطى حدود العراق والكويت ومصالح الشعبين الشقيقين . فلم يا ترى اتخذ صدام مثل هذا القرار الخطير ؟

إن تحليل طبيعة القرار ومعرفة أسلوب أو آلية صنعه تتطلب معرفة وتحليلا علميا مدققا لشخصية صدام حسين والظروف العويصة التي كان يمر بها هو ونظام حكمه عند اتخاذه لمثل هذا القرار الخطير ، وتصوراته وتقديراته للأوضاع الداخلية والعربية والدولية ، وللتوازنات الجديدة في العالم . كما تتطلب معرفة مدققة لطموحاته الشخصية واطماعه . وفي ضوء دراستي ومتابعتي لهذه القضية أرى بأن الأوضاع كانت قبل وأثناء صدور قرار غزو الكويت على النحو الآتي ، محاولاً ابراز اكثر الملاحظات اهمية في هذا الصدد :

١ ـــ كان صدام حسين (ومازال وسيبقى ، ان استمر في الحكم واستعاد قدراته !) يطمع بضم الكويت الى العراق ، باعتبارها جزءاً منه تاريخيا . وصدام يسعى في الوقت نفسه الى احتواء كل الأقطار العربية وضمها الى العراق وتحت هيمنته الشخصية . فهو يعتمد في ذلك على موقفه الشخصي وموقف الحزب الذى يقوده . رغم أنه قد حجم دور الحزب وحوله الى اداة مسيرة بيديه وخاضعة بالكامل لارادته ورغباته ونزعاته العدوانية . وعليه فقد كان صدام مستعدا لاستخدام كل السبل والأساليب المتاحة لتحقيق ذلك .

٢ ـــ لقد خرج صدام حسين من الحرب العراقية ـــ الايرانية دون ان يحقق أي

انتصار . وحاول ان يقنع الناس ومن هم حوله بانتصاره . ولكنه كان يدرك في قرارة نفسه حجم الخسارة التي تحملها العراق والانكسار الشديد الذى اصيب به شخصيا واصاب نظامه . لذا فقد كان تحرى عن غنيمة سهلة يستطيع بها تغطية خسائر ونتائج الحرب العراقية ــ الايرانية الكارثية ، واعتقد خاطئا ، كما حصل في تقديره للأوضاع قبل وأثناء اعلانه الحرب ضد ايران ، بأن الكويت غنيمة سهلة ولقمة سائغة . ولم يقدر بأنها اللقمة التي اريد بها ، أو التي أدت إلى تدمير العراق . ولم يكن رأس صدام مطلوبا بالضرورة .

٣ ــ وكان صدام حسين يريد عبر ضمه للكويت ان يخرج من حالة اللا حرب واللا سلم مع ايران بموافقته على شروطها في انهاء حالة الحرب معها مؤقتا . وكان يتحرى عن غطاء لهذا الموقف يرضي به الجيش والشعب حيث تحملا افدح الخسائر . وما كان في مقدور خياله المريض الوصول الى حل آخر سوى خوض مغامرة جديدة أكثر بشاعة وهولا ، مغامرة الغزو التي كانت كل الدلائل تشير الى أنها لم تكن محسوبة النتائج والعواقب أولاً ، وأن مصيرها سيكون الفشل الذريع ثانيا .

٤ ــ لقد كان صدام في وضع اقتصادي صعب للغاية ، ديون ثقيلة ومتفاقمة ومستحقة الدفع ؛ عملية التنمية واعادة إعمار البلاد تمر بأزمة حادة بسبب غياب الأموال الضرورية ؛ السوق المحلية عاجزة عن الاستجابة لحاجات الناس والأسعار في ارتفاع مستمر والتضخم متفاقم ؛ للمؤسسة العسكرية المتضخمة تبتلع الموارد المالية وتسأل هل من مزيد ؛ الصناعة العسكرية وتطوير وانتاج اسلحة الفتك والدمار الجماعية تلتهم المزيد من الأموال ؛ ومبيعات النفط الخام لم تعد قادرة على توفير ما يريده صدام من أموال لتحقيق أغراضه ؛ وأسعار النفط الخام آخذة بالتدهور بسبب سياسة الدول الخليجية في اغراق الأسواق الدولية بالنفط الخام . أي أن الأوضاع الاقتصادية الداخلية للعراق كانت في غاية التعقيد ، وكان يمر بأزمة داخلية شديدة الوطأة . ولكن النظام كان في نفس الوقت يمتلك قوة عسكرية كبيرة ومتنامية بسرعة فائقة بسبب استمرار تسلحه الواسع النطاق من الخارج ، واستمرار تطوير

وانتاج الأسلحة في الداخل ، بما فيها الأسلحة الكيمياوية والجرثومية ومحاولة انتاج السلاح النووي . وكانت الدول الرأسمالية المتطورة بشكل خاص هي التي تزوده ، وبأساليب مختلفة ، لكل ما يحتاجه لانتاج مثل هذه الأسلحة ، حيث كان الشعب العراقي ، وبخاصة الشعب الكردي ، الضحية الأولى لاستخدامها . اما تلك الدول والشركات الرأسمالية فقد حققت لها اقصى الأرباح على حساب الشعب وحياته واقتصاده . الا أن النظام بدأ يعيش ظرفا جديدا ، حيث كانت قد بدأت محاولات جادة من جانب الدول الغربية لإعاقة استكمال تطوير أسلحة الفتك والدمار الجماعية . ولاتزال طرية في الذاكرة الحملة المتبادلة بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية حول استيراد معدات تطوير المدفعية ذات المدى البعيد وغيرها ، واتخاذ صدام قرار اعدام الصحفي الايراني المولد والبريطاني الجنسية .... الخ . حيث كان صدام يعتقد بوجود مؤامرة ضده . وازاء كل ذلك كان صدام يرى بأن غزو الكويت سيخرجه من الأزمة الحادة والمتفاقمة التي كان يمر بها حينذاك . وسيتسنى له السيطرة على منجم جديد للذهب الأسود ، على كنز لا ينضب هو اليوم بأمس الحاجة اليه ، كما ان هذا الاحتلال سيخلصه من عبء الديون التي بذمته للكويت . كما ينهي بذلك والى الابد مشكلة الحدود معها ويسيطر على المنفذ المائي الى البحر ومصادرة جزيرة بوبيان ذات الموقع الاستراتيجي . وبهذه الخطوة يستطيع صدام اثارة الرعب في قلوب بقية الحكام العرب ويخضعهم لارادته ويمنع دائنيه من مطالبته بدفع الديون التي لها بذمة العراق ومن جراء الحرب العراقية ـــ الايرانية .

٥ ـــ من كل هذا نرى ان صدام كان يتحرى عن أربعة دوافع أساسية هي : نصر خاطف يبهر الأبصار ويعزز المواقع ويكسب التأييد ؛ مصدر غير ناضب ومستمر للتمويل المالي دون عوائق لتأمين الشرط الأساسي لتنفيذ مشاريعه السياسية والعسكرية ، المحلية والعربية والدولية ؛ ومنفذ مهم على البحر يسمح له ويسهل عليه ليس تطوير النشاط التجاري والتبادل الدولي فحسب ، بل وخطوة مهمة على طريق ابتلاع الدول الخليجية الأخرى ، وهي بدورها خطوة على طريق ضم سوريا ... الخ .

وكان من شأن كل ذلك ان يعيد لنظام صدام حسين أو يعزز « وزنه » وتأثيره السياسي والاقتصادي في العالم العربي وفي السياسة العربية والدولية ! كما أنه كان يخطط ويستعد ، وعلى مدى أبعد ، لجولة حرب جديدة مع ايران . وكان صدام يتحرى عن مشكلة خارجية يشغل بها الرأى العام العراقي ، وبخاصة القوات المسلحة ، حيث بدأ التذمر يدب بسرعة فائقة الى صفوفه ، ويبعده عن التفكير بأوضاعه الداخلية المتردية .

٦ ـــ وكان صدام يعتقد جازما ، وحتى اللحظة الأخيرة ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ، والغرب عموما ، لا تشكل تهديدا له ان قام بغزو الكويت ، مادام يضمن لهم انسياب النفط وبأسعار مناسبة ، ومادام يقيم علاقات طيبة وجيدة معهم ، ومادام قد ادى خدمات جليلة لهم قبل ذاك . وقد اعتبر المقابلة مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد ، السيدة ابريل غلاسبي في يوليو ـــ تموز عام ١٩٩٠ ، وما قالته في هذا اللقاء تأكيدا لتقديره ، في حين لم تكن كلماتها الغامضة والمشجعة على الاحتلال في آن واحد ، سوى استدراج ذكي لدبلوماسية متمرسة ، وفخ محكم التدبير . إذ كانت تدرك أن صدام ، الشخصية الدعية وغير المتوازنة ، سيقع في الفخ لا محالة . وبهذا سيتسنى لهم التخلص من قدرات العراق العسكرية الكبيرة وغير المحسوبة العواقب ، والتي اخلت بحدود معينة بموازين القوى العسكرية مع اسرائيل ووضعت الأخيرة في مجال مرمى المدفعية العراقية البعيدة المدى . ومما زاد الطين بلة الاعلام الديماغوجي لصدام ونظامه ، وبخاصة خلال الأشهر القليلة التي سبقت احتلال الكويت ، حيث ركز على ثلاث مسائل في سياسته الخارجية وهي :

ـــ تعميق الخلافات في الصف العربي ومحاولة خلق استقطاب جديد في القوى على المستويين الرسمي والشعبي ، وكسب الجماهير العربية الى جانبه ضد النظم القائمة فيها للضغط عليها وجرها الى مواقعه وسياساته ؛

ـــ الأعلان صراحة عن امتلاك العراق للأسلحة الكيمياوية المحرمة دوليا ، واستعداد النظام في بغداد عن استخدامها في وقت الضرورة ؛

ــ الاعلان عن استعداد النظام لقصف اسرائيل بالأسلحة الكيمياوية وتدمير نصفها ان اعتدت على أحد الأقطار العربية !

واذا كان مردود هذه السياسة ايجابيا على المشاعر العربية التى سعى صدام الى دغدغتها بوعي كامل واصرار عجيب ، فانها كانت ذات مردودات سلبية جدا على النطاق الدولي ، واستفزت بشدة كلاً من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وغالبية الدول الأوربية . مما اثارت موجة غضب شديدة في مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة .

وفي ضوء ذلك فإن غزو العراق للكويت سيوفر فرصة ذهبية للولايات المتحدة للتخلص من ترسانة الأسلحة العراقية ، كما أنه سيوفر امكانية واقعية لعودة مكثفة ومبررة لها الي المنطقة وفرض الهيمنة التامة عليها وعلى مواردها النفطية وأسواقها . كما انها ستتيح لها امكانية فريدة لإنهاء الصراع الامريكي ــ الأوربى ــ الياباني على المنطقة لصالحها . وسيتسنى لها ايضا انزال آخر ضربة ضرورية لما تبقى من نفوذ وتأثير سوفيتيين في المنطقة . وهي في الوقت نفسه حماية جديدة لاسرائيل ولمشاريعها التوسعية العدوانية في المنطقة العربية ، وخطوة ضرورية على طريق تصفية القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل ، واضعاف جديد لحركات التحرر الوطنية في عموم المنطقة .

ان من يعرف صدام ويعرف شغفه بالتفرد باتخاذ القرارات الخاطفة التى يريد بها مفاجأة الجميع واستثارة روح المقارنة لدى المواطنين في كل الدول العربية بينه وبين بقية قادة الأقطار العربية لصالحه ، كما ان من يعرف تأثر صدام بأفكار ونظريات علم النفس الجنسية لـ « سيجموند فرويد » ، أو يعرف المرض الذى يعاني منه ، مرض جنون العظمة والنرجسية والسادية ، يدرك بوضوح الطريقة التي يتعامل بها صدام في مثل هذه الأحداث وأسلوبه في صنع القرار . وهو لايختلف كثيرا عن بقية المستبدين في سائر ارجاء العالم .

لقد كان صدام يريد جَرّ العرب كلهم وراءه ، وكان يسعى الى بلورة استقطاب دولي جديد لصالحه دون أن يبحث الأمر مع الدول العربية أو الاتحاد السوفييتي ، الذي يرتبط مع العراق بإتفاقية صداقة وتعاون منذ العام ١٩٧٢ . لقد كان يريد مفاجأة كل العالم ! فكانت الحرب ، وكانت الطامة الكبرى !

والسؤال العادل الذي يدور بالبال : هل درس صدام بعمق هذه المسألة قبل ان يطرحها على حاشيته الإمعة التي لا تجرؤ على مناقشته دع عنك معاكسته أو الاختلاف معه ؟ الاجابة عند صدام وحده ! ومن حقنا ان نتكهن ونحلل وان نستنتج في ضوء الكثير من المعطيات المتوفرة عن حياة وسلوك وطريقة عمل صدام حسين . الا ان المجال لايتسع ، كما أنها ليست من مهمة المداخلة اجراء تحليل من هذا النوع . وعليه اكتفي بايراد بعض الملاحظات .

من المحتمل تماما ان يكون صدام قد درس هذا الأمر وقلب خيارات عدة لتحقيق ذات الأهداف . الا ان صدام بطبيعته المغامرة ، كان ومايزال يفضل الحلول السريعة والقيصرية ، يفضل استخدام العنف والقوة العسكرية على الحوار السلمي والمنطق الحضاري الانساني . كما انه كان قد اقنع نفسه ومن هم حوله بكذبة كبرى هي قدرته اللا محدودة على المناورة واللعب بأوراق عديدة من جهة ، واعتقد بفكرة ضم الكويت على أنها ايحاء رباني لايجوز تجاوزه ، وانه لاينطق في ذلك عن هوى ، بل عن قناعة وصواب من جهة أخرى . لقد توصل في المحصلة النهائية الى استنتاج خطير وساذج مفاده : ان ضم الكويت الى العراق قضية رابحة لا محالة ، وانها ستجلب له النصر والفخار . وهو لايستطيع مقاومة مثل هذه الأحلام الجنونية . فكانت الجريمة بعينها ، وكان الدمار الذي لحق بالعراق والكويت والخراب الذي اصيبت به الطبيعة والتلوث الذي لحق البيئة في المنطقة بأسرها من جراء الحرب وما استخدم فيها من اسلحة واعتدة ، ومن جراء اشعال آبار النفط الكويتية من جانب النظام العراقي .

إن موقف « مجلس قيادة الثورة » فيما بعد ، وكذلك موقف « المجلس الوطني » ! ما كانا الا صدى وترديدا لقرار صدام ، باعتباره القائد الملهم والتاريخي . وهكذا كان . ان هذا لايرفع الوزن الثقيل عن كاهل أولئك الذين اعلنوا عن تأييدهم لقرار صدام حسين بضم الكويت الى العراق ودافعوا بعناد عنه ، رغم كل المخاطر الجسيمة الصارخة التى كان في مقدور كل انسان سوى ان يراها ، وبالتالى شجعوه على مواصلة الجريمة ، بل هي محاولة لفهم حقيقة العلاقات داخل هذه المؤسسة الحاكمة والكيفية التي يصنع فيها القرار .

يفترض ان نعرف بما لا يقبل الشك بأن المستبدين عموما ، ووطننا العربي مبتلى بعدد كبير منهم ، يشتركون بخصائص معينة . فهم لا يؤمنون بالشعب وقدراته ولا يحترمون ارادته أو يعترفون بمصالحه . كما أنهم لايؤمنون بالديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة أو دولة القانون . انهم يعرفون ويعترفون بارادتهم فقط ، وعلى الجميع اطاعتهم . ان ما يقولونه هو القانون ، وهو قول الحق والباقي زبد .

إن هذه الخصائص المشتركة نجدها في نيرون والحجاج بن يوسف الثقفي وستالين وسوموزا وهتلر وموسوليني وسالازار وفرانكو وبينوشيت وصدام حسين وغيرهم من المستبدين على مر التاريخ .

نعرف جميعا بأن الحكام المستبدين غالبا مايعمدون الى تشكيل لجان اختصاص دائمة أو مؤقتة لانجاز جملة من المهمات التي يفترض ان تنهض بها المؤسسات الدستورية وأجهزة الدولة المسؤولة والهيئات والمنظمات الرسمية والشعبية الأخرى . وفي هذا تجاوز على تلك المؤسسات والأجهزة وتغطية مهلهلة على واقع غير طبيعي ومدان .

وفي حالة تكليف هذه اللجان أو الهيئات الاختصاصية المؤقتة أو الدائمة بمهمات محددة ، فإنها تقترن بتوجيهات واضحة ومحددة لا يسمح بالخروج عنها ، ويؤشر الى تلك اللجان بما هو مطلوب منها . وترد هذه التوجيهات من القائد ذاته أو

مكتبه الخاص . واذا حصل أي تجاوز على تعليماته فستكون العاقبة وخيمة طال الوقت ام قصر . فمثل هؤلاء القادة يمهلون ولا يهملون ! ويجب ان نأخذ بالاعتبار ان روح الشك وعدم الثقة بأقرب المقربين تسود اجواء القائد ، وبالتالي فإن أية مخالفة من هذا النوع يمكن أن تفسر بأنها متعمدة ، وبالتالي فالعاقبة غير محمودة . فهل يمكن ان نتوقع في مثل هذه الاجواء ان تصدر عن مثل هذه اللجان قرارات مستقلة تجسد العقلانية والموضوعية وتكون حصيلة لمناقشة واعية وديمقراطية ؟

إن قرار غزو الكويت كان واحدا من اسوأ واخطر قرارات صدام حسين الفردية وأكثرها عنجهية ومغامرة ، وهي كثيرة عموما ، كما انه كان من أكثر القرارات تهديدا لأمن العراق ومستقبله ولأمن وسلامة الوطن العربي والأمة العربية . وهو من فصيلة قرار اعلان الحرب ضد ايران عام ١٩٨٠ .

ليس العراق وحده يجني الآن ثمار هذه المغامرة الملعونة ، بل شعوب المنطقة بأسرها . ولكن لا يمكن لأحد ان ينكر بأن المصيبة التي يعيشها الشعب العراقي بشكل خاص ، تكمن في الوقت الحاضر في استمرار هيمنة قيادة سياسية من هذا النوع وذات قرارات من هذا الطراز في الحكم ، وتحت قيادة رجل مثل صدام حسين !

ويفترض ان نشير الى أن هذه المغامرة كانت ستنتهي بالفشل الذريع أيضا ، ودون خوض الحرب التي شهدتها منطقة الخليج ، لو أن امريكا ما كانت تريد ولوج الحرب لتدمير القوة العسكرية للعراق وإبعاد خطر النظام وتهديداته المستمرة لجيرانه ، واعطاء درس جديد لبلدان العالم الثالث حول توازن القوى الجديد في العالم ، وللهيمنة على نفط المنطقة ومواردها وأسواقها دفعة واحدة . أي ان الحرب لم تكن ضرورية ولم تكن من حيث المبدأ لتحرير الكويت ، بل استخدم ذلك غطاءا وحجة للحرب والعدوان ، ومن أجل ابراز الأوضاع الجديدة في العالم والدور الاستثنائي الجديد لأمريكا الشمالية . والنظام العراقي ، وصدام حسين بالذات ، هما المسؤولان وهما اللذان قدما

الذريعة لارتكاب الجريمة بحق الشعبين العراقي والكويتي .

يمكن للمرء ان يورد عشرات بل مئات الأمثلة الصارخة على الطريقة اللا ديمقراطية ، واللا شرعية ، المخالفة لروح ومضامين الدساتير الديمقراطية والمواثيق والعهود الدولية ، بما فيها لائحة حقوق الانسان ، في الأقطار العربية كافة ، سواء أكانت تلك القرارات ذات نتائج ايجابية أم سلبية ، أو سواء قدمت خدمة للقضية العربية أم اضرت بها .

إن قرار غزو الكويت لم يكن القرار الأول ولن يكون القرار الأخير في سلسلة القرارات التي صدرت الآن ، او التي يمكن ان تصدر مستقبلاً ، عن القيادات السياسية العربية الحاكمة . وسبب ذلك كان ولايزال يكمن في طبيعة هذه النظم اللاديمقراطية ، في غياب الحياة الدستورية والشرعية وحقوق الانسان ، ولعدم وجود دولة القانون الديمقراطية في هذه البلدان . وفي ضوء هذه الحقيقة فإن نضالنا الراهن وفي المستقبل يجب ان يتوجه بإصرار صوب هذه القيم الانسانية الحضارية التي من شأنها ان تضع اقطارنا العربية على الطريق السليم لتغيير أسس صنع القرار وارسائه على أسس ديمقراطية ثابتة ومتطورة .

المحور الثانى

دراسة حالات :

أولا

قرار الوحدة اليمنية

(مايو / آيار ١٩٩٠)

د . حميد فياض
د . مرعى عبد الرحمن

قرار الوحدة اليمنية
(مايو / آيار ١٩٩٠)

د . حميد فياض

باحث فى العلوم السياسية

وعضو اللجنة التنفيذية لفرع النمسا

مقدمة

أود بداية التنويه الى أن ورقة العمل هذه ليست دراسة عميقة لموضوع هام جدا في حياة الشعب العربي في اليمن والشعب العربي في كافة اقطاره ، الذي سعى ويسعى بكل الطرق والوسائل لتحقيق وحدته القومية بالطرق السلمية والديمقراطية ، بالرغم من كل الأسباب الداخلية والموانع الخارجية .

إن هدف ورقة العمل التعرض بشكل عام وعلى شكل محطات تأريخية للخطوات الوحدوية وصولاً لإثبات أصالة الفكرة لدى الشعب العربي اليمني وقادته في الشمال والجنوب ، والاستمرارية والصبر والجهد التي بذلت في تحقيقها ، إضافة الى ذلك فتح باب الحوار والمناقشة لإغناء هذا الموضوع المصيري في كل جوانبه ...

لنرى كيف تم صنع قرار الوحدة اليمنية والاستفادة من دروسها في تحقيق الوحدة العربية .

إن موضوع صناعة القرار في الوطن العربي على ضوء الشرعية الديمقراطية يمس حياة الجماهير اليومية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، خاصة وان أغلب الأنظمة العربية تتخذ قراراتها بعيداً عن التفاعل والمشاركة أو المراقبة الشعبية ، تلك القرارات وإن كانت ايجابية ولصالح الجماهير (القرارات الفوقية لصالح الجماهير) والتي تتم بدون مشاركتها الإيجابية في صياغتها وتنفيذها ، يسهل بعد ذلك لنفس الحاكم

الذي اتخذها أو الحاكم الذي يليه إلغاءها والغاء ماترتب عليها من فوائد مادية ومعنوية للشعب . كما وأن قرارات الحاكم المنفردة السلبية الطابع يتحمل الشعب تبعاتها القاسية والمدمرة دون أن يستطيع مواجهتها برأيه بالطرق السلمية . كل ذلك يربك حركة تطور واستقرار ورفاهية المجتمع ويتركه لقمة سائغة امام اعدائه في الداخل والخارج .

هذا موضوع من صميم السيادة الشعبية وبالتالي فمن حق الشعب ممارسة حق السيادة بطريقة ديمقراطية تسمح له بالمشاركة والمراقبة والمحاسبة لكي يتحمل نتائج الحسنات والسيئات برضائه الكامل .

نبذة مختصرة عن الخطوات الوحدوية المتتالية التي أدت في النهاية الى تحقيقها :

السيدات والسادة

الوحدة اليمنية بقيت على مر السنوات أغلى أمنيات الشعب اليمني بعد أن ذاق مرارة التقسيم التى اتفق على تكريسها كل من الاستعمار الانجليزى في الجنوب والحكم الإمامى في الشمال ، وذلك لحماية مصالحهما .

وكان الهدف الأسمى للشعب اليمنى هو اعادة الوضع الى طبيعته أى العمل على توحيد اليمن ، من أجل استعادة مكانة اليمن التاريخية والحضارية . وتمثل الدور النضالى :

أولا : في محاربة مفاهيم الطائفية التى غرزها الاستعمار البريطاني ، عندما كون سنة ١٩٤٨ « الجمعية العدنية » التى من أهدافها « عدن للعدنيين » . ونشأت بوجه هذه الجمعية رابطة أبناء الجنوب العربي سنة ١٩٥٠ لمواجهة دعوة عدن للعدنيين بالدعوة الى وحدة الجنوب العربي . وقد شكلت نواة الحركة الوطنية في الجنوب .

وعندما اشتركت الرابطة في انتخابات ما اطلق عليه بالمجلس التشريعى لليمن

سنة ١٩٥٥ ، والتى صنعتها سلطات الاستعمار الانجليزى ، انفصل عن الرابطة بعض مؤيديها وقادتها وشكلوا مع منظمات سياسية أخرى الجبهة الوطنية المتحدة .

وعندما مارست هذه الجبهة نشاطها السياسى بدأت الحركة الوطنية اليمنية تستقيم على هدف واحد موحد ، هو ما طالب به المؤتمر العمالي الأول في ٦ مارس / آذار ١٩٥٦ :

مقاطعة انتخابات المجلس التشريعى في عدن ، ودعوة للوحدة اليمنية .

ثانيا : وفي خطوة توحيدية أخرى ، تشكل تجمع الشباب الوطني الواعى من الشطرين ، وعقدت لقاءات عديدة سنة ١٩٦١ لمناقشة مختلف الأوضاع في شمال اليمن وأوضاع الحركة الوطنية .

ثالثا : وعند انفجار ثورة ٢٦ سبتمبر / ايلول ١٩٦٢ وصلت المسيرة النضالية الوطنية الى اوجها ، وقضت على الحكم الإمامى المستبد وكافحت من أجل تحرير الجنوب من ربقة الاحتلال البريطاني وبذلك مهدت لثورة ١٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٣ ، وذلك عندما ذهب العديد من الثوار اليمنيين من الشمال للقتال في صف واحد ضد الاستعمار الانجليزى ، حتى تم دحر الاستعمار واجباره على الجلاء واستقلال الجنوب في ١٩٦٧/١١/٣٠ . وعلى إثر ذلك بدأت مسيرة الوحدة اليمنية تأخذ بعدا آخر .

واتفقت قيادتا الشطرين على وضع أسس لتطوير العلاقات تخدم المصالح الوطنية الكبرى ونذكر هنا الاتفاقات التى تم التوصل اليها بين الطرفين في هذا المجال والتى حققت الهدف في نهاية المطاف .

١) اتفاقية القاهرة : في اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٢ ونصت على قيام الوحدة بين الشطرين والغاء الشخصية الدولية لكل منهما .

٢) بيان طرابلس : في ٢٨ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٧٢ تم التوقيع عليه من قبل رئيسى الدولتين اليمنيتين .

٣) قمة الكويت : في ٢٨ مارس / آذار ١٩٧٩ بين الرئيسين على عبد الله صالح وعبد الفتاح اسماعيل .

٤) عقدت اتفاقية وحدوية أخرى في ١٣ يونيو / حزيران ١٩٨٠ .

٥) اتفاقية نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٨١ في عدن .

٦) وفي عام ١٩٨٤ عقدت الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى في صنعاء برئاسة رئيسى الشطرين .

وتلا الرئيس على عبد الله صالح في تقريره للدورة العادية للمؤتمر الشعبى العام في أغسطس / آب ١٩٨٤ ان قضية الوحدة اليمنية تأتي في أولويات مهامنا (الداخلية) ولنعلم بأن الوحدة ليست هدفا شعبيا فحسب ، إنما هدف وطنى متفق عليه رسميا لا يختلف عليه احد من المسؤولين من شطرى اليمن .

٧) لقاء بين الرئيس على عبد الله صالح والرئيس حيدر أبو بكر العطاس في طرابلس في يوليو / تموز ١٩٨٦ .

٨) لقاء مغلق في صنعاء بين الرئيس على عبد الله صالح والسيد سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى في ١٩٨٧/٧/٢١ لبحث سبل تحقيق الوحدة والتكامل بين الشطرين .

٩) جاء في الوثيقة التحليلية للتجربة في اليمن الجنوبي التى صادق عليها المؤتمر الحزبى في ٢٠ ـــ ١٩٨٧/٦/٢٢ فيما يتعلق بالوحدة اليمنية مايلى :

« إن الحل الصحيح للقضية الوطنية المتمثل في وحدة الأرض والمصالح والارادة ، يكتسب أهمية بالغة للحركة الثورية وللجماهير الشعبية من أجل تحررها الوطني والاجتماعي ، ويعبر الحزب عن الطموح الطبيعي لدى الجماهير الشعبية اليمنية الى الوحدة ، التى ستمكن من تعبئة كافة الموارد والطاقات المادية والبشرية في سبيل تحقيق التقدم الاجتماعي وبناء المجتمع الجديد » .

١٠) في ١٩٨٨/٢/١ اكد وزير الدولة وشؤون الوحدة في اليمن الشمالي د.يحيى العرشى أن إلغاء هذا الواقع الشاذ ـــ حكومتان لشعب واحد ـــ هو هدف

ثورة ٢٦ سبتمبر / أيلول .

واستطرد قائلا : ان الحوارات الوحدوية مع المسؤولين في اليمن الجنوبي أثمرت نتائج عملية ، وألغت كل إجراء وكل قيد أمام تنقل اليمنيين الحر على أرض اليمن الواحد .

وأن مشروع دستور الوحدة في طريقه الى مجلسى الشعب والشورى في الشطرين .

وان الوحدة هى الخيار الوحيد لإنهاء كل المصاعب والمشكلات التى يعانى منها اليمنيون .

١١) اتفق الطرفان في ٤ مايو / آيار ١٩٨٨ على الخطوات الوحدوية في كل المجالات وإحياء لجنة التنظيم السياسى الموحد وانشاء مشروع مشترك بين محافظتي شبوه ومأرب لاستغلال النفط .

وبدأ الطرفان في سحب القوات المتمركزة على الحدود واقامة منطقة منزوعة السلاح من أجل الاستفادة المشتركة لحقول النفط في المناطق الحدودية . ورفعت حكومة الشطر الجنوبي في ١٩٨٨/٦/٢٨ القيود على السفر الى الشطر الشمالي في اليمن .

١٢) أزالت السلطة في الجنوب في ١٩٨٨/٧/١ القيود المفروضة على تنقل اليمنيين والسماح لمواطنى الشطرين بالسفر بالبطاقات الشخصية .

١٣) ألغت السلطة في الجنوب في ١٩٨٨/٨/١٧ الرسوم على السيارات الخارجة والداخلة الى البلاد .

١٤) وقعت حكومتا الشطرين في ١٩٨٨/١١/١٩ بالأحرف الأولى على معاهدة استثمار المنطقة المشتركة وعلى مشروع النظام الأساسى للشركة اليمنية المشتركة للاستثمارات النفطية .

اللجان التى تشكلت من أجل تحقيق هدف الوحدة

تشكلت بموجب اتفاقيتى القاهرة وطرابلس سنة ١٩٧٢ عدة لجان وهي على النحو التالي :

— اللجنة الدستورية
أقرت مشروع دستور دولة الوحدة .

— اللجنة الاقتصادية والمالية
اقرت الأسس العامة للاقتصاد الوطنى والجانب الزراعى والتجارة الداخلية والخارجية .

— لجنة الشؤون العسكرية
توصلت الى اقرار مشاريع القوانين الخاصة بالقوات المسلحة والأمن .

— لجنة الشؤون الخارجية
أقرت أسس السياسة الخارجية لدولة الوحدة ومشروع تنظيم هيكل وزارة الخارجية .

— اللجنة التشريعية
أقرت المبادىء العامة للنظام القضائى وأعدت مشروع الاجراءات الجزائية .

— لجنة الادارة والمرافق العامة والخاصة
توصلت الى المبادىء العامة التى تحكم شؤون الادارة والخدمة المدنية .

— اللجنة الصحية
توصلت الى إقرار القوانين والأنظمة الموحدة للخدمات الصحية والهيكل الاداري والفنى والصحى الشامل(١) .

تحققت هذه الوحدة في فترة زمنية قصيرة من الوقت في الفترة مابين

٨٩/١١/٣٠ وحتى ٩٠/٥/٢٢ .

وفي سياق الخطوات الوحدوية جاء اتفاق عدن التاريخي في ٨٩/١١/٣٠ بين القيادتين ، وتم فيه الاعلان عن اتفاقية وحدوية جديدة تضمنت تأسيس قطر يمنى واحد على أساس مشروع دستور الوحدة لعام ١٩٨١ ، وتم الاتفاق فيه أيضا على إحالة مشروع الدستور الى السلطتين التشريعيتين في صنعاء وعدن .. وطرحه بعد ذلك على الاستفتاء الشعبى .. خلال ستة أشهر من موافقة الهيئتين التشريعيتين .

وبعد ذلك التاريخ تسارعت الخطوات الوحدوية وتم لقاء صنعاء في ٨٩/١٢/٢٤ بين الرئيس على عبد الله صالح وعلى سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكى ، صدر عنه بيان تضمن عددا من الاجراءات التنفيذية والتوضيحية لاتفاق عدن .

تم إقرار مبدأ التعددية السياسية في الاجتماع الثاني للجنة التنظيم السياسى في عدن بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠ أي « احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبى العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياسى وفقا للحق الذى كفله دستور الوحدة في ظل اليمن الموحد .. وتحققت الوحدة اليمنية في ١٩٩٠/١١/٣٠ بعد مسيرة طويلة من النضال والإصرار على الهدف والايمان به والعمل الجاد الدءوب على تحقيقه[٢] .

لقد تمت الوحدة اليمنية بالديمقراطية ولمصلحتها وفي هذا اعتبار لفكرة الوحدة والجدوى الديمقراطية[٣] .

ويقول عبد الجليل غيلان احمد[٤] :

« إن الاقتناع قد تعمق لدى قيادتى الشطرين بأن المخرج اليمنى من دوامة الصراع يكمن في وحدة الشعب اليمني ارضا وشعبا ، ووجود قواسم مشتركة كبيرة في كلا الشطرين يمكن ان تشكل الأرضية للوحدة الاندماجية ، وتؤدى الى تكامل

اقتصادى وتنموى يخرج اليمن من مأزق النكبات الراهنة والمستقبلية ولقد استوعبت قيادتا الشطرين مخاطر التشطير على المستوى الداخلي والتى لعبت فيها العوامل الخارجية الدور الرئيسى كي يستمر اليمن ضعيفا تحت رحمة أعطياتها وصدقاتها ، ولكى يستمر التشطير أبديا . كما توصلت القيادتان الى الاقتناع بأن التمسك بالخيارات من كلا النظامين دون معرفة الواقع معرفة حقيقية وموضوعية سوف يؤدى الى استمرار التشطير ردحا طويلا من الزمن . فلا تجربة الصراع طوال اكثر من عشرين عاما أدت الى نتائج وحدوية كما يريدها كل طرف ولا النظام في الشمال الميال الى النظام الرأسمالي استطاع إثبات وجوده ، ولا النظام في الجنوب أيضا استطاع ذلك بتوجهه الاشتراكي كما توصلت القيادتان الى أن التغيير من خلال القوة لهذا النظام ، أو ذلك بهدف تحقيق الوحدة أمر مستحيل بينته الوقائع » .

ويؤكد محمد محسن الظاهرى(٥) على ان الفضل يرجع بالدرجة الأولى في اتمام الوحدة الى قرار القيادتين السياسيتين ، بالرغم من الرفض الشعبي لهذا التقسيم ، وان سلوك القيادتين كان هو الحاضن الحقيقي لهذه التجزئة التي امتدت ما يقرب من ٢٣ سنة بالرغم من الرفض الشعبى لها . وأضاف قائلا : إن مثل هذا الوضع لايقتصر على وضع اليمن ، فالدور الشعبى في المحاولات الوحدوية العربية ، بصورة عامة ، كثيرا ما يقلل من شأنه بسبب عوامل عدة أهمها نمط التنشئة الاجتماعية والسياسية ، وعدم الشعور بالثقة السياسية ، وارتفاع نسبة الأمية وثقافة الخوف من الحاكم وعوامل أخرى عديدة .

إن قرار الوحدة اليمنية قد نبع من وجدان الشعب العربي في اليمن والذي رفض بشطريه حاله الانقسام ، ولقد قامت القيادتان السياسيتان بالتعبير عن وجدان الشعب في هذه النقطة وتنفيذ إرادته .

والمهم التأكيد هنا على أن الوحدة تمت بالحوار الواعى والسعى الدءوب لتحقيقها بالطرق السلمية والديمقراطية والاستناد الى السلوك الديمقراطى . وبذلك سلكت القيادتان المسلك الطبيعى لاعادة وحدة الشطرين بمضمونها الديمقراطى المعبر

عن الارادة الشعبية ، ورفضت أسلوب الفرض أو الإلحاق القسرى .

إذا طبقنا ما ورد في ورقة الندوة الفكرية السنوية الرابعة عن صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الشرعية الديمقراطية على قرار وحدة اليمن نستطيع إبداء الملاحظات التالية :

١) الوحدة تمت بقرار سياسى من أعلى المستويات ، وبعد دراسة شاملة للأوضاع السياسية الداخلية والخارجية العربية والدولية والاقتصادية والاجتماعية .

٢) وحدة الشعب العربي اليمنى واصراره على هدف تحقيق الوحدة ، وحثه لقياداته المختلفة على اتمامها وخاصة وان هذه القيادات في الشمال والجنوب تستمد جزءا كبيرا من شرعيتها من خلال مناداتها بالوحدة واعتبارها في سلم أولوياتها .

٣) لم تتم الوحدة فجأة وإنما مرت بمراحل تمهيدية كثيرة وتمت بعد نضج الظروف ، وهى اذا ليست نزوة حاكم هنا وهناك .

٤) هناك ملاحظة هامة على مبدأ التعددية السياسية ـــ الذي أقره دستور الوحدة ، لأن التطبيق الفعلى لها يختلف وللأسف عن الواقع الدستوري . وهذا نقص نتمنى ادراكه وتلافيه بسرعة ، ونورد هنا في هذا المجال ماجاء في تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي لعام ١٩٩١ :

تضمن دستور دولة ـــ الوحدة الذى يقع في ١٣٦ مادة قائمة طويلة من الضمانات المتقدمة لحقوق الانسان ... لكن القوانين الأساسية المُنَظمة لهذه الحقوق في اليمن ، والتى صدرت مكملة للدستور ومُنِفذ لما ورد فيه فرضت العديد من القيود عليها وأهمها قانونا الصحافة والأحزاب .

فقد فرّض قانون الصحافة والمطبوعات الصادر في ١٣/٥ قيودا شديدة على إصدار الصحف الى حد أن وصفه أحد المراقبين بـ « قانون المحَظورات » وبذلك ألغى هذا القانون ماجاء في الدستور عن حرية المعرفة والفكر والثقافة والتعبير وحقوق

المواطنين في الاعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التعبير ».

أما قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية الذى أقره مجلس الوزراء في ٩/١٦ وأحاله الى مجلس الشعب فقد فرض هو الآخر قيدا جوهريا على حق انشاء الأحزاب ، وذلك عندما خول لجنة الأحزاب حق الترخيص لأى حزب يريد إشهار نفسه . ونصوصه تتضمن الكثير الذى يسهل الحجر على استقلال الفكر السياسى من خلال الصلاحيات غير العادية للجنة الأحزاب ... وأعطى هذا القانون لهذه اللجنة مراقبة اتساق العمل الحزبى في البلاد مع عقيدة الشعب وتراثه الحضارى ومدى تجسيد هذا العمل للوحدة الوطنية في اطار الالتزام بالدستور والايمان بأهداف ومبادىء الثورة اليمنية ، وهذه كلها ، ما عدا الالتزام بالدستور ، معايير غامضة تماما (ومطاطة) ويسهل استغلالها من قبل السلطة ... وهناك خشية حقيقية من أن تستغل الحكومة هذين القانونين الى درجة تفرض سيطرتها وتمنع قيام مجتمع مدنى فاعل ، لأنهما يسهلان الحاق المجتمع اليمنى بالدولة واستمرار هيمنتها عليه(٦) .

هوامش :

(١) مجلة الشاهد ليماسول ــ قبرص : السنة الخامسة العدد ٥٠ تشرين أول اكتوبر ٨٩ ــ «٢٧ عاما من الثورة في اليمن الشمالى الوحدة ، الميثاق والنفط ». اعداد رمضان البنا .
ولمزيد من المعلومات المفصلة عن الوحدة اليمنية أنظر مجلة الشاهد السنة الخامسة العدد ٥٧ مايو / آيار ٩٠ تسعينات الوطن العربي عدن .. الخروج بالوحدة تحقيق عربي بقلم عبد الفتاح طلعت .

(٢) مجلة الشاهد ، السنة الخامسة العدد ٥٧ مايو / آيار ١٩٩٠ ، تسعينات الوطن العربي عدن ... الخروج بالوحدة تحقيق عربي بقلم عبد الفتاح طلعت .

(٣) المنابر ، السنة السادسة العدد ٦١ تموز ١٩٩١ صفحة ٩٥ ــ د.عصام نعمان

(٤) ندوة المستقبل العربي ورقة عمل ندوة الوحدة اليمنية مجلة المستقبل العربى صفحة ١١٠

(٥) ندوة المستقبل العربى صفحة ١١١

(٦) تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي القاهرة ١٩٩١ صفحة ٢٧٤ ومايعقبها .

قرار الوحدة اليمنية
(مايو / آيار ١٩٩٠)

د . مرعى عبد الرحمن
من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة المنظمات الدولية والقومية

تقديم :

لا أدري قد يتناب المرء شعور بالفرح وشعور بالحزن عند مناقشة موضوع اليمن . بلاشك ان القيادة السياسية في الشمال والجنوب لعبت دورا حاسما في اتخاذ قرار الوحدة ، وسوف يسجل التاريخ لأصحابه . انني لا أستطيع أن أقلل دور العوامل الخارجية الدولية والاقليمية ، التي لعبت دورا هاما في عملية الوحدة اليمنية . فالاتحاد السوفيتى كان سببا أساسيا رمى بثقله على الوضع اليمنى ، ويمكن تشبيه الحالة اليمنية بحالة ألمانيا وانهيارها ، كما أن حرب الخليج ، ومسألة الشرق الأوسط ، والوضع السعودي الجديد ، والنفط ، وفشل التجارب القسرية بالالحاق والضم .. كل هذه عوامل صعدت مخاوف كلا الطرفين ، ولعبت دورا في القرار أو التوجه نحو الوحدة ، خاصة وان الشعب اليمنى كان تاريخيا مع الوحدة ، وان حالة الانفصال شكلت وضعا استثنائيا .

هناك مجموعة من التساؤلات أود طرحها لمناقشة من كان وراء قرار تجزئة اليمن والتي امتدت ٢٢ سنة من ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٩ . هل العامل السوفيتى فقط ، وسياسته في الشرق الأوسط ، ومن أجل تكريس مركز نفوذه وتأثيره في قلب الخليج والنفط ؟ هل الوضع الفكري والسياسي للنخبة في جنوب اليمن ، والتي لم تر في تلك اللحظة من أن اليمن الشمال والجنوب دولة واحدة ، ولابد من تجزئته بعد طرد الاحتلال البريطاني .

إن المقارنة التي وردت على لسان بعض الباحثين في الندوة السابقة حول ضرورة بحث تجربة الوحدة اليمنية في اطار تجربة الوحدة المصرية السورية . إنني أعتقد وان كانت هناك بعض جوانب التشابه ، إلا أننى أرى أن حالة اليمن هي عملية تاريخية لبناء قطر ، وليس توحيد قطرين عربيين ، وبالتالي ماتم الآن اعادة الوطن اليمنى ، ولايمكن الحديث عن وحدة يمنين .

وهنا تحضرني مسألة المخاطر التي قد تواجه النظام الجديد . أنا لاأعتقد أن هناك مخاطر جدية للإنفصال بين الجنوب والشمال بعد الآن ، لأن الظروف الاستثنائية التاريخية التي أدت الى هذه التجزئة هي ظروف نادرة فعلا ، وأن المخاطر الحقيقية القائمة تتركز في التفتيت الداخلي (اللبننة) ، وهي مسألة مطروحة في اكثر من قطر عربي . تتجلى أهم العناصر التي يمكن تسّرع وتدفع عملية التفتيت هي الصراعات الداخلية القبلية ، والتخلف ، واستخدام عامل شمال وجنوب ، والمؤسسة العسكرية المعتادة على الانقلابات ، والنخب السياسية المعتادة على التصفية الجسدية كل عشر سنوات ، وموجه التصفيات بين النخب السياسية بعضها البعض . كل هذه العوامل تطرح مخاطر جدية ليس لتجزئة اليمن من جديد ، بل الى التفتيت الداخلي وهدر الطاقات الداخلية .

إن الديمقراطية وإقامة النظام الديمقراطي في اليمن يشكل شرطا أساسيا ، ويصهر ويوحد المجتمع اليمنى ، وبناء الدولة اليمنية القطرية . وهذا يندرج أيضا على مجمل الأوضاع العربية والمهددة بحالات ومخاطر التفتيت الداخلى ، ان كان ذلك في المغرب العربي ــ مسألة البربر ــ وضع العراق الراهن ، ومسألة الأقباط والمسلمين في مصر ، والأردنيين والفلسطينيين في الأردن .. الخ .

وعليه لابد من التأكيد على ان الديمقراطية شرط أساسي لبناء الوطن على الصعيد القطري ، وحتى يتمكن بشكل صحيح وصحي من الانتقال لمرحلة العلاقات القومية مع الأقطار العربية الأخرى .

والآن أنتقل إلى مسألة المقارنة مع قرار النظام العراقي باحتلال الكويت ، والذي ادى الى الكوارث المعروفة . لقد حاول بعض المفكرين العرب في تناول هذه المسألة في الصحافة العربية ، وحاولوا ترويج فكرة الطريق البسماركي للوحدة . أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج الى بحث وتقييم ، وربما تصفية ، لأن هذه الفكرة قد صبت في الوعي السياسي العربي الحديث .. وأؤكد أن الطريق للوحدة لابد أن يتم من خلال الديمقراطية ، وليس من خلال مايطلق عليه « المدخل البسماركي » .

هناك مسألة أخرى تتعلق بمنشأ القرار في الوحدة اليمنية والتي وردت في ورقة العمل ، وتتعلق بالأطراف الخارجية ودورها في صنع القرار . تطرق الى هذا الموضوع الأستاذ أديب الجادر ، وبعض الإخوان ، ومع ذلك لابد من الاشارة الى ان فكرة الوحدة أو أية فكرة أخرى لايمكن معالجتها بشكل عام ومطلق ، ودون تحديد الزمان والمكان ، والظروف الدولية التي تحكم الفكرة .

والعودة مرة ثانية الى مسألة قرار الوحدة اليمنية ومقارنته بالقرار الذى اخذ سابقا حول التجزئة فأؤكد على أن عدم إدراك القيادة اليمنية بأن عملية بناء القطر اليمنى في ظل الظروف الدولية الراهنة قد يشكل المهمة الأساسية ، فإن مخاطر التفتيت وهدر طاقة اليمن في صراعات عديدة داخلية تبقى مسألة قائمة .

هذه بإيجاز بعض الأفكار التي اردت أن أقدمها ، وافتح الآن باب المناقشة .

المحور الثانى

ثانيا

قرار الغزو العراقى للكويت

(أغسطس / آب ١٩٩٠)

د . طارق الخضيرى
د . المنصف المرزوقى
د . صلاح الشيخلى

قرار الغزو العراقى للكويت فى أغسطس / آب ١٩٩٠ فى ضوء الشرعية الديمقراطية

د . طارق الخضيرى
مدير البرنامج العربى لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية العالمية

بهدف التوصل الى نظرة موضوعية عن كيفية وأسلوب اتخاذ قرار اجتياح القوات العراقية للكويت ، لابد من التطرق الى هيكل نظام الحكم في العراق والشرعية التي يستند اليها في اتخاذ القرارات المصيرية المهمة ، قبل تحديد مسئولية صانعي هذا القرار في ضوء الملابسات والنتائج التي ترتبت على اتخاذه ومن خلال الظروف التي زامنت متابعة تنفيذه .

١ ــ الشرعية الديمقراطية ونظام الحكم في العراق

إن المؤسسات الرئيسية في الجهاز السياسي للنظام الحالي تتمثل ، على الأقل نظرياً ، بمجلس قيادة الثورة (المجلس) ؛ القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة) ؛ مجلس الوزراء (الحكومة) ؛ والمجلس الوطني . فبعد أن قام بعض العسكريين ومجموعة من قياديي حزب البعث بانقلاب (سلمي) لتسلم السلطة من حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف (في تموز ١٩٦٨) تشكل مجلس قيادة الثورة (الأول) من خمسة عسكريين ، ثلاثة منهم من قياديي الحزب أو من المؤيدين له . وفي عام ١٩٦٩ تم اجراء تعديل لبعض بنود الدستور المؤقت الذي اقر عام ١٩٦٨ (والذي كان قد اكد على استقلالية المجلس عن القيادة القطرية للحزب) ليمهد الطريق الى دخول عشرة أعضاء من القيادة الى المجلس الذي صار عدد أعضائه خمسة عشر ، وأصبح المجلس يمثل السلطة التشريعية اضافة الى السلطة التنفيذية ، وله مهام السلطة القضائية العليا . كما أصبح رئيسه صاحب السطوة الأولى بصفته الأمين العام للقيادة القطرية للحزب ورئيساً للجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة .

وقد أكد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث (المنعقد في كانون ثاني ١٩٧٤) على أن القيادة القطرية للحزب تمارس نشاطها من خلال مجلس قيادة الثورة ، وان جميع قرارات ذلك المؤتمر ملزمه للقيادة السياسية في البلاد ويسترشد بها في جميع الظروف . وفي الوقت الذي أكد المؤتمر على ان اعضاء المجلس يمثلون القيادة القطرية للحزب ، حدد صلاحيات القيادة القومية للحزب بما يشبه الفعاليات الاستشارية (إذ أن أغلب أعضاء الأخيرة هم من غير العراقيين) . وفي عام ١٩٧٧ ازداد عدد اعضاء المجلس ليضم جميع أعضاء القيادة القطرية الواحد والعشرين ، ليصبح اثنين وعشرين عضوا . ولكن العدد حدد مجدداً بتسعة اعضاء عام ١٩٨٢ .

أما الحكومة ، فان أعضاءها يعينون من قبل رئيس المجلس الذي خول ايضاً حق رئاستها والاشراف على شئونها وحق اقالتها حسب مانص عليه الدستور المؤقت . وتنحصر مهام الحكومة في تنفيذ قرارات المجلس ، كما ان برامجها بما في ذلك القوانين واللوائح الخاصة بالادارة والعمل تخضع لموافقة المجلس . فهي سلطة تنفيذه لادارة الاعمال اليومية ، تتفاوت أهمية مناصبها الوزارية حسب علاقة فعاليات كل منها بأهداف النظام السياسية ومتطلباته الأمنية . وأدى هذا الى تقسيم حقائب العديد من الوزارات المهمة (كوزارات الدفاع والخارجية والداخلية) من قبل بعض أعضاء المجلس . وبعد ان كان يغلب على أعضاء الحكومة في بداية عهد النظام الطابع المهني والعلمي (والعسكري) ، أصبحت جميع المناصب الحساسة منوطة بأعضاء المجلس والقياديين الحزبيين ، دون تأكيد على الخبرة والإختصاص الا فيما ندر .

ولابد من الاشارة هنا الى ان غالبية اعضاء المجلس في أول الأمر كانوا من أبناء مدينة تكريت . كما ان القيادة القطرية لحزب البعث ظل يسيطر عليها مواطنو مثلث بغداد ـــ الموصل ـــ عانه ، ولابناء تكريت النسبة الكبرى بينهم . ولم يكن للمناطق الأخرى أي تواجد يذكر في القيادة أو المجلس الا بعد انعقاد المؤتمر القطري الثامن للحزب . وظل تمثيل المناطق الأخرى في القيادة أو المجلس أو الحكومة يتراوح معدله بين ٢٠ و٣٥ بالمائة ، علماً بأن عدد أناسها يزيد على نصف عدد سكان العراق .

وقد حاول الحزب استمالة القوى السياسية المهمة في البلاد فدعا في بداية السبعينات الى تشكيل ماسمي بالجبهة الوطنية التي اشترك فيها الحزب الشيوعي وبعض العناصر القومية المستقلة والأكراد . الا أن فاعليات هذه الفئات في صنع القرار السياسي كانت هامشية ان لم تكن معدومة أحياناً كما كان الحال فيما يخص قرار توقيع اتفاقية ١٩٧٥ مع ايران في الجزائر . ولم يحن عام ١٩٧٩ حتى كانت عرى الجبهة التي ضمت شركاء غير متكافئين قد انفصمت كلياً . وللتعويض عن ذلك في سبيل إضفاء الشرعية على نظام الحكم ، تم انتخاب المجلس الوطني (الأول) عام ١٩٨٠ . واعيدت اللعبة الانتخابية في الأعوام ١٩٨٤ و١٩٨٩ . ولكن المجالس الثلاثة هذه بقيت تجمعات اسمية لها شكل صوري ، الغاية منها مجاراة الأوضاع الدولية (السائرة باتجاه التعددية) وتقليداً لانتخابات المجالس الشعبية الوطنية في الدول المجاورة (كايران مثلاً) . ففي جميع الحالات كانت قيادة الحزب تفرض تزكيتها لمرشحي المجلس الوطني . ومن الجدير بالذكر أن من أولى فعاليات المجلس الوطني الأول كانت تلك التظاهرة المفتعلة (أثناء انعقاده في ١٧/٩/١٩٨٠) تأييداً لقرار رئيس الجمهورية القاضي بالغاء اتفاقية عام ١٩٧٥ مع ايران من جانب واحد ، والذي اعتبر ايذاناً ببدء الحرب العراقية الايرانية (الحرب الخليجية الأولى) التي ارخت في ٢٢/٩/٨٠ .

ولابد من الاشارة الى ان القرارات السياسية خلال فترة السبعينات (أثناء رئاسة احمد حسن البكر) كانت تؤخذ على الأكثر بعد التشاور أو على الأقل بمعرفة المجلس والقيادة . وقد شهدت الفترة نفسها الصراع على السلطة داخل القيادة . ومع ان الصراع كانت تحدوه الطموحات الفردية ، الا أن حدته اصطبغت بالخلافات الجوهرية حول العديد من القضايا المهمة مثل : موضوع التقارب السوري — العراقي ، موضوع التضامن العسكري وتشكيل الجبهة الشرقية لمجابهة تحديات اسرائيل ، التوجه الايديولوجي الاشتراكي ، الأساليب المتبعة في القضاء على الاحتجاج والمعارضة الداخلية ... الخ . وانتهى الصراع الى انفراد صدام حسين بالسلطة عام ١٩٧٩ (بالرغم من أنه لم يكن من منظري الحزب) بسبب قدرته في ادارة أجهزة الحزب

السرية (الأمنية والمخابراتية) والتي جعلته الرجل المهم في النظام منذ عام ١٩٦٩ . فبعد ان تمكن من القضاء على المنادين بالتقارب السوري العراقي (والاسهام في جيش الجبهة الشرقية) ، وأولئك المطالبين بتطبيق منهج اشتراكي بناء للاستغلال الفردي والهدر الاقتصادي ، وكذلك الذين وقفوا ضد سياسة القمع التي اتبعها النظام (أو الذين أصروا على اشراك القيادة في القرارات عن طريق حوار ديمقراطي داخل المجلس) ، أصبحت القرارات السياسية بكل جوانبها منوطة به ويساعده على تنفيذها مجموعة صغيرة من أعضاء المجلس والقيادة وتضم بعض المقربين من أفراد عائلته .

إن رئيس النظام ، صدام حسين (التكريتي) ، رجل ذرائعي ، لايؤمن بالقواعد الانضباطية والنظامية التي تفرضها فلسفة الحزب أو مؤسسة الدولة ، خاصة اذا كانت تلك القواعد تحد من نشاطه ومبادراته . فهو فردي النزعة ، معتد برأيه الى درجة الغرور ، قليل (ان لم يكن عديم) الثقة بمن حوله مما جعله يتكتم على أفكاره الطموحة . ولهذا يصعب التكهن فيما اذا كان يتبع مخططاً مدروساً من قبل هيئة متخصصة عند اتخاذه القرارات السياسية مالم تكن منسجمة وطموحاته ، أو ترضي طباعه في السيطرة والاستعلاء . كما يصف خصاله الذين عرفوه عن كثب بأنها تمتاز « بالصلابة الى حد القسوة ، وبقوة الارادة الأقرب للاستبداد ، وبالتعنت للمجازفة في سبيل بلوغ هدفه مهما كان الثمن » .

٢ ـــ منشأ فكرة قرار غزو الكويت

لم يكن قرار غزو الكويت ترجمة لاستراتيجيات الحزب الحاكم وسياساته المعلنة كما يظهر من مراجعة دستوره وقرارات مؤتمراته القومية والقطرية بما فيها قرارات المؤتمر القطري الثامن . فقد اكدت تلك المؤتمرات ، كما دأب النظام ، على تأكيد استراتيجية التعاون مع جميع الدول العربية ، وإستعداده للدفاع عن أي شبر منها كما جاء على لسان رئيسه في بيانه الذي ألقاه أثناء انعقاد اجتماع قمة مجلس التعاون العربي في شباط ١٩٨٩ ، اضافة الى ماكان قد عبر عنه الميثاق القومي للحزب والذي اعلنه

في ١٩٨٠/٢/٨ . وعليه فقد يظهر لأول وهله بان اتخاذ قرار الاجتياح لم يكن سوى رد فعل لظرف أو ظروف استجدت واعتبرتها القيادة بان لها جوانب خطره على أمن الدولة أو على مصلحة النظام . وقد تتضح ابعاد هذه الظروف من خلال مراجعة الأحداث التي تلت اعلان ايقاف المعارك في حرب الخليج الأولى (في اغسطس / آب ١٩٨٩) .

ففي الفترة الواقعة بين أغسطس / آب ١٩٨٩ ومايو / آيار ١٩٩٠ بدا واضحاً بان معاناة الاقتصاد العراقي الشديدة ستستمر ليس فقط بسبب المديونية وانخفاض اسعار النفط عالمياً ، بل أيضاً بسبب انخفاض الانتاجية وما تتطلبه عملية اعادة الاعمار وتحسين الظروف المعاشية والاجتماعية المتردية والتي خلفتها تلك الحرب . . وخلال نفس الفترة عمت دول أوروبا الشرقية موجة من التغيرات نحو الديمقراطية بدعم وتشجيع من الدول الغربية مما اقلق الأنظمة الشمولية في جميع انحاء العالم . وكلتا الظاهرتين من شأنهما تحفيز النظام العراقي لاتخاذ بعض التدابير لمعالجة الامر قبل ان تستفحل المشكلة وتقضى عليه ، خاصة بعد ان أوصى الاعلام الغربي والاسرائيلى بخطورة تكديس السلاح المدمر من قبل العراق وخروجه من حرب الخليج الأولى محتفظاً بجميع أراضيه دون التوصل الى تسوية نهائية مع ايران التى خرجت من الحرب مثقلة بالمشاكل وحيدت كقوة فاعلة في معادلة التوازن داخل المنطقة .

ولاستباق الاحداث ، أعلن النظام عن نواياه في طرح برنامج التعددية السياسية كي يعطي الانطباع الحسن دولياً ويقطع دابر أي حركة احتجاج داخلية تراكمت مقوماتها عبر العشرين سنة المنصرمة وخاصة خلال حرب الخليج الأولى . اما معالجة الوضع الاقتصادي المتردي فكان من الضروري ايجاد المصادر التمويلية اللازمة لذلك . ولهذا استغل النظام مشكلة هجرة اليهود السوفييت وموضوع تنديد بعض الدول الغربية بموقف العراق المتشنج بعد تهديد اسرائيل بضرب ترسانة اسلحته ، فدعا الى اجتماع قمة عربية في بغداد للتداول في جميع الأمور ذات العلاقة ليطرح من خلالها

مشكلة الضائقة المالية التي يمر بها العراق والتي ستؤدي الى اضعافه كقوة عربية امام التحديات الاسرائيلية ، مذكراً القادة العرب بمواقف العراق القومية وخسائره الكبيرة في سبيل الدفاع ضد الخطر الايراني . وكان يأمل النظام بهذه الطروحات الحصول على تنازل الدول الخليجية عن ديونها كاملة ، ومده بالمنح المالية ودعم مواقفه ضد التحديات الدولية ، خاصة بعد ان اوقفت عنه كل من الكويت والسعودية موارد نفط المنطقة المحايدة التي استمرت طيلة حرب الخليج الأولى تدعم موقفه الحربي . وبهذه المناسبة نوه الرئيس العراقي عن عدم رضاه لسياسة الكويت (والامارات العربية المتحدة) النفطية القاضية بتجاوزهم حصص الانتاج المقررة من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط .

إن نتائج اجتماع القمة الذي انعقد في بغداد (في ٢٨ آيار ١٩٩٠) والاجتماعات الجانبية له ، ونتائج مهمات وفوده الى الدول العربية المعنية بالأمر لم تكن لترضي رئيس النظام وطموحاته في تزعم الأمة العربية . كما أن فشل اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي تقرر عقده في ١٩٩٠/٧/١٦ لتدارس مستجدات الأمور وخاصة بعد ان قطعت الولايات المتحدة مفاوضاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٠/٦/٢٠ **بحجة رفض الأخيرة ادانة محاولة احدى فصائلها للقيام بعملية داخل الأرض المحتلة** في ٩٠/٥/٣٠ كرد فعل لعملية قتل جماعية بحق الفلسطينيين في القدس ، اعطى الرئيس العراقي الفرصة لتوجيه النقد المبطن بالتهديد للكويت بحجة عدم التزامها بالتضامن العربي ضد المخططات الصهيونية وبسبب استغلالها لنفط بئر الرقعة وغيره من الآبار التابعة لحقل الرميله العراقي كجزء من تجاوزاتها الحدودية ... الخ . وتجلت مطالبه بثلاثة أمور : (١) اسقاط الديون ومنح العراق مبلغ ١٠ ملايين دولار (عدلت بعدئذ لتصبح قرضاً) ، (٢) تعديل الحدود واعطاء العراق منفذاً على مياه الخليج بما في ذلك استمرار تواجده على جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيين ، (٣) التزام الكويت (والامارات العربية المتحدة) بحصصهما المقررة دوليا في انتاج النفط والتي يعتبر العراق تجاوزهما اياها يضر بالمصلحة الوطنية العراقية بما يشابه التدمير

العسكري . جاء ذلك في خطابه يوم ١٩٩٠/٧/١٧ والذي يعتبر المؤشر الأول عن احتمال وقوع عملية عسكرية لاجتياح الأراضى الكويتية كأحد الخيارات التي يطرحها الرئيس العراقي ، خاصة وان مثل هذا الخيار من شأنه اشغال الشعب العراقي لفترة طويلة وابعاده عن فكرة المطالبة بالتعددية الديمقراطية أو المشاركة بالحكم .

٣ ـــ كيفية الاستقرار على قرار الاجتياح :

هناك احتمال كبير بأن فكرة القيام بعملية عسكرية ضد الكويت قد راودت الرئيس العراقي منذ انتهاء العمليات العسكرية لحرب الخليج الأولى (في ١٩٨٩/٨/٨) وبالذات بعد ان قطعت الكويت والسعودية عنه واردات نفط المنطقة المحايدة ابتداءً من يوم ١٩٨٩/٨/٩ . ومايعزز هذا الرأي هو اهتمام رئيس النظام بعقد اتفاقية حسن جوار وعدم اعتداء في خريف عام ١٩٨٩ مع السعودية (التي اسقطت ديونها) دون مبرر واضح ، وبعد ان تم تشكيل مجلس التعاون العربي (الذي يضم الى جانب العراق كلا من مصر والأردن واليمن) اثر عدم تشجيع فكرة انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي . فان صح مثل هذا التصور من المحتمل ان يكون رئيس النظام قد طلب الى بعض الجهات ذات العلاقة (اجهزة المخابرات وخبراء الدوائر الفنية المتخصصة بشئون النفط والمال ومسئولى الصناعة العسكرية وبعض القادة العسكريين) ان يمدوه ببعض المعلومات بصورة مستقلة ومباشرة ، وبسرية تامة دون الافصاح عما يدور بخلده ، علماً بأن استخلاص المؤشرات وتقييم المشاريع والبرامج الحساسة مرهونان اعتيادياً بمستشاري الرئيس (ومجلس قيادة الثورة) والذين هم على اتصال مباشر به .

ومن المستبعد ان تكون فكرة غزو الكويت قد طرحت من قبل قادة الحزب أو مستشاري الرئيس دون ايحاء منه . ومن المحتمل ان يكون الرئيس قد طرح فكرة الخيار العسكري على الزمرة المقربة منه (المجموعة المصغرة من أعضاء المجلس والقيادة والحكومة) والتي لا يتجاوز عددها ثمانية (أو عشرة) أشخاص بمن فيهم أقرباؤه

الثلاثة ، على الأكثر في الفترة الواقعة بين أوائل حزيران وأواسط تموز عام ١٩٩٠ . ولابد ان تكون هذه المجموعة (التي تضم اعتيادياً نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الدفاع والمسئول عن الصناعات العسكرية اضافة الى رئيس المخابرات ومدير الأمن) وقد أيدت فكرة الرئيس القاضية بالاجتياح العسكري كأحد الخيارات للخروج من الأزمة . فقد تحركت قطاعات الجيش العراقي باتجاه الحدود العراقية الكويتية بعد ١٧ يوليو/تموز . واعتبر البعض بأن هذه العملية هي للضغط على الكويت عن طريق استعراض القوة ، فيما تكهنت بعض الأوساط السياسية بأن شيئا ما قد يحدث ، وان الاحتمال الأكثر هو قيام الجيش العراقي بعملية عسكرية محدودة لاحتلال المواقع الحدودية التي لم تقر بعد قانونياً بما فيها الأراضي التي تضم امتداد حقل الرميلة النفطي ، اضافة الى جزيرتي وربه وبوبيان فيما لو فشلت الوساطات والمفاوضات ورفضت الكويت المطالب العراقية . ولهذا كثفت بعض القيادات العربية جهودها للتوسط في حل الأزمة . فوصل الرئيس المصري إلى بغداد في ٢٤ يوليو/تموز ، كما وصلها العاهل الأردني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والأمين العام لجامعة الدول العربية ضمن رحلات مكوكية بين بغداد والكويت والرياض . واتجهت الانظار الى مدينة جده حيث تقرر عقد أولى الاجتماعات بين الجانبين العراقي والكويتي في ٣٠ ــ ٣١ تموز ١٩٩٠ على ان يتبعها اجتماعات اخرى لتفصيل بنود اتفاق مبدئي يتفق على خطوطه العريضة في جدة .

والمعروف أن مجلس قيادة الثورة (ومشاوري الرئيس المقربين) اجتمع يوم ١٩٩٠/٨/١ بعد عودة الوفد المفاوض (برئاسة نائب رئيس المجلس) في اجتماعات جدة التي فشلت في مرماها بعد أن تخللها نقاشات حادة استفزازية ، فطرح عليه رئيسه قراره القاضي باجتياح الكويت واحتلالها برمتها ، والاعلان عن العملية بأنها تقررت لأسناد حركة وطنية داخلية في الكويت للقضاء على النظام هناك وهيمنة العائلة الحاكمة . ويستدل من هذه الحجج وفي ضوء التصريحات خلال الأيام القلائل التي سبقت هذا الاعلان بأن توقيت التنفيذ جاء كرد فعل لما اعتبره رئيس النظام إهانة له

واضعافاً لمركزه اذ تحدته العائلة الحاكمة الكويتية في مؤتمر جدة في حين سايره بعض القادة العرب (كالعاهل السعودي والرئيس المصري) في محاولة لارضاء بعض مطالبه . وما يعزز هذا الرأى هو قبول الرئيس العراقي بالانسحاب وقبول الوساطة السلمية اذا تم إبعاد العائلة الحاكمة الكويتية حسب ما صرح به العاهل الأردني بعد لقائه صدام يوم ١٩٩٠/٨/٣ في مهمة وساطة بعد الاجتياح ، مع الأخذ بنظر الاعتبار احتمال عدم جدية قبوله بالانسحاب التام من الكويت .

وبما انه لم يسبق لأي من أعضاء المجلس والقيادة ان عارض مشروعا تحمس له رئيس النظام في الظروف الاعتيادية ، من البديهي ان يؤيد الحاضرون في اجتماع يوم ١٩٩٠/٨/١ قرار الاجتياح الذي ابتدأ يوم ١٩٩٠/٨/٢ ، خاصة حينما بدأ حماسه مشوب بالتشنج والغضب .

٤ ــ عنصر المخاطرة في عملية صنع قرار الغزو

تدل الأحداث بان عنصر المخاطرة في تبني قرار الغزو لم يكن مدروساً بصورة واقعية ووافية تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الدولية وتطلعات الدول الكبرى وقدرتها ودرجة ممارسة الشعوب النامية لحقوقها السياسية للتأثير فى صنع القرار ، والقدرة الذاتية للعراق (ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية) . كما يدل قرار الاجتياح على عدم استيعاب النظام العراقى للعبة الأمم السياسية وعناصرها أو أصولها وكيفية الافادة من أوضاعها المستجدة . فقد انخدع رئيس النظام ببعض المبادرات والمظاهر ، وكان مفهومه لبعض المواقف الدولية سطحياً دون تعمق ، فانجذب إلى موقع تكون خيارات العمل لحل مشكلته مع الكويت محدودة أو بإتجاه مغامرة يكون العراق الخاسر الأكبر بها وكان الأولى بالنظام أن يعتبر ببعض الأمور بعد درسها ومنها مايلى :

١ ــ بعد أن انتهت الحرب الباردة ، أعلنت الولايات المتحدة بصفتها المنتصر والأقوى عالمياً عن تبنيها نظاماً جديداً ينادي بالوفاق والحلول السلمية للنزاعات الاقليمية . ومن أهداف النظام الجديد التعاون بين جميع الدول دون وجود تكتلات

تتحدى عرّاب هذا النظام مع التأكيد على ضرورة استمرار جريان النفط (دون احتكار من قبل منتجيه) . أما أهم الغايات التي تتوخاها الولايات المتحدة من هذا النظام فانها تتمثل بفرض هيمنتها عالمياً والابقاء على مكانتها . وعليه فان الولايات المتحدة لن تتوانى عن استعمال قدرتها التكنولوجية العسكرية لاعطاء الدرس لمن تحدثه نفسه بتحديها دون الالتفات الى الشرائع الدولية والانسانية (كما فعلت في بعض دول امريكا الوسطى) . ولنفس السبب ستخص الدول التي تتماشى معها (مثل دول الخليج النفطية) برعايتها وحمايتها مادامت هذه الدول لن تشكل أي تحد لها في معركتها الاقتصادية العالمية خاصة وان النفط سيعطي الدعم الكفيل باسناد الولايات المتحدة في قضاياها الاقتصادية مع القوى الأخرى كاليابان والمانيا .

٢ ــ أن اسرائيل (بقدرتها التكنولوجية العسكرية) منسجمة فكرياً وتطلعات الغرب فى صراعه الحضارى ومرتبطة عضوياً بالولايات المتحدة وتشكل ركيزة مهمة لمصالح الدول الغربية فى المنطقة . وعليه فإن الولايات المتحدة (وأوروبا) التى طالما دعمت الوجود الاسرائيلى حتى على حساب المبادىء الانسانية لن تتساهل بما يغير التوازن الأمنى لغير صالح اسرائيل . وقد اتضح جلياً من التصريحات الرسمية وأجهزة الاعلام فى الولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل على أنهم مصممون على تفتيت القدرة العسكرية العراقية (أكثر مما فعلت اسرائيل عام ١٩٨١ حينما ضربت المفاعل النووي العراقي) واضعاف الموقف العربى بذلك ، ولكنهم كانوا بانتظار الحجة لتحديد الزمان .

٣ ــ أن العراق يعتمد على الدول الأجنبية وخاصة الدول الغربية المتقدمة للحصول على أكثر من ٧٠٪ من احتياجاته الغذائية وما يقارب ٩٠ ٪ من احتياجاته للمواد (الوسطية والأولية) اللازمة لدعم أمنه الاقتصادى إضافة إلى الأسلحة (بالرغم من النجاح الذى أحرزه فى تكنولوجيا صناعة الأسلحة ، الذى وصل إليه بمساعدة تلك الدول) . وعليه ، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار حجم ديونه التى خلفتها مغامرة النظام فى حرب الخليج الأولى (والمقدرة بحوالى ١٠٠ ألف مليون دولار) ، فإن

أي حصار اقتصادى سيكون له الأثر الكبير فى تحجيم القدرة الذاتية للبلاد واضعاف الوضع الاجتماعى الاقتصادى وحتى العسكرى فيه .

٤ ــ أن ظروف التكامل والتنسيق بين الدول العربية لم نزل جنينية الصفة وفي معزل عن اهتمامات شعوبها . وبالرغم من ظهور بعض المؤسسات والاتحادات السياسية والاقتصادية ذات الطابع القومي : مازال العمل في مرحلة الشعارات والتدارس ووضع المخططات . وفيما عدا بعض المؤسسات الفنية والاقتصادية ذات الطابع الخدمي لم يكن النجاح حليف التطلعات القومية بسبب الأنظمة وأولوياتها واهتماماتها الوطنية ، وعدم انسجام ادراكها لمفهوم التعاون لتبني سياسات عملية واضحة لمعالجة بعض القضايا المصيرية على المستوى القومي . كما أدت النوازع الفردية والمصالح الفئوية في الأنظمة القائمة الى خصومات مستعصية الحل بين العديد من الدول العربية (كما هو الحال بين سوريا والعراق) . ولكن لم يسبق ان ارتضت هذه الأنظمة بعمليات احتلال من قبل بعضها البعض في الوقت الحاضر بعد أن أقر مبدأ جامعة الدول العربية واعترف به دولياً . وعليه فان عملية اجتياح وضم الكويت لابد وان تقود الى تعميق بؤرة الخلافات لتقضي على الظروف اللازمة للتجمع العربي بالرغم من بقاء الحماس الشعبي لموضوع الوحدة العربية ، خاصة بعد ان اقلق التوجه العراقي نحو الهيمنة على المنطقة عن طريق القوة أغلب دولها العربية وغير العربية . وهذا لايعني فقط احتمال عزل العراق أو إضعاف مركزه المميز عربياً ، وإنما أيضاً إبعاد فكرة الاجماع على أسس للتكتل العربي أمام التحديات الدولية في النظام الدولي الجديد .

٥ ــ كيفية الوصول الى قرار الاجتياح وتوقيت إعلانه وتنفيذه

إن توقيت إعلان (وتنفيذ) قرار الاجتياح لم يكن قد حدد مسبقاً اذ جاء كرد فعل لفشل مفاوضات جده كما ورد آنفاً . وان دل على شيء ، فانه يدل على عدم رجاحة التفكير معتمداً العاطفة والنوازع الشخصية لرئيس النظام . ومع أن بعض الجهات السياسية اعتبرت القيام بعملية عسكرية محدودة من قبل النظام ممكن أن

تكون أحد الخيارات المطروحة ، إرتأى البعض الآخر عدم جدية الخيار العسكري ، ومن بينهم بعض من حاول التوسط لتجنب استفحال المشكلة . فالرئيس المصري اقتنع بأن الخيار العسكري لن ينفذ مادام يعتمد على نتائج مفاوضات جدة ، وأن هذه المفاوضات ستنجح . ولكن جميع الوسطاء بمن فيهم العاهل السعودي والعاهل الأردني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والأمين العام لجامعة الدول العربية لم يأخذوا بنظر الاعتبار تصلب الكويت الذي عكسته مراسلات وظروف مقابلات مسؤليها لهم والتي قد يستشف منها بان حكومة الكويت مقتنعة بعدم نجاح أية مغامرة عراقية (عسكرية) أو كأن لديها ضمانات بأن العراق لن يتجرأ باستعمال الخيار العسكري أو يرغم الكويت على القبول بمطالبه .

وبينما كانت بعض الدول العربية جادة بانجاح الوساطة لحل المشكلة سلمياً لأسباب تتعلق بمصالحها الوطنية أو بالمصلحة العربية ، كانت الولايات المتحدة غير واضحة بموقفها كما تبين بما نشر عن مقابلة السفيرة الأمريكية في بغداد (ابريل غلاسبي) لرئيس النظام العراقي في ١٩٩٠/٧/٢٥ (والملابسات التي أدت الى التحقيق معها وابعادها في مرحلة لاحقة عن فعاليات الامانة العامة للشئون الخارجية في حكومة الرئيس بوش) . وكما كان الحال في مقابلة مساعده الأمين العام للشئون الخارجية الأمريكية (جون كيلي) في شباط ١٩٩٠ ومقابلة وفد مجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة زعيم الأقلية السناتور (دول ، شيخ ولاية كنساس المصدر الأول للقمح الى العراق) في ١٢ نيسان ١٩٩٠ ، اعطت السفيرة الأمريكية الانطباع لصدام حسين بان الولايات المتحدة لاتضمر أي سوء للعراق ونظامه وتعتبره بالذات صديقاً يستحق الدعم . وقد بينت السفيرة لرئيس النظام العراقي بان مطالبه برفع اسعار النفط الى ٢٥ دولارا للبرميل تؤيدها الولايات الامريكية المنتجة للنفط ، مؤكدة له عدم اهتمام الولايات المتحدة بالصراعات العربية بعد ان اعتذرت له عما صدر بحقه في الصحافة الامريكية من نقد لاذع وتهديد مبطن . كما أكدت له عدم خضوع الادارة الأمريكية للضغوط المحلية القائلة بتطبيق الحظر الاقتصادي على العراق . اضافة الى ذلك ، اكد

جون كيلي في تصريحاته للاذاعة البريطانية يوم ١٩٩٠/٧/٣١ (بعد تقديم افادته امام اللجنة الفرعية لمجلس النواب الأمريكي المختصة بشئون الشرق الأوسط دفاعاً عن موقف الادارة الامريكية في عدم فرض الحظر الاقتصادي على العراق بسبب تجميعه أسلحه الدمار الشامل وممارسات النظام اللا انسانية) بأن الولايات المتحدة غير ملزمة بأية معاهدة للدخول عسكرياً إن وقع هجوم على الكويت من قبل العراق .

إن هذه المواقف واستمرار المساعدات الأمريكية (وحتى البريطانية) للعراق الى يوم ١٩٩٠/٨/٢ قد ترجمت من قبل النظام العراقي بأنها مؤشر ايجابي لموقفه ، يؤهله للقيام بمغامرة عسكرية ، دون ان يأخذ الوقت الكافي لفرز المؤشرات المتضاربة أو المبهمة من خلال التصريحات المختلفة واحتمال ان يكون بعضها مقصوداً لتشجيعه لأسباب تتعلق باستراتيجية تلك الدول (ومن ورائها اسرائيل) والتي تتمثل مآربها بالقضاء على ترسانة سلاح الدمار الشامل في العراق وإضعاف مقوماته الاقتصادية والاجتماعية وانهاك قدراته الانسانية لفترة طويلة ، ومن ثم إنهاء دوره كقوة فاعلة في المنطقة (كما حدث لايران بعد أن حُيدت مصر) .

كما ترجم رئيس النظام العراقي مواقف السعودية التي توعز بعدم رضاها عن تصرفات دولة الكويت في العديد من القضايا بأنه مؤشر ايجابي آخر لدعم موقفه ، معتمداً على اتفاقية حسن الحوار وعدم الاعتداء التى وقعها مع العاهل السعودي (دون أي مبرر يذكر في حينه) . وبنفس الوقت كان يأمل بأن حلفاءه جميعاً في مجلس التعاون العربي (والذي كان لانضمامهم أهداف اقتصادية وطنية في حينه) ستقف الى جانبه خاصة بعد ان لمس اهتمام الرئيس المصري والعاهل الأردني بامر الوساطة .

ومع ان الرئيس العراقي بدأ بتنفيذ قرار الاجتياح مستغلاً عنصر المباغته (اخذاً بنظر الاعتبار الانتقادات التي وجهت الى عبد الكريم قاسم حين احجم عن استعمال القوة لدعم مطالبه في ضم الكويت عام ١٩٦١) قبل ان يفيق الوسطاء الى ما كان

يعنيه بقوله بأن كل شيء يتوقف على مباحثات جدة ، الا أنه راهن على عوامل عدة واستنتاجات أخرى خاطئة لمواقف بعض الدول والظروف المحلية والدولية ، منها :

ـــ مساندة بعض الدول العربية للعراق في حربه مع ايران ودعم موقفه في اجتماع قمة بغداد الأخير .

ـــ عدم صدور بيانات واضحة علنية من قبل الاتحاد السوفيتي (الذي تربطه بالعراق معاهدة صداقة وتعاون) تتعلق بموقف العراق من الازمة بعد ان تحرك الجيش العراقي باتجاه الحدود في تموز ١٩٩٠ (علماً بأن العراق لم يلتزم بجمع بنود تلك المعاهدة) .

ـــ خروج العراق من حربه مع ايران دون تنازلات في حين بدت ايران مهددة (من القوى الأجنبية) وكأنها أقل قدرة لتحقيق طموحاتها ، واحتمال كسب دعمها (أو تحييدها) في المعركة الجديدة عن طريق تنازلات للحصول على ما لم تتمكن من تحقيقه خلال حرب الخليج الأولى (متناسياً الخلفية التاريخية للصراع العراقي الايراني وما اثارته مغامرته تلك من ضغائن واحقاد) .

ـــ العلاقات التجارية المتينة التي تربط العراق بالعديد من الدول الأجنبية مثل تركيا وفرنسا والبرازيل ، والتي قد تؤثر ايجاباً على موقف العراق من عملية الاجتياح ، خاصة اذا أكد النظام العراقي على التزاماته الدولية وتعهد باستمرار تصدير النفط نحو جميع الدول .

ـــ قوة المعارضة الكويتية واحتمال تعاطف شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي مع العراق ليس بسبب موقفه من اسرائيل فحسب بل لأسباب أخرى تتعلق بمواضيع التجنس والانتماء الوطني لدولة الكويت . وقد تناسى النظام بان المجتمع الكويتي بغالبيته العربية (والفلسطينية بالذات) ينعم بظروف اقتصادية واجتماعية اكثر رفاهية واستقراراً وانفتاحاً مما ينعم به المجتمع العراقي الرازخ تحت الحكم الشمولي ، ولهذا سيصعب عليه تأييد ضم الكويت للعراق تأييداً مطلقاً ولن يكون مستعداً لقبول النظام العراقي القائم بديلاً للنظام القائم هناك بالرغم من سلبيات الأخير . (هذا مع

العلم بأن النظام العراقي كان قد راهن على مثل هذا العامل عند اجتياحه الأراضي الايرانية حينما توقع تعاطف أبناء عربستان معه دون أن يحصل على نتيجة إيجابية) .

٦ ــ متابعة وتقييم قرار غزو الكويت

بعد نجاح عملية اجتياح الكويت تحركت الدول العربية لاحتواء المشكلة قبل تدويلها ، فانعقد مجلس الجامعة العربية واتخذ قرارا بالأغلبية يدينها ويطالب بانسحاب القوات العراقية . وانقسمت الدول العربية فيما بينها على التفاصيل ومضمون قرار الادانة أو بنود التسوية المؤهل طرحها بعد ذلك اذ اعتبر البعض بأن اغلب بنود المطالب العراقية مشروعة . واختلاف الآراء كان نابعاً من اهتمامات كل بلد ومصالحه وظروفه (بما فيها اتصالات الولايات المتحدة مع قسم منهم وضغوطها عليهم) . وتحركت الولايات المتحدة وبدعم من بريطانيا لتدويل المشكلة مما آثار حفيظة الشارع في العديد من الدول العربية والاسلامية ، فتحرك عاطفياً نحو تأييد النظام العراقي بسبب مواقفه من دول المعسكر الغربي وتحديات اسرائيل . وتقود الولايات المتحدة حملة موسعة استعملت نفوذها وامكاناتها فيها (بما في ذلك الوعد والوعيد) لحشد الدعم اللازم في سبيل إصدار قرارات دولية صريحة على مراحل (وخلال فترة تزيد على الثلاثة أشهر) لإدانة العراق وإرغامه على قبول مبدأ الانسحاب حسب الظروف المستجدة في مواقفه ابتداءً بعملية الاجتياح فقرار ضم الكويت (وماتبع ذلك من سيطرة على ممتلكاتها) الى احتجاز مواطني الدول الأجنبية كرهائن ... الخ . وتميزت تلك القرارات بالتدرج نحو الحلول الأكثر ضرراً وتهديداً على الشكل الآتي :

١ ــ الطلب بانسحاب العراق من الكويت (والاشارة ضمنياً الى أهمية النظر بمطالبه المشروعه) .

٢ ــ فرض الحصار الاقتصادي على العراق الى ان يتم الانسحاب غير المشروط .

٣ ــ التهديد بفرض عقوبات اقتصادية في جميع الاحوال نتيجة للانتهاكات

التي مارسها النظام العراقي في خضم المشكلة .

٤ ــ التهديد باستعمال جميع الوسائل (بما فيها القوة العسكرية) لاجبار العراق على الانسحاب والامتثال الى قرارات مجلس الأمن الاثني عشر ، ابتداءً من القرار (٦٦٠) والى القرار (٦٧٨) .

وبدلاً من دراسة وتقييم الظروف اللاحقة لعملية تنفيذ قرار الغزو ، وفي ضوء ردود الفعل الدولية الناجمة عن ذلك (بما فيها نتائج قمة هلسنكي في ٩٠/٩/٩ ورفضه شروط العراق التي اعلنها في ٩٠/٨/١٢) تمادت القيادة العراقية في اصرارها على ضم الكويت . وبدلاً من تقديم حلول عملية وواقعية لتلافي الخطر ، اعتمدت برنامجاً اعلامياً من أجل استمالة الشعوب العربية والإسلامية كي تفرض على حكوماتها مواقف لدعم العراق دون ان يعي الحقيقة بان أغلب هذه الشعوب غير قادرة على ذلك وان اغلب حكوماتها تتمسك بمبادىء الشرعية الدولية التي تناهض مبدأ الاحتلال والوحدة القسرية ، ومنها من ترى مصالحها ومصالح شعوبها في الالتزام بالتيار المضاد للعراق . ومن الأمور التي حاول الاعلام العراقي تهويلها تصوير موقف العراق في الكويت وضد قوى التحالف وكأنه ثورة على الهيمنة الغربية واستعبادها لشعوب العالم الثالث وكأن هذه الشعوب في معزل عن الأحداث التي تشير الى انتهاكات النظام العراقي لخصوصيات المجتمع الكويتي بعد الاجتياح . وبعد أن حاول النظام تبرير قرار الضم مستنداً الى بعض الشواهد التاريخية (التي اثارت الجدل على مدى ستة عقود من الزمن) ، اثار القضايا التالية لكسب دعم الشعوب المعنية بالأمر :

- القضية الفلسطينية ، واهتمامات النظام بانهائها لصالح الشعب الفلسطيني .
- موضوع الوحدة العربية ، ومبادرات النظام بشأن تحقيقها .
- معاناة شعوب البلدان العربية بسبب الأنظمة القائمة فيها ، وخاصة الأنظمة العشائرية في الخليج والمستغلة للثروات الوطنية ، واهتمام النظام بالتوزيع العادل لهذه الثروات .
- ارتماء أنظمة دول الخليج النفطية في أحضان الاستعمار الغربي بصورة تتعارض

ومصالح الشعب العربي وضد التعاليم الاسلامية .

ويظهر بأن النظام العراقي وهو يطرح مثل هذه القضايا اغفل الشواهد التي تدينه وتناقض طروحاته هذه كما يتضح بما يلي :

- شجع النظام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على تقديم التنازلات واظهار المرونة لايجاد حل سلمي كالذي أوصت به الادارة الأمريكية الجديدة (كان ذلك في اجتماع بين الرئيس العراقي ورئيس منظمة التحرير قبيل اجتماع الأخير مع الرئيس المصري والعاهل الأردني في تشرين ثانٍ ١٩٨٩ بالعقبة) . كما أخذ النظام يلاحق العناصر المتطرفة في المنظمة لأسباب قد تتعلق بالضغوط الأمريكية .
- حارب رئيس النظام الحالي العناصر القيادية في حزب البعث والتي كانت مهتمة بموضوع التقارب السوري العراقي وتشكيل الجبهة الشرقية (كما ورد آنفاً) . وقد فرط بوحدة الأراضي العراقية حين تنازل عن نصف شط العرب والجرف القاري في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بعد أن كانت تخضع للسيادة العراقية عبر التاريخ (كما ثبتتها اتفاقية ارخروم واتفاقية الحدود الموقعة عام ١٩٣٧ بين العراق وايران) . كما انه لم يتحدث عن الوحدة مع الكويت بل ضم الكويت .
- لم تتمثل العدالة الاجتماعية في ممارسات نظام الحكم الحالي في العراق . كما أن الهدر في الموارد والاسراف على مظاهر الترف المحصور بالقيادة وعائلة رئيس النظام الكبيرة (ذات النزعة شبه العشائرية) اصبح جزءًا من سياسة الحكم الشمولي إضافة للظلم الذي مارسه النظام على مدى عشرين عاماً بما في ذلك التهجير (وما ادى الى الهجرة) ، وإمعانه بالتصرف بجزء من واردات النفط دون مراقبة أو ضابطة رسمية .
- لقد أعاد النظام العلاقة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد ظهور بوادر انخذاله في حربه مع ايران . وتطورت العلاقات السياسية والاقتصادية لصالح

الطرفين اذ أصبحت الولايات المتحدة الدولة الأولى في سلم العلاقات التجارية العراقي . كما سهل لها النظام مهمة التواجد العسكري المكثف في الخليج . وبالمقابل سهلت الولايات المتحدة للنظام مهمة ايقاف مد الثورة الاسلامية الايرانية بما في ذلك تشجيع دول الخليج العربية لدعمه مالياً ، كما تغاضت عن ممارساته اللاانسانية .

— ابان الحرب الخليجية الأولى غالى رئيس النظام العراقي بمدائحه لمواقف حكام دول الخليج النفطية وشعورهم الأخوي والقومي بسبب دعمهم لحربه مع ايران دون الاشارة الى معاناة شعوبهم أو الى التجاوزات الحدودية التي قامت بها الكويت (او استغلالها لحقل الرميلة النفطى) . كما انه لم يتحدث عن تبديد انظمة الدول النفطية لثروة شعوبها ولم يتطرق الى تاريخ الكويت وجغرافيتها كجزء من العراق .

وفيما عدا اتخاذ قرار الافراج عن الرهائن بعد وساطات دولية مكثفة اعتبرها النظام تعزيزاً دولياً لمركزه ، لم يجد رئيسه مبرراً للعدول عن أو على الأقل المساومة في تعديل قرار الغزو حتى عندما تهيأت له الفرص للخروج ببعض المكاسب ، كما اتضح من وساطات بعض الدول الكبرى (كالاتحاد السوفيتى وفرنسا) ، اضافة الى بعض الشخصيات الدولية المدركة لنوايا الولايات المتحدة ، حينما طرحت حلولاً تبعد شبح الحرب لتحافظ على مكانة العراق دون التفريط بمطالبه المشروعة (والتي لاتتضمن ضم الكويت) . كما أن النظام لم يأخذ بنظر الاعتبار جدية الولايات المتحدة في سبيل اخراج قواته من الكويت حتى بعد أن اتضح له من خلال وثيقة (تم العثور عليها من قبل قوات النظام في الكويت حسب ادعائه) تنوه بأن الولايات المتحدة شجعت الكويت على اثارة موضوع رسم الحدود مع العراق وتعهدت بدعم مطالبها لأن الظرف مُواتٍ لمثل هذا (بسبب خروج العراق من حرب الخليج الأولى منهكاً) . ولم يتحسب النظام لقوة علاقة الكويت بالولايات المتحدة التي رفعت علمها فوق السفن التجارية الكويتية إبان تلك الحرب .

لقد راهن النظام على عدم دعم الشعب الأمريكي لادارته اذا ماارادت دخول حرب اقليمية بعيدة بسبب عقدة فيتنام ، ولم يعتبر بالشواهد التاريخية التي تثبت بانه مهما كانت معارضة الشعب الأمريكي لمبدأ الحرب في البداية ، فانه بالنهاية يقف مع حكومته ان اتخذت قراراً بذلك . كما فسر النظام تأخر الادارة الامريكية في القيام بعمليات عسكرية خلال الخمسة أشهر الأولى بعد الاجتياح بانها تتخوف من الخسائر في ضوء حجم الالة العسكرية الهائلة لدى العراق خاصة وان تكنولوجيا السلاح الامريكي لايزيد من تفوقها العسكري على العراق الا قليلاً (كما صرح به رئيس النظام علناً) . وغاب عن بال رئيس النظام بان الادارة الامريكية ارادت، ان تكسب الوقت الكافي للاعداد العسكري اللازم لعمليات قتالية بأقل خسائر ممكنة ولتهيئة الرأي العام العالمي والأمريكي بالذات لدعم قرار الحرب . ولهذا السبب قد رحبت الادارة الامريكية على مراحل لاظهار نواياها ابتداءً من مرحلة الدفاع عن السعودية ومروراً بمرحلة الاستعداد لتحرير الكويت وانتهاءً بمرحلة تقويض مقومات الالة العسكرية العراقية . وكان الأولى بالنظام ان يدرك جدية الولايات المتحدة من خلال مراجعة سياساتها على مدى أربعة عقود من الزمن للهيمنة على المنطقة منذ دخولها اليها لملء الفراغ الذي تركه خروج بريطانيا منها بعد الحرب الثانية ، ابتداءً بالقضاء على حركة مصدق (وتأميم نفط ايران) ومروراً بمحاولاتها لاستمالة قادة المنطقة (من امثال عبد الناصر) لقبول اسرائيل وتشكيل حلقة الوصل في خط الدفاع الأمريكي الأول ضد الاتحاد السوفيتي (عن طريق الاحلاف كحلف بغداد) ، وتجنيد المقاومة الاسلامية للوقوف ضد التيار الشيوعي المتقدم نحو الخليج عن طريق أفغانستان ، وأخيراً بخلق الظروف المناسبة لنظامها الدولي الجديد .

ومع ان الولايات المتحدة لم تكن تريد ان تفوت عليها الفرصة التي هيأها لها النظام العراقي لتكريس تواجدها العسكري وسيطرتها الفعلية في المنطقة ، الا انه كان من الصعب عليها رفض حلاً سلمياً إذ ماتجاوب العراق مع الجهود الدولية وقبل بالانسحاب من الكويت ، خاصة وأن انسحابه في المراحل الأخيرة من الأزمة كان

سيترك عراقاً ضعيفاً بسبب قرارات مجلس الأمن الخاصة بالتعويضات والحظر على تطوير اسلحته (والقضاء على ترسانة سلاحه ذي الدمار الشامل) فتضمن أمريكا تواجدها في المنطقة دون تحديات .

٧ ـــ تقييم نتائج قرار غزو الكويت وسلبيات النمط الذي اتبع في اتخاذه

كان من الصعب التنبؤ مسبقاً بحجم الكارثة التي ستحل بسبب قرار غزو الكويت وان لم تغب المخاطر المترتبة على مثل هذه المغامرة عن بال المتبصرين بالأمور من غير قادة النظام . فبعد تنفيذ القرار وصدور ردود الفعل له ، انصب اهتمام رئيس النظام على موضوعين فى حالة تراجعه ؛ احتمال ضرب مؤخرة جيشه عند الانسحاب واحتمال اندلاع ثورة داخلية يسهم بها الجيش نفسه . وكلا الاحتمالين من شأنهما الاجهاز على نظامه أو على الأقل كسر شوكته وانتهاء مكانته . ولهذا تمادى فى اصراره للنهاية دون الالتفات للجوانب المأساوية التى قد تلم بالعراق وكأنه على ثقة بأنه فى جميع الأحوال باق إلا أن في المجابهة العسكرية اشباع النزعة البطولية لرئيس النظام . وسواء أعتبر النظام بالامر أم تجاوزه بعد جميع التحذيرات ، فان حجم الكارثة التي حدثت بتماديه تتعدى التوقعات والوصف كما يتبين من النتائج الملخصة أدناه :

١ ـــ الخسائر الهائلة بالأرواح ؛ والتى قدرتها بعض الاحصائيات بما يزيد على مائة وعشرين ألف نسمة من القتلى والجرحى والمعوقين ، فى حين يتوقع أن تستمر معاناة المجتمع المدنى العراقى من المرض والجوع لفترة طويلة (حسب تقارير منظمة الغذاء العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة المقدم فى ربيع عام ١٩٩٠) خاصة إذا تمادى النظام بفرض أولويات أعماله حسب اهتماماته الضيقة (ومنها العدة العسكرية) .

٢ ـــ الدمار الاقتصادي الهائل الذي شمل المرافق الاقتصادية والاجتماعية في العراق بسبب القصف ، والذي وصفه تقرير نائب الأمين العام للأمم المتحدة

(اهتساري) بانه اعاد العراق الى عهد ماقبل الثورة الصناعية في حاضر التكنولوجيا المتقدمة .

٣ ــ مستقبل الشعب العراقى المظلم ، بعد الإمعان فى إذلاله عن طريق فرض التنازلات بموجب قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ٦٨٧ لما إحتوى هذا القرار من تدخل فى صميم السيادة الوطنية وعلى شروط وتعويضات مالية (بما فيها كلفة تدمير أسلحته) والتى من شأنها تحجيم قدراته الانسانية والاقتصادية والقضاء على طموحاته فى حين تجاهل هذا القرار مواضيع الديمقراطية وحقوق الانسان (والتحرر من قيود النظام الشمولى) .

٤ ــ تكريس مطالب إيران فى السيادة على نصف شط العرب ، إذ تنازل النظام عن حقوق العراق للمرة الثانية وبعد أن أشعل نيران حرب مدمرة لمدة ثمان سنوات (عانى منها كل من شعبى العراق وايران) فى سبيل استعادته.بعد تنازله الأول عنه سلمياً عام ١٩٧٥ . هذا إضافة إلى ماتطالب به إيران من تعويضات عن خسائرها فى تلك الحرب ، ومن تعديل للحدود لصالحها .

٥ ــ احتمال تسوية مشكلة الحدود العراقية الكويتية لصالح الكويت وبصورة مغايرة لما أقرته ضمنياً الاتصالات السابقة منذ مطلع الخمسينات بين الأطراف المعنية . هذا إضافة إلى احتمال فرض وجود مناطق منزوعة السلاح (كالتى تطالب بها تركيا التى عودها النظام على قبول مطاردة معارضيها (الأكراد) عبر حدوده منذ مطلع الثمانينات ، والتى هى بصدد فرض نفسها فى الصيغة الأمنية للمنطقة وللعراق بالذات بسبب مصادر انهاره) .

٦ ــ تحييد العراق سياسياً (وعسكرياً) وإضعاف دوره كدولة عربية من الدول الأكثر تقدماً في العالم الثالث ، بعد ان كان يتمتع بمركز مهم له دوره في قضايا مسيرة لشعوب النامية والقضايا العربية المصيرية .

٧ ــ تقهقر القضية الفلسطينية الى أدنى مستوى من الطموح والأهمية منذ قيام دولة اسرائيل ، وإعطاء الأخيرة الفرصة المثلى للقضاء على الانتفاضة

ولاملاء شروط السلام مع الدول العربية على حساب تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعه في أرضه ، وبالتالي في مد نفوذها عبر الحدوٰد الى جميع الدول العربية لدعم اقتصادها ومركزها الدولي السياسي .

٨ ـــ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي المت بمواطني بعض الدول العربية والدول النامية بعد أن اضطروا الى ترك الكويت والعراق (وحتى السعودية) عند اشتداد الأزمة وبعد انتهاء العمليات العسكرية ، وخاصة بالفلسطينيين الذين اخذوا يعانون من الانتهاكات الجماعية في الكويت (والتي كانت موجهة ايضاً ضد العراقيين والأردنيين واليمنيين وحتى السودانيين) مما اضطر اغلبهم الى هجرة البلد الذي عاشوا فيه لما يقارب الأربعة عقود من الزمن ، وساهموا في بنائه ، الى مصير مجهول .

٩ ـــ الانقسامات والتعقيدات في الصف العربي ، والتي ستؤدي الى اضعاف أو عرقلة مسيرة التكامل والتعاون والتنسيق بين البلدان العربية ، خاصة بعد ظهور الخلافات العلنية حول قيود الوفاق والالتزام بمباديء جامعة الدول العربية ، مما يوحي برغبة البعض في التحرر من التزاماته القومية ، خاصة أولئك الذين اعتبروها صورية ، دون الأخذ بنظر الاعتبار أهمية الوفاق والتكتل في النظام الدولي الجديد .

١٠ـــ التواجد العسكري المكثف للولايات المتحدة في الخليج ، وارتماء دول مجلس التعاون الخليجي في ركابها عن طريق اتفاقات ثنائية عسكرية للابقاء على الأنظمة القائمة بنفس الأسلوب ودون توجه صادق نحو الديمقراطية ، مع الاعتماد على الهبات الشخصية لدرء طموحات المعارضة في التغيير . وهناك احتمال بأن كلفة هذا التواجد العسكري ستتحمله هذه الدول ، إما مباشرة أو عن طريق عقود إعادة الإعمار والتنمية التي ستستأثر بها الولايات المتحدة وحلفاؤها ، .

١١ـــ المشاكل البيئية والتلوث الذي نتج بصورة متعمدة أو غير متعمدة من خلال العمليات الحربية .

إن المسئول الأول والأخير عن هذه النتائج هو النظام العراقي بقراره الخاطيء . والذي يثير التساؤل والشكوك حول الأسباب الفعلية الحقيقية التي دعت الى اتخاذ

مثل هذا القرار ومتابعته بالصورة التي جرت ، هو ما انتهت اليه العمليات العسكرية بعد ان انسحب الجيش العراقي ليقوم بضرب الانتفاضة العفوية ضد النظام في الجنوب قبل ان يتجه الى الشمال للقضاء على الحركة الكردية وليبقى رئيس النظام في السلطة دون بارقة أمل في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اوماخلفته تصرفات النظام من مشاكل انسانية داخل المجتمع العراقي والتي أدت الى انعدام الثقة واستفحال الخلافات داخل صفوفه .

وحيث أن قرار غزو الكويت كان من صنع رئيس النظام ، وان متابعة تنفيذه كان منوطاً بالقيادة التي تتكلم باسم الحزب الحاكم في النظام ، لا يستبعد ان يصار الى التفكير بقرار مماثل أو على نفس المنوال مادام النظام (ورئيسه) قائماً . وتأكيداً على ذلك ، بالامكان مراجعة الدستور الذي طرحه النظام والذي يعطي رئيسه الصلاحيات الواسعة ويكرس قيادة حزب البعث بصورة رسمية كما ورد في قانون الأحزاب السياسية الصادر في ١٩٩١/٩/١ (وعلى وجه الخصوص المادة ٣ من الفصل الأول والمادة ١٩ من الفصل الرابع) .

وعليه فان مأساة الشعب العراقي ستبقى قائمة مادام الدجل (والانتهازية) صفة مهمة من صفات أتباع النظام ، ومادام الجهل قائما وعدم المبالاة مستمرة والخوف مطبقا أطنابه على شريحة واسعة من أبناء الوطن . وتبقى الديمقراطية أمنية خيالية الصفة تتعثر في أحلام المتحدثين عن حقوق الانسان .

إشكالية القرار والغزو العراقى للكويت

د . منصف المرزوقى

رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

من أهم ما يُعّرف القرار نتائجه وهى التي تثبت في آخر المطاف خصائصه وتبق فيه وبما أن الأعمال في السياسة بالنتائج وليست بالنوايا ، فإنه من الضروري استعراض ترتيبات الغزو العراقى للكويت لنفهم أبعاد وبعض معطيات قرار القيادة العراقية .

تطول قائمة الكوارث المنجرّة عن عملية ٢ أغسطس / آب : تحطم العراق ضُرب جيشه في الصنميم وكان ضروريا في لعبة التوازن مع اسرائيل، خسر صناعته برمتها، تهددت وحدة شعبه واراضيه ، فقد استقلاله حيث أصبح في الواقع محمية ، يتعرف مجلس الأمن في قراراته المعيشية وعزل نفسه عن محيطه الجغرافي ــ وعلى صعيد المنطقة العربية قويت شوكة اسرائيل وايران دون أن يخسرا جنديا واحدا .. دُمر الكويت ومن الضروري هنا ادانة الجريمة البيئية الخطيرة المتمثلة في احراق آبار البترول وهو ما نتج عنه تلوث رهيب شمل العالم بأسره حيث اسودت ثلوج جبال الهملايا ولف الأرض ضباب لاحظه رواد الفضاء . ترتب على ذلك أيضا دخول شبه الجزيرة العربية في عهد الحماية الامريكية المباشرة أى حصول ردة الى عهد ماقبل الاستقلال . تكتمل الصورة اذا مادرسنا تأثير الغزو والحرب على الجماهير العربية فقد برزت الى الوجود ضغائن واحقاد كانت مكبوتة وتعمقت الشروخ بين الشعوب العربية وأُصيب العرب بشعور الاحباط وقفزت فكرة الوحدة درجات الى الوراء وبدأت المجموعات العربية تتهيكل وفق محاور إقليمية مما يهدد بالموت المشروع القومى برمته ، بعد أن حصد الفناء مئات الآلاف من أرواح إخواننا بالعراق .

من البديهي أن ترتبات بهذا الحجم وهذه الخطورة لايمكن أن تُنجز الاّ عن أخطاء في التقدير في نفس المستوى وبنفس الشمولية وفي تقديري انه عند تحليل الخطأ

التعامل مع مستويين اثنين : غياب الأفق الاستراتيجي وآليات الدكتاتورية :

ـــ لايختلف اثنان في أن غزو الكويت كان حلقة في سلسلة طويلة من الأحداث والأخطاء الاّ أنه من الضروري أن نصل في تحليلنا الى الحلقة الأم ، ولاختصار الحديث ودفع النقاش نحو لب الموضوع نقترح هذا التسلسل ويبدأ من أعلى مستوى أى الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى على التحكم في موارد النفط .

لاجدال أن الولايات المتحدة الامريكية هى القوة الأولى المعنية بالحفاظ على سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على منطقة الخليج وذلك لسببين رئيسيين . هي مطالبة أولا بتملك هذه الورقة لأنها اقتصاديا وتكنولوجيا في وضع صعب تجاه القوتين الصاعدتين اليابان والسوق الأوربية المشتركة والنفط رغم أن اعتماد اليابان وأوربا المتزايد على الطاقة النووية مازال موردا استراتيجيا هاما ، لذلك يبقى جزء من سياسة المحافظة على الموقع الأول ومواجهة اخطار هاتين القوتين .

أما السبب الثاني فلا يقل أهمية ويتعلق بتفتت الاتحاد السوفيتي وكانت بوادره لاتغيب عن ملاحظة ثاقبة ، ومن أهم ترتباته فقدان الآلة العسكرية الأمريكية بسبب وجودها ولوظيفتها الا وهي : بسط الحماية الأمريكية على اليابان وأوروبا ، بانتفاء الخطر السوفياتي يصبح محور الصراع اقتصاديا بحتا مما سيؤدي خلافا لما يظنه البعض الى تراجع القوة الأمريكية لا إلى هيمنتها المطلقة ، فاقتصادها عاجز يوما بعد يوم عن منافسة العملاقين وجيشها مؤهل للإحالة على التقاعد لانهيار العدو التقليدى بدون حرب ومن ثم ضرورة المحافظة بأى ثمن على موارد النفط للمواجهة الاقتصادية .

أيّ قوة كانت مؤهلة في الثمانينيات لتهديد سيطرة أمريكا على موارد نفط الخليج ؟ الرد ايران طبعا وليس العراق . مما لاشك فيه ان انتصار الثورة الاسلامية في ايران وامتدادها الى بلدان الخليج ومن جملتها العراق كان سيؤدى من جهة الى قيام نظم استبدادية منافية للديمقراطية وحقوق الانسان ومن جهة أخرى إلى اقتلاع النفوذ الأمريكي من جذوره بنفس الكيفية التى اقتلعته الثورة الشيوعية في الصين سنة

١٩٤٩ . لا غرابة ان تواجه أمريكا هذه الثورة بكل قواها ، الاّ ان الغريب أن نجد دولة عربية تنتظم في استراتيجيتها وتحارب بسلاحها وبأموال منظوريها المباشرين من ملوك وأمراء المنطقة ومنهم أمير الكويت ، مع العلم بأن استراتيجية امريكا كانت واضحة وضوح الشمس إذ عبرّ عنها كيسنجر في قولته الشهيرة المؤمل أن تدمر ايران العراق وان تدمر العراق ايران .

ان الخطأ الأول وكان بداية السلسلة ، تمثل في الدخول في لعبة القرار الأمريكي لتصفية نظام كان بالامكان تحويل عنفوانيته نحو أمريكا وحلفائها المباشرين والخلط بين عدو رئيسى لا يمكن أن يفرط في تحالفاته الاستراتيجية مع اسرائيل أو في مصالحه في المنطقة وبين عدو ظرفي كان بمقدوره انهاك القوى الرجعية والمحافظة في المنطقة وتهديد المصالح الأمريكية ودعم الجبهة المناوئة لاسرائيل . والخطأ لايفسر الاّ بغياب الأفق الاستراتيجي وسيادة منطق الربح الآنى ، وكان لابد للفاتورة ان تكون باهظة فباتمام المهمة الموكلة للنظام العراقى أي إخماد جذوة الثورة ، واعتبارا لما يمكن أن يشكله جيشه المنتصر من اخطار على الثوابت الاستراتيجية ، دخل القرار الامريكي في مرحلته الأخيرة تصفية العراق نفسه ومن ثم تعددت الاستفزازات وسياسة الخنق الاقتصادى وتخفيض سعر البترول بصفة متعمدة ومصطنعة ، ولأن نفس الأسباب أي غياب الأفق الاستراتيجي تؤدي الى نفس النتائج أي الانعكاس الذي يتضح دوما انه كان جزءا من التخطيط الاستراتيجي الأمريكي خلال الغزو لا نستغرب إذن بتزامن الاجتياح العراقي للكويت الذي يبدو ، وهو كذلك ، دفاعا عن النفس وفي آن واحد سقوط في فخ محكم لاتمام الهيمنة المقررة منذ البداية : استعمال النظام العراقي كمخلب قط والتخلص منه حال إنتهاء دوره في إخماد الثورة الاسلامية .

ولكم تبدو في إطار هذه اللعبة الرهيبة بين قوى متصارعة هي امريكا وأوروبا واليابان مضحكة سحب الدخان الايديولوجية التى استعملتها امريكا كالانتصاب حامية للشرعية الدولية وحقوق الانسان أو سحب الدخان الايديولوجية التي استعملها

النظام العراقي كالدفاع عن الوحدة وتوزيع الثروة القومية والاسلام وفلسطين ، والحال ان دافع امريكا كان الصالح الاستراتيجي ودافع العراق لعب دور قيادى في المنطقة داخل الاستراتيجية الأمريكية لا خارجها .

ولكم تبدو اليوم عميقة ومؤلمه حالة الجماهير العربية التى تعلقت بوهم السراب وهي ترى في العراق فارس الأحلام الذي سيهزم التبعية ، والحال ان النظام العراقي أدى أجل الخدمات للغرب يوم دخل ايران ويوم دخل الكويت وأنه عمّق وكرّس هذه التبعية الى عقود عديدة قادمة .

يتضح اذن اننا امام لاعبين متفاوتي القوة . فمن جهة نحن امام لاعب شطرنج امريكي واضح الأهداف ، ومن جهة أخرى امام لاعب ورق يمارس لعبة الشطرنج المفروضة عليه كما يمارس لعبة القمار ومن ثم تورط فى دخول ايران وتورط فى دخول الكويت وتورط فى رفض الانسحاب . يتضح عند هذا المستوى آليات القرار وكلها مرتبطة بالنظام الدكتاتورى الذى قال فيه أحدهم « إن كل شيء فيه على مايرام ويسير وفق أحسن التخطيطات إلى حد عشر دقائق من انهياره » .

ان غياب الأفق الاستراتيجي الذي رأيناه سببا في الخطأ المصيري الأول أي اجتياح ايران ، هو نتيجة آليات القرار الدكتاتوري ، فغياب الجدل والنقاش الحر الذي يساعد في صراع تيارات سياسية لها رؤى مختلفة يبقى السبب الرئيسى في اختيار الطريق الخاطىء . والاصرار على المضّى فيه ، الآ ان للعامل نفسه استقلاليته الذاتية إبّان ادارة الأزمة الناجمة عن الاختيار الخاطىء ، فالزعيم الملهم الفذ معصوم من الخطأ وبالتالي يصبح رأيه الظرفي مقياس الحقيقة ، وبما أنه يكون قد صفّى من حواليه كل من له قدرة الصراحة وشجاعة الرأى المخالف فإننا سنجد فردا معزولا عن تعقيد الواقع ويشبهه المثل الشعبي التونسى بـ « عصفور يغنى وجناحه يرد عليه » أضف الى هذا قدرة مثل هذا الزعيم على التسمم بما كان يسمم به الناس أي الاعلام البدائى،تكتمل الصورة ، وضمن طبيعة الاعلام المتزلف اسقاط المزعجات والمنغصات وتضخيم

الانتصارات الوهمية منها والصغيرة ، ومن طبيعة الملتفين حول كل دكتاتور خطير مخيف عدم مواجهته بالحقائق المزعجة كيف تستغرب في هذه الحالة أن تأتي القرارات ارتجالية واعتباطية وكيف لا نفهم عمق مقولة « ان الديمقراطية هي ضرورة تقنية وليست ضرورة اخلاقية » وأمتنا اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى فعالية الديمقراطية والى تقنيات الديمقراطية في اتخاذ القرار .

هي بحاجة الى مركز دراسات والى تخصص جامعات بأكملها في الأبحاث المستقبلية لفهم الواقع العالمي الجديد بمفاهيم العصر ولغة العصر لا بكليشيهات الماضى واشاعة الوعى بالعمق التراثى لمشاكلنا وهي بحاجة في كل قطر من أقطار الوطن الى انتصاب النظام الديمقراطي الذي يبغي التعددية الاعلامية وشفافية الحوار وسرعة انتقال المعلومات الضامن الفعلى لأكبر قدر ممكن من نجاح القرار .

ناهيك عن ان انتصاب الأنظمة الديمقراطية هو اليوم بابنا الوحيد للوحدة والوحدة هي بابنا الوحيد للخروج من رقعة الشطرنج كبيادق في ايدى اللاعبين الثلاثة أمريكا وأوربا واليابان ، لنصبح نحن العرب اللاعب الرابع أو على الأقل الخامس أو السادس في قرن مقبل لن يبالى بالكيانات القزمة وبالدكتاتوريات البالية .

قرار الغزو العراقى للكويت أغسطس / آب ١٩٩٠

د . صلاح الشيخلى
إقتصادى عراقى

• كيف يصنع القرار في نظام صدام حسين

خلال السنوات العشر الماضية اتخذ صدام حسين قرار الحرب مرتين : الأولى مع الجمهورية الاسلامية في ايران ، والأخرى مع دول التحالف جراء احتلاله لدولة الكويت ، واغلب الظن أنه انفرد في اتخاذ هذين القرارين الخاطئين ، دون الرجوع الا بصورة شكلية الى الهيكل السياسي الذي يشاركه الحكم ألا وهو اما مجلس قيادة الثورة ، القيادة القطرية لحزب البعث أو المجلس الوطني .

هذه الهياكل التي لا تجرأ أن تتحدى أو تناقش أو حتى أن تتساءل عن سلامة القرار الذي يتخذه . وبعبارة أخرى فان الصيغة الموجودة في العراق حاليا صيغة يسيطر عليها قائد مركزي ذو سلطة مطلقة ، يستطيع معها اتخاذ القرار بمفرده ، دون أن يأبه بآراء المجموعة التي يعمل معها حتى ولو كان رأي هذه المجموعة يناقض الى حد معين رأي القائد السلطوي .

فالمنحى الذي شاهدناه في العراق بين عام ١٩٦٨ ــ ١٩٧٩ ، ومنذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن يتفق مع منحى التعزيز الايجابي لآراء القائد المركزي ، حيث يتجه الأفراد المحيطون بالرئيس القائد الى تأكيد تفضيلات القائد المركزي وعدم الدخول في مناقشات البدائل المطروحة وقد تصل الحالة بالمجموعة المحيطة بالرئيس القائد الى العزوف عن طرح البدائل اساسا عدا تلك التي ترضي القائد .

لذا فان هيكل اتخاذ القرار والعلاقة الوظيفية تؤثر الى درجة كبيرة في طبيعة واسلوب اتخاذ القرار . فالمعروف مثلا ان النظام العراقي يتميز بسيطرة القائد وبالتالي فان عملية اتخاذ القرار لاتتعدى كونها التعزيز الايجابي للأفكار والمقترحات والحلول التي

يطرحها هذا القائد . وكما رأينا في قراري غزو ايران عام ١٩٨٠ وغزو الكويت عام ١٩٩٠ فان شكل القرار الناتج عن النقاش الذي تم في مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني يعكس طموحات القائد ومفاهيمه السياسية والعقائدية ويغلب عليها طبيعة التسرع واظهار الشجاعة والفروسية .

اذن فهناك فرق شاسع في النظام العراقي الحالي بين الموقع الرسمي للسلطة والموقع الفعلي لها ، والاطار المؤسسي الرسمي والدور الفعلي الذي يلعبه اعضاء المؤسسة الحاكمة في اتخاذ القرار ، والفرق بين المؤسسات الرسمية التي تعنى باتخاذ القرار أو على الأقل نصح القائد عند اتخاذ القرار ، والمؤسسات غير الرسمية المقربة من القائد والتي توحي له بصيغة القرار وتزوده بالمعلومات اللازمة التي ترجح كفة قرار دون آخر .

في الحقبة الأولى مابين تموز ١٩٦٧ وحتى تموز ١٩٧٩ كانت هناك في العراق مؤسسات ومواقع متضاربة تعني باتخاذ القرار ، فهنالك موقع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ولجنة الأمن القومي ومراكز الأمن والمخابرات والاستخبارات العسكرية التي كان يسيطر عليها بشكل مباشر وغير مباشر من قبل صدام حسين وأحمد حسن البكر ، ومع وجود كل هذه المؤسسات التي يفترض ان تقوم بواجبها في اتخاذ القرار السياسي في ادارة شؤون الدولة ، الا أن هذا الموضوع انحصر في كل من أحمد حسن البكر وصدام حسين . وبالتالي انتفت مفاهيم الديمقراطية والقيادة الجماعية في اتخاذ القرار ، وأصبح اعضاء مجلس قيادة الثورة مسؤولين إما أمام احمد حسن البكر أو صدام حسين بشكل انفرادي ولمهام خاصة يكلفون بها .

وقد كانت معظم القرارات الأخرى التي يرغب أحمد حسن البكر وصدام حسين اصدارها ، تأخذ طابع المبادرة الشخصية الا اذا كان الموضوع لبحث قرار يراد به توريط أكبر عدد ممكن من اعضاء مجلس قيادة الثورة أو أن الموضوع لا يخص مباشرة اهتمامات البكر أو صدام حسين . ومع وجود هياكل متعددة تضمن سلامة

القرار السياسي في باديء الأمر الا أنه تم تجاهلها وتخطيها بل وتعطيل نشاط معظمها . فعلى صعيد مجلس الوزراء مثلا فقد كان أعضاء مجلس قيادة الثورة أو اعضاء القيادة القطرية لحزب البعث أو الكوادر الحزبية المتقدمة من الوزراء يشكلون الحلقة الرئيسية لاتخاذ القرار بعد البكر وصدام حسين ، وكان كل من يعارضهم من اعضاء مجلس الوزراء الفنيين لايكتب له الاستمرار في منصبه الوزاري لأكثر من فترة محدودة ، قد تطول أو تقصر حسب قربهم من مركز السلطة ، ولكي تكون سيطرة القيادة العليا (البكر وصدام حسين) كاملة ، فقد انشأ صدام حسين أجهزة رقابة متعددة ونظاماللاتصالات بينه وبين مؤسسات الدولة والحزب بحيث أصبحت كل هذه الأجهزة ابتداء من قواعد الحزب وأجهزة الأمن والمخابرات تصب في موقعين أولهما مكتبي الرئيس و « السيد النائب » .

وفي عام ١٩٧٩ ، انتهت هذه الازدواجية بتسلم صدام حسين مهام رئاسة الجمهورية بشكل فعلي ، وتركزت بيده جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية منها . وأصبحت عملية صنع واتخاذ القرار تتسم بالخصائص التالية :

١ ــ الطابع الذاتي وغير الرسمي في اتخاذ القرار ، حيث ألغى صدام حسين كل القواعد والخطوات المألوفة في اتخاذ القرار واستعاض عنها بمجموعة من العاملين في مكتبه الخاص ، دون العودة الى أي من المؤسسات الحزبية والتشريعية أو التنفيذية في الدولة .

٢ ــ مركزية تفكير صدام حسين واتجاهه العقائدي (ان صح التعبير) جعلت من متخذى القرار ، والمستشارين الذين يحيطون به ان يبنوا حساباتهم وفق التفكير السائد لدى القائد والنسق العقائدي له .

٣ ــ ان تأتي كافة البدائل والمقترحات وصيغ التنفيذ من صانع القرار نفسه ، ونرى ان هذا النسق سائد في سلوكية صدام حسين حيث يبادر دائما بالتعرف على المشاكل المطروحة واقتراح جدول الأعمال ويحدد ابعاد البدائل الممكنة ونتائج القرارات

التي يمكن ان تتوصل اليها القيادة ، وقد طبق صدام حسين هذا النهج مع المؤسسات التي يتعامل معها في كافة المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والأمنية .

٤ ـــ إن العوامل الثلاثة التي أوردنا ، قد خلقت ولا شك زمرة من الانتهازيين أو المصلحيين الذين دأبوا على تعزيز الآراء والمقترحات والقرارات التي يصل اليها ، بل المبادرة في أحيان كثيرة بطرح مقترحات تتماشى مع تفكيره وسلوكه العام .

واذا عدنا الى قراره الخطير بغزو الكويت ومن ثم بدخول الحرب مع قوى التحالف في الخليج فانه ولاشك جاء حصيلة عوامل عديدة في مقدمتها النسق العقائدي لصدام حسين وتمجيده لشخصية البطل القائد واعتقاده التام بأن لديه فعلا من القوة مايستطيع معها تحييد أو الانتصار على التحالف ، أضف الى ذلك فان الاستشارة التي تسلمها من قياداته العسكرية والمدنية جاءت لتعزز بل ولتشجع ترجيح كفة الحرب .

• قرار غزو الكويت

ولنعود الآن الى قرار غزو الكويت والدوافع التي تذرع بها صدام والميكانيكية التي انتهجها للوصول الى قرار الغزو وتنفيذ المغامرة . ان طبيعة النظام لاتؤشر الى ان هذا القرار ، ولا غيره من القرارات التي اتخذها ، قد تمت في اطار الشرعية الديمقراطية ، حيث كان من احدى نتائج هذا القرار ، انتهاك صارخ لحقوق الانسان في كل من دولتي العراق والكويت والاستهانة بكافة الأساليب والخطوات العلمية لاتخاذ القرار والتي كانت ستحذره ـــ لو اتبعها ـــ الى مغبة الإقدام على مثل هذه المغامرة .

يعود تاريخ المشكلة العراقية الكويتية الى اللحظة التي رسم فيها السير بيرسي كوكس الحدود الفاصلة بين كل من العراق والمملكة العربية السعودية والكويت . ومنذ ذلك التاريخ وحتى الثاني من أغسطس / آب ١٩٩٠ ، لم تكن مسألة الحدود العراقية الكويتية قد حلت حلا نهائيا . فقد اثيرت خلال العهد الملكي عدة مرات ، وأثيرت

الى حد المجابهة العسكرية في عهد عبد الكريم قاسم واثيرت بعده ، الا أن صدام حسين اختتم هذه المحاولات بغزوه لها وضمها الى العراق عام ١٩٩٠ .

لقد كانت العملية التى قام بها صدام حسين بغزو الكويت متماشية مع نظرته الى حكام الخليج والذين لم يعتبرهم اهلا للسيطرة على اغنى مناطق العالم بالنفط ، واصراره الدائم على ابقاء قضية تثبيت الحدود العراقية الكويتية معلقة طوال سنوات حكمه . وأغلب الظن ان فكرة غزو الكويت ، بل والخليج بأجمعه كانت تراود صدام منذ نهاية الستينات ، الا أنه — وحسب تفكيره الخاص — لم يجد الذريعة والفرصة حتى عام ١٩٩٠ . وفكرة الغزو كانت تختمر في ذهنه طوال فترة حربه مع ايران بين عامي ١٩٨٠ — ١٩٨٨ فالمبالغ الهائلة التي صرفها على برنامج التسلح خلال هذه الفترة ، واقتناؤه أو تطويره لأسلحة هجومية ، واعداد جيش قوامه مليون جندي ، لم تكن تشير الا الى اتجاه واحد ، وهو الاعداد لمغامرة جديدة .

لقد حاولت أجهزة الاعلام العراقية ان تصور قبول ايران بوقف اطلاق النار واعلان الهدنة ، بأنه انتصار للحملة التي شنها صدام على الجمهورية الاسلامية في ايران ، ودعمته في ذلك معظم الأنظمة العربية ، وعلى رأسها حكومات الخليج . الا ان ادعاء الانتصار العسكري لم ينعكس على واقع الاقتصاد العراقي والذي بقي منهارا ومدينا لدول الخليج وغيرها من الدول والمؤسسات المالية العالمية بما لايقل عن مئة بليون دولار .

إن نظرة موضوعية الى الأزمة التي افتعلها صدام مع الكويت قبل الغزو وما صاحبها من تطور سريع وتصعيد متعمد ، ومن ثم حصول عملية الغزو وما تلاها من مراحل هزلية احيانا ومحزنة احيانا أخرى ، تجعلنا في مواجهة احتمالات عديدة لتفسير ماحدث منها :

أولا : تفاقم الازمة الداخلية الناجمة عن الحرب مع ايران وعدم تمكنه من اقتطاف ثمار انتصاره المصطنع وتنصيب نفسه زعيما للمنطقة والمتمثلة بثلاثة محاور

مهمة : فالمحور الأول يتمثل بالأزمة الاقتصادية الخانقة التي يواجهها النظام . أما المحور الثاني فيتمثل بالأزمة السياسية التي تبلورت بعد اعلان صدام عن وعوده بالانفتاح السياسي واقرار التعددية الحزبية وتشريع دستور دائم يقره برلمان منتخب انتخابا حقيقيا من قبل ابناء الشعب العراقي ، ثم تراجعه ونكوصه عن تحقيق ما وعد به . اما المحور الثالث فيتمثل بالمعاناة التي باتت تواجهها القوات المسلحة العراقية بسبب حالة اللاحرب واللاسلم مع ايران ، مما اجبر صدام على الاحتفاظ بالقوات المسلحة بهذا الحجم الكبير واضطراره على تطوير آلتها العسكرية والتسليحية ، الأمر الذي فرض على ميزانية الدولة التزامات مالية اضافية لم يعد بإمكان العراق الايفاء بها بأية حال من الأحوال ، فكان لابد اذن من البحث عن مخرج ينقذ صدام من مواجهة احتمالات السقوط ، وربما جرى التفكير وفق هذا المنظور بالقيام بمغامرة عسكرية قد تكون ضد الكويت أو ضد أية دولة مجاورة كايران أو حتى سوريا تحقق له نصرا عسكريا محدودا لعله ينقذ النظام من حالة الانهيار الكامل .

ثانيا : هو مايتعلق بمشاعر الغطرسة والعنجهية التي تسيطر على تفكير صدام في معالجة المشاكل والأزمات التي تواجهه ، فمنذ عام ١٩٨٢ وهو لاينفك عن التصريح في مجالسه الخاصة بأن الذي ورطه في حربه مع ايران هم أصحاب (العكّل) على حد تعبيره ، فاذا ما توقفت هذه الحرب فانه سيسعى للانتقام من حكومات الدول الخليجية ، وكان يردد باستمرار ان العراق دفع بدماء أبنائه واقتصاده الخطر عن الأمة العربية ، في الوقت الذي لم تدفع فيه دول الخليج الا ابخس الأموال ، وكان مما شجعه على الاستمرار بسياسة التهديد والتلويح باستعمال القوة ضد دول الخليج تشخيصه لجملة أمور مهمة منها :

- تدهور الاقتصاد العراقي بعد ايقاف الحرب مع ايران ، واستعمال الكويت كمركز مهم لتهريب الدينار العراقي بكميات كبيرة جدا مما أدى الى تدهور قيمته بصورة مفاجئة امام العملات العربية والأجنبية .

● شراء كميات كبيرة من المواد الاستهلاكية والغذائية من السوق العراقية بصورة مستمرة من قبل اخواننا الكويتيين وبأثمان بخسة (قيمة الدينار الكويتي أصبحت تعادل عشرة دنانير عراقية قبل الغزو) . الأمر الذي ساهم في فقدان المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن العراقي من جهة وزيادة أسعارها بصورة جنونية بالنسبة للمستهلك العراقي بما ولد نقمة شديدة في الأوساط الشعبية .

● التأييد المتواصل من قبل القيادات الكويتية لمواقف صدام في حربه المجنونه مع ايران والتي اكتوى بنارها أبناء الشعب العراقي وقواته المسلحة ، مما ولد شعورا عراقيا عاما بأن الكويت كانت تحرض صدام على المضي بتلك الحرب على حساب دماء ابنائه وانهيار اقتصاده .

ثالثا : الاعتقاد « بنظرية المؤامرة » التي دفعته وشجعته للأخذ بها دوائر وجهات عربية وأجنبية كثيرة عندما نقلت معلومات ــ صحيحة وغير صحيحة ــ تؤكد له بأن هناك مؤامرة تستهدف حياته ونظامه ، بدأت معالمها مع دخول الحرب ضد ايران الى مرحلة غاية في الصعوبة والتعقيد ، ثم تدرجت ــ من وجهة نظره ــ حتى بدأت تتضح معالمها وفقا للمؤشرات التالية :

● تعثر مفاوضات تثبيت الحدود بين العراق والكويت .

● اصرار الكويت على بيع النفط بأسعار متدنية .

● عدم موافقة الكويت على ترقين الديون المترتبة على العراق بسبب ظروف الحرب أسوة بما فعلته المملكة العربية السعودية .

● رفض الكويت مناقشة تأجير جزيرتي وربه وبوبيان أو جزء منهما لبلد شقيق تحمّل الكثير ، علما بأن تأجير تلك الجزر للعراق من شأنه ان يخلق موازنة في الخليج لصالح السلام والأمن على المدى البعيد وتعزز الاقتصاد العراقي في نفس الوقت .

من هذه الملاحظات انطلق صدام في اعتقاده « بنظرية المؤامرة » التي

تستهدفه شخصيا كما تستهدف نظام حكمه ، وان الكويت أصبحت رأس الحربة في التآمر ضده ، لذا فقد بات عليه ان يختار بين الاستسلام وبين مواجهة « المؤامرة » و « المتآمرين » . ولهذا اتخذ قرار غزو الكويت وتدميرها غير عابىء بالقوانين الدولية والعلاقات والروابط العربية التي تؤكد على ضرورة اللجوء الى المفاوضات والحوار لحل المشاكل بين الدول .

رابعا : ويعتقد آخرون ان هنالك محورا رابعا يتركز في العوامل الخارجية التي دفعت صدام حسين لتحقيق مجموعة من الأهداف في آن واحد ، وانه قد تحقق منها حتى الآن :

- شق الصف العربي أفقيا وعموديا .
- تراجع القضية الفلسطينية الى الوراء بعد تقلص الموارد المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدما كانت تعتمد الى حد كبير على التمويل من الفلسطينيين المقيمين فى الكويت وإسدال الستارة على مسألة هجرة اليهود السوفييت إلى اسرائيل وإطفاء اللهيب الاعلامى الذى كانت تتميز به انتفاضة شعبنا الفلسطيني البطل .
- توجيه ضربة قاضية الى منظمة الأوبك .
- توفير الأرضية والمسببات لدخول القوات الأجنبية بهذا الحجم المخيف وتواجدها على الأراضي العربية ، وماسيترتب على هذا التواجد الأجنبي من نتائج مدمرة للمصالح العربية .
- تراجع امكانات العراق الاقتصادية والعلمية التي اصابت المواطن العراقي بحالة احباط نفسي شديدة .

إن جميع الاحتمالات السابقة قد تكون واردة بصورة متداخلة وفي اعتقادنا ان هذا هو الأقرب للصواب والأقرب للتصور والتصديق ، ويبرز هنا تساؤل مهم هو : هل كان هدف وتخطيط صدام هو غزو الكويت بالشكل الذي تم به واعلان ضمها الى العراق ام كان يستهدف غزو الكويت بغية فرض شروطه بالتوقيع على مجموعة

اتفاقيات ثنائية بين العراق والكويت ومن ثم انسحابه منها ، وقبل الاجابة على هذا التساؤل لابد لنا ان نلاحظ ان اسلوب التدرج بالغزو وارسال قوات عسكرية منتقاة ومحددة كانت تشمل وحدات بسيطة من الحرس الجمهوري ووحدات من القوات الخاصة وبعض وحدات الدروع والآلية من الجيش النظامي ، وكانت أهدافها الرئيسية تتحدد بالقاء القبض على الأسرة الحاكمة الكويتية بدليل الهجوم بالطائرات السمتية على منطقة قصر الأمير جابر ثم إلقاء القبض على الوزراء وكبار مسؤولي الدولة ، واحتلال المراكز الرئيسية في الكويت ، الا ان تحولا سريعا بدأ يطرأ على الموقف بصورة يومية مستهدفا توسيع رقعة الغزو ، ليشمل كل الأراضي الكويتية والاقتراب من الحدود السعودية وانتشار القطعات العسكرية العراقية بحالة هجومية بعد زيادة عددها بصورة تدريجية في الكويت مما ولد شعورا لدى جميع المراقبين العسكريين بأن الجيش العراقي أصبح على وشك غزو الأراضي السعودية واحتلال منابع البترول فيها ، مما طرح أسبابا ومبررات واقعية لدعوة قوات عسكرية من دول عربية وأجنبية للمرابطة في الأراضي السعودية للرد على أي هجوم عراقي محتمل . ثم المباشرة بسحب القطعات العسكرية التي كانت مرابطة قرب الحدود السعودية الى داخل الأراضي الكويتية بعد اعلان الولايات المتحدة الأمريكية تعهدها بالدفاع عن السعودية والمباشرة بارسال قواتها المسلحة الى المنطقة وصدور قرارات الأمم المتحدة ، ثم ان التدرج بالموقف السياسى المعلن يذكرنا بأن العد التنازلي لغزو الكويت بدأ في أوائل عام ١٩٩٠ ، عندما اجتمع الدكتور سعدون حمادى مع بعض المسؤولين في الادارة الأمريكية خلال زيارة له الى مدينة نيويورك ، وان الموضوع الأساسي الذي تم بحثه خلال هذا الاجتماع هو قيام العراق من خلال منظمة الأوبك برفع أسعار النفط التي كانت متدنية آنذاك الى مستوى معقول ، لمساعدة العراق لزيادة موارده والايفاء بالتزاماته الداخلية والخارجية من جهة ، ومساعدة الولايات المتحدة تنشيط عمليات استخراج النفط (بعد زيادة الأسعار) من جهة أخرى . وقد بدأ هذا السيناريو مقبولا من قبل العراق ، كما انه وضع موضع التنفيذ مباشرة ، حيث ان زيارات الدكتور سعدون حمادى التالية الى كل

من دولة الكويت والامارات العربية المتحدة ، وتصريحاته العلنية واتهامه لهم بالتلاعب بأسعار النفط جاءت لتبرهن على وجود مثل هذا التفاهم . كما ان طروحات العراق في المؤتمر الاستثنائي لمنظمة الأوبك الذي عقد في صيف عام ١٩٩٠ في جنيف عن ضرورة رفع أسعار النفط الى ٢٥ دولاراً للبرميل الواحد يؤكد هو الآخر على المنحى الذي كان ينهجه العراق .

إن اللهجة التي خاطب فيها العراق الجامعة العربية خلال مذكرات وزير خارجيته الى الأمين العام ، والتهديدات المبطنة التي كانت تحتويها ، قبل شهرين فقط من الغزو ، ولهجة الخطاب الذي القاه صدام حسين في ١٧ تموز ١٩٩٠ ، والذي هدد فيه دول الخليج بصورة عامة والكويت بشكل خاص ، لم يترك أي شك لدى المطلعين على مسيرة الأحداث في المنطقة وطبيعة تحرك صدام حسين ، بأنه مقبل على مغامرة جديدة . ثم انه لم يخف نواياه بدليل تحشيد القطعات العسكرية على حدود الكويت (بحدود ٣٠ ألف جندي في البداية ، انتهت الى ١٣٠ ألف جندي قبل الغزو) . ثم البدء بعملية الغزو لنصرة (الثورة) التي افتعلها في الكويت .

وكان واضحا أن صدام حسين أصبح في مواجهة واحد من احتمالين :

الأول : الانسحاب من الكويت وبذلك يحكم على تلك العملية بالفشل الذريع ، مما يفتح الطريق واسعا لاسقاط نظامه .

الثاني : هو الاستمرار بالاحتلال واضفاء الشرعية عليه واتباع اسلوب المناورة والخداع عسى ان يحصل تبدل بالموقف العربي والدولي يمنحه فرصه ابتلاع الكويت الى الأبد ، معولا بذلك على موقف الاتحاد السوفيتي ومواقف بعض دول المجموعة الأوربية وعلى رأسها فرنسا ومواقف الدول العربية المؤيدة لسياسته وعلى رأسها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . ومع مضي الوقت بدأ صدام يقتنع بفشل رهانه على تلك المواقف . وبهذا بدأت مرحلة جديدة تتسم بالتخبط وعدم تحديد الأهداف ، الا ان رجلا مريضا بحب الذات كصدام حسين واعتبار ذاته هى الغاية وهي الهدف ، غير

مستعد ان يضحي بنفسه أو نظامه من أجل انقاذ شعبه وجيش العراق أولا والأمة العربية ثانيا . وان عملا بهذا المستوى لايقوم به ويمارسه الا القادة التاريخيون .

من كل ماتقدم نجد ان قرار غزو الكويت ، وان اعتمد على حسابات وقراءات خاطئة للظروف الاقليمية والدولية ، مازال يتسم بعدم الوضوح والضبابية الشديدة ، حيث لم يفصح متخذ القرار لحد الآن وبشكل واضح عن الأسباب التي دعته الى اتخاذ مثل هذا القرار ، أو الدفاع عنه بعد ان استنفر كامل قواه العسكرية ، وبعد ان وفر له المجتمع الدولي فرصا عديدة ومتتالية كان بامكانه إما تفادي الخسائر التي تكبدها الشعبان العراقى والكويتى ، أو تقليصها إلى الحد الأدنى الممكن .

وهنا نعود الى حيث بدأنا هذه المداخلة فنقول أن نمط صنع القرار فى العراق خلال العقدين الماضيين . ارتبط ارتباطا وثيقا مباشراً بشخص رئيس الدولة ، وأن أية محاولة لتقييم مثل هذا التصرف ، أو اضفاء نمطية معينة عليه ، تقودنا إلى استنتاجات خاطئة .

هل النصوص القانونية الدستورية من أحد أهم الأسباب التي تشكل الخلفية أو القاعدة القانونية (الشرعية الديمقراطية) التي يعتمد عليها في صناعة القرار ؟

مداخلة قانونية دستورية

د . عبد الغنى المانى
باحث قانونى (فلسطين)

المقدمة :

إنطلاقا من أن المنظمة العربية لحقوق الانسان معتبرة حاليا من إحدى أهم المؤسسات العربية المعنية بانتهاكات حقوق الانسان العربي وبالقوانين المتعلقة بذلك على نحو عام ، ولكون القانون الدستورى يأتى لدى معظم نظم الحكم العربية على رأس قمة الهرم القانونى ، فإن الاجابة على السؤال السابق الذكر عنوان وموضوع هذه الورقة اقتضت تقديم هذه المداخلة التى ستحاول أن تقدم بين طياتها بحثا متواضعا يتناول معظم وأهم النصوص القانونية الدستورية الواردة فى بعض الدساتير العربية الحالية التى تحدد الكيفية لممارسة الوظيفتين التشريعية والتنفيذية أى صناعة القرار * .

الفصل الأول ــ الملاحظات الأساسية العامة

عند مراجعتنا للنصوص القانونية فى الدساتير العربية تتضح الأمور التالية :

أولا : الاختيار أو الكيفية التى يتم بها وعن طريقها تحديد رأس الدولة فإننا نجده على النحو التالى :

١ــ نظام أو قانون الوراثة: (الكويت ، السعودية، الأردن، المغرب... إلخ)

(**الكويت ــ مادة ٤**) الكويت إمارة وراثية فى ذرية المغفور له مبارك الصباح.

---

*المرجع : الموسوعة العربية للدساتير العالمية، الادارة العامة للتشريع والفتوى، القاهرة ١٩٦٦ .

ويعين ولى العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير ، ويكون تعيينه بأمر أميرى بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم ، فى جلسة خاصة ، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

وفى حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكى الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد .

ويشترط فى ولى العهد أن يكون رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين مسلمين .

المغرب

(**الفصل التاسع عشر**) الملك أمير المؤمنين ورمز وحدة الأمة ، وضامن دوام الدولة واستمرارها ، وهو حامى حمى الدين ، والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات ، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة فى دائرة حدودها الحقة .

(**الفصل العشرون**) إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من سلالة جلالة الملك الحسن الثانى ، ثم إلى ابنه الأكبر سنا ، ثم إلى إبنه الأكبر وهكذا ماتعاقبوا ، فإن لم يكن ولد ذكر من سلالة جلالة الملك الحسن الثانى ، فالملك ينتقل إلى أقرب الذكور من إخوته ، ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر ، فإن لم يكن فينتقل إلى الأعمام بنفس الترتيب والشروط .

(**الفصل الواحد والعشرون**) يعتبر الملك غير بالغ سن الرشد إلى نهاية السنة الثامنة عشرة من عمره ، وقبل بلوغه سن الرشد يمارس اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية مجلس وصاية .

الأردن :

(**مادة ٢٨**) عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثى فى أسرة الملك عبد الله بن

الحسين ، وتكون وراثة العرش فى الذكور من أولاد الظهور وفق الأحكام التالية :

(أ) تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه سنا ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة .

(ب) إذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب تنتقل إلى أكبر إخوته وإذا لم يكن له أخوة فإلى أكبر أبناء أكبر إخوته فإن لم يكن لأكبر إخوته ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الأخوة .

(ج) فى حالة فقدان الأخوة وأبناء الأخوة تنتقل ولاية الملك إلى الأعمام وذريتهم على الترتيب المعين فى الفقرة (ب) .

(د) وإذا توفى آخر ملك بدون وارث على نحو ماذكر يرجع الملك إلى من يختاره مجلس الأمة من سلالة مؤسس النهضة العربية المغفور له الملك حسين بن على .

(هـ) يشترط فيمن يتولى الملك أن يكون مسلما عاقلاً مولودا من زوجة شرعية ومن أبوين مسلمين .

(و) لا يعتلى العرش أحد ممن استثنوا بإرادة ملكية من الوراثة بسبب عدم لياقتهم ، ولا يشمل هذه الاستثناء أعقاب ذلك الشخص .

ويشترط فى هذه الارادة أن تكون موقعا عليها من رئيس الوزراء وأربعة وزراء على الأقل بينهم وزيرا الداخلية والعدلية .

(ز) يبلغ الملك سن الرشد متى أتم ثمانى عشرة سنة قمرية من عمره فإذا انتقل العرش الى من هو دون هذه السن يمارس صلاحيات الملك الوصى أو مجلس الوصابة الذى يكون قد عين بإرادة ملكية سامية صادرة من الجالس على العرش ، وإذا توفى دون أن يوصى يقوم مجلس الوزراء بتعيين الوصى أو مجلس الوصاية .

٢ ــ نظام أو قانون الانتخاب غير المباشر من قبل مجلس ممثلي الشعب مع وجود أكثر من مرشح .

(لبنـان) :

انتخاب رئيس الجمهورية

(**مادة ٧٣**) قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد واذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس .

(**مادة ٧٤**) اذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون واذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب مُنحلا تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية .

(**مادة ٧٥**) ان المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر .

٣ ـــ نظام أو قانون الانتخاب غير المباشر والمباشر (المختلط)
(مصر ، سوريا ، العراق ، الجزائر ... الخ)

مصر : انتخاب رئيس الجمهورية .

(**مادة ١٠١**) يشترط ، فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية ، أن يكون مصريا من أبوين مصريين ؛ وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية .

(**مادة ١٠٢**) يرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على

المواطنين لاستفتائهم فيه . ويتم الترشيح ، في مجلس الأمة ، لمنصب رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح ثلث اعضائه على الأقل .
ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى اعضاء المجلس على المواطنين ، لاستفتائهم فيه .
فاذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية المشار اليها ، أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ التصويت الأول . ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين ، لاستفتائهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء . فان لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية ، رشح المجلس غيره ، ويتبع في شأنه الطريقة ذاتها .

٤ ـ نظام أو قانون الانتخاب المباشر من قبل الشعب مباشرة

(تونـس) الفصل الأربعون

ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام انتخابا عاما حرا مباشرا سريا من طرف الناخبين المنصوص عليهم بالفصل العشرين ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشيحه للرئاسة أكثر من **ثلاث مرات** متوالية .

ثانيا : لم تنص الدساتير العربية على الفترة الزمنية التي تجيز فيها للحاكم البقاء أو التجديد للحكم على رأس الدولة ، سوى لبنان (مرتين متتاليتين) وتونس (ثلاث مرات متوالية) والموت هو الحالة الوحيدة التي تنص بعض الدساتير العربية فيها على زوال رأس الدولة .

ثالثا : لم يرد أي نص بخصوص شرط الجنس (ذكر أم أنثى) بالنسبة لرئاسة الدولة ، ويفسر أغلب فقهاء القانون الدستوري والاداري بأن « الذكورة » الشرط

الضمني ، خاصة وأن معظم النصوص الدستورية تورد كلمة المرشح فقط .

رابعا : المسئولية : معظم الدساتير العربية تعفي رأس الدولة من أيةمسؤولية .

الأردن ــ مادة ٣٠) الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسئولية .

(**الكويت ــ مادة ٥٤**) الأمير رئيس الدولة ، وذاته مصونة لا تمس .

(**المغرب ــ الفصل الثالث والعشرون**) : شخص الملك مقدس لاتنتهك حرمته .

تونس ــ المادة ٦٠ المعدلة بالقانون الدستورى الصادر فى ٢١ كانون الثانى سنة ١٩٤٧)

لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور أو في حالة الخيانة العظمى . أما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية فهى خاضعة للقوانين العامة . ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلتى خرق الدستور والخيانة العظمى إلاّ من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثى مجموع أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثامنين ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى الى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها .

خامسا : معظم الدساتير العربية تنص وتقر بأن السيادة للشعب أو بأن الشعب مصدر كل السلطات .

(**تونس**) نحن ممثلى الشعب التونسى الحر صاحب السيادة نرسم على بركة الله هذا الدستور .

(**مصر ــ مادة ٢**) السيادة للشعب ، وتكون ممارستها على الوجه المبين في الدستور .

(**الكويت ــ مادة ٦**) نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا ، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور .

سادسا : معظم الدساتير العربية والقوانين الأساسية تنص وتقر بحقوق المواطن السياسية إلا أن معظمها لم يقر الحقوق الاجتماعية والإقتصادية .

سابعا : إن معظم الدساتير العربية تم صياغتها بناء على رغبة الحاكم أو من إحدى شرائح المجتمع أو من الأجنبي وندرت الدساتير التى تمت صياغاتها من مجموع وإرادة مجموع شرائح المجتمع .

الفصل الثانى : النصوص القانونية الدستورية التي تخول رأس الدولة ممارسة الوظيفة التشريعية

أولا : دعوة مجلس ممثلي الشعب للانعقاد أو الانفضاض أو التأجيل .

(**لبنان ــ مادة ٣٣**) ان افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكما في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين . ولرئيس الجمهورية أن يدعو المجلس الى عقود استثنائية أما مواعيد افتتاح العقود الاستثنائية وختامها فتحدد بموجب مرسوم ويعين برنامج العقد الاستثنائي في مرسوم الدعوة . وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس الى دورة استثنائية اذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع الأعضاء .

(**مادة ٥٩**) لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس الى أمد لايتجاوز شهرا واحدا وليس له ان يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد .

(**مصر ــ مادة ٥٣**) يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، ويفض دورته .

(**تونس : الفصل التاسع والعشرون**) يعقد مجلس الأمة فى كل سنة دورتين عاديتين يحددهما القانون ، ولا تتجاوز كل دورة ثلاثة أشهر ويجتمع المجلس بصورة استثنائية بطلب من رئيس الجمهورية أو بطلب من أغلبية النواب .

الكويت

(**مادة ٨٦**) يعقد المجلس دوره العادى بدعوة من الأمير خلال شهر أكتوبر من كل عام . واذا لم يصدر مرسوم الدعوة قبل أول الشهر المذكور اعتبر موعد الانعقاد الساعة التاسعة من صباح يوم السبت الثالث من ذلك الشهر . فان صادف هذا اليوم عطلة رسمية اجتمع المجلس في صباح أول يوم يلى تلك العطلة .

(**مادة ٨٨**) يدعى مجلس الأمة ، بمرسوم ، لاجتماع غير عادى اذا رأى الأمير ضرورة لذلك ، أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس .

ولا يجوز في دور الانعقاد غير العادى ان ينظر المجلس في غير الأمور التى دُعِيَ من أجلها الا بموافقة الوزارة .

(**مادة ٨٩**) يعلن الأمير فض ادوار الاجتماع العادية وغير العادية .

ثانيا : حل مجلس ممثلي الشعب (أغلب الدساتير)

(**الكويت ــ مادة ١٠٢**) لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أى وزارة ، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به .

ومع ذلك اذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم امكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، رفع الأمر الى رئيس الدولة ، وللأمير في هذه الحالة أن يعفى رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة ، أو أن يحل مجلس الأمة .

وفي حالة الحل ، اذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس

مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلا منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن ، وتشكل وزارة جديدة .

(**الأردن : مادة ٣٤**)
(١) الملك هو الذى يصدر الأوامر باجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق احكام القانون .
(٢) الملك يدعو مجلس الأمة الى الاجتماع ويفتتحه ويؤجله ويفضه وفق أحكام الدستور .
(٣) للملك أن يحل مجلس النواب .

(**لبنان ـــ مادة ٥٥**) يحق لرئيس الجمهورية أن يتخذ قرارا معللا بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عقد النيابة .

وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقا لأحكام المادة ٢٥ ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التى تلى اعلان الانتخاب .

ثالثا : تقديم مشاريع قوانين لمجلس ممثلي الشعب (أغلب الدساتير)

(**لبنان ـــ مادة ١٨**) لرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين .

(**المغرب : الفصل الثامن والعشرون**) : للملك أن يخاطب البرلمان والأمة ، ولا يمكن أن يكون مضمون ما يخاطبهما به موضع نقاش من طرف البرلمان .

(**الكويت ـــ مادة ٦٥**) للأمير حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها واصدارها . ويكون الاصدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعها اليه من مجلس الأمة وتخفض هذه المدة الى سبعة أيام في حالة الاستعجال ، ويكون تقرير صفة الاستعجال بقرار من مجلس الأمة بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم .

ولا تحسب أيام العطلة الرسمية من مدة الاصدار .

ويعتبر القانون مصدقا عليه ويصدر اذا مضت المدة المقررة للاصدار دون أن يطلب رئيس الدولة اعادة نظره .

رابعا : اصدار قوانين بشكل انفرادى (أغلب الدساتير)

(**المغرب : الفصل الثانى والسبعون**): للملك ان يعرض على الأمة بمرسوم ملكى كل مشروع أو اقتراح قانون قصد الموافقة عليه عن طريق الاستفتاء .

فى تعديل الدستور

لبنان

مادة ٧٦ـــ يمكن اعادة النظر في الدستور بناء على اقتراح رئيس الجمهورية فتقدم الحكومة مشروع القانون الى مجلس النواب .

مادة ٧٧ ـــ يمكن أيضا اعادة النظر في الدستور بناء على طلب مجلس النواب فيجرى الأمر حينئذ على الوجه التالى :

يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادى وبناء على اقتراح عشرة من أعضائه على الأقل أن يبدى اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانونا باعادة النظر في الدستور . على أن المواد والمسائل التى يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح الى الحكومة طالبا اليها أن تضع مشروع قانون في شأنه . فاذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس في خلال أربعة أشهر واذا لم توافق عليه فعليها أن تعيد القرار الى المجلس ليدرسه ثانية فاذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاثة أرباع من مجموع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانونا فلرئيس الجمهورية حينئذ إما إجابة المجلس إلى رغبته أو اصدار مرسوم بحله واجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة أشهر فاذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة

الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة أشهر .

(**الكويت ــ مادة ٥١**) السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور .

خامسا : اصدار قوانين بتفويض من مجلس ممثلي الشعب (أغلب الدساتير)

(**تونس ــ الفصل الثامن والعشرون**) مجلس الأمة هو الذى يمارس السلطة التشريعية ولرئيس الجمهورية ولكل نائب حق عرض مشاريع القوانين ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر .

لمجلس الأمة ان يفوض لمدة محدودة ولغرض معين الى رئيس الجمهورية اتخاذ مراسيم تعرض على مصادقة المجلس بعد انقضاء المدة المذكورة .

(**الكويت ــ مادة ٧١**) اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله ، ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز للأمير ان يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، على ألا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية .

ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، اذا كان المجلس قائما ، وفي أول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعى ماكان لها من قوة القانون بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك . أما اذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ماترتب من آثارها بوجه آخر .

سادسا : اصدار قانون الاستفتاء .

سابعا : تصديق واعلان القوانين .

ثامنا : العفو العام .

الفصل الثالث

النصوص القانونية الدستورية التي تخول رأس الدولة ممارسة الوظيفة التنفيذية

أولا : تنفذ القوانين والمراسيم باسمه ، وضع الخطوط العامة لسياسة الدولة ،

ثانيا : تعيين واعفاء رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ،

ثالثا : ترأس اجتماعات مجلس الوزراء ،

رابعا : القائد الأعلى للقوات المسلحة ،

خامسا : نعيين واعفاء كبار الموظفين والضباط ورجال القضاء ،

سادسا : ترأس مجلس الدفاع ،

سابعا : إعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية ،

ثامنا : إعلان حالة الحرب ،

تاسعا : توقيع واعتماد الاتفاقيات والمعاهدات ،

عاشرا : إعتماد سفراء الدول الأجنبية .

ففي المجالات السابقة الذكر هنالك قائمة لا أول لها ولا آخر من النصوص الدستورية يمكن الرجوع اليها في الدساتير العربية .

وبناء على ماجاء في الفصول الأول والثاني والثالث نجد أن معظم الدساتير العربية تجيز للحاكم رأس الدولة (الفرد أيا كان ملكا أم رئيسا أم أميرا) مايلي :

أولا : الحق في ممارسة الوظيفة التشريعية بصفة أصيلة ،

ثانيا : الحق في أن يشارك مجلس ممثلي الشعب في ممارسة الوظيفة التشريعية ،

ثالثا : الحق في أن يمارس الوظيفة التنفيذية منفردا أو مشاركا لها مجلس وزرائه ،

رابعا : أن يشكل عامل ضغط وتأثير في تعيين واعفاء كبار الموظفين والقضاة وقيادات القوات المسلحة .

الخاتمـــة

بعد تقديم تلك المراجعة يتأكد لنا الى حد ما أن الدستور العربي الحالي أيا كان النظام الذى يحتكم اليه ، هو المظلة الشرعية بل الاداة القانونية التي مكنت ولاتزال تمكن رأس الدولة أيا كانت تسميته ملكا أو رئيسا أو أميرا في ممارسة الجزء الأعظم والاساسي للوظيفتين التشريعية والتنفيذية بشكل يكاد أن يكون مطلقا .

ومن هنا تأتي الضرورة بأن يكون من أهداف وواجبات المنظمة العربية لحقوق الانسان أن تسعى بالأبحاث والدراسات القانونية المقارنة وبالتثقف في اتجاه العمل على « دمقرطة الدساتير والقوانين الأساسية العربية » ، وذلك للتقليل من « التعارض » ، أو الحد من التعارض الصارخ القائم في الصلاحيات شبه المطلقة لرأس الدولة وحقوق الشعب صاحب السيادة ومصدر كل السلطة .

إن ذلك الوضع غير المتوازن في توزيع السلطة وممارستها في الوطن العربي أضاف وسيضيف الى جهود المنظمة العربية في مجال انتهاك حقوق الانسان العربي وإلى حين صعوبة أوفر من جهود المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى العاملة في مجال انتهاك حقوق الانسان ، اذ أنه قد لمسنا تقريبا أن « الانتهاك القانوني الأصيل » في نظام الحكم العربي يكمن في نصوص الدساتير العربية التي تسمح بتركيز السلطة بيد رأس الدولة وتخوله في أن يتصرف ويصدر القرار الذي يراه مناسبا ، في حين مطالعتنا لمحتويات دساتير الدول الأخرى في العالم نجد أن بعضها إن كان ملكيا أو جمهوريا قد تجاوز نصوصه القانونية الدستورية المرحلة التي تسمح لرأس الدولة فيها أن يمارس السلطة على النحو القائم في الوطن العربي ، وان أية دراسة قانونية دستورية مقارنة ستؤكد ما ندعيه .

وأخيرا آمل أن تكون هذه الورقة بداية لحوار جاد وشامل يضيف في هذا المجال الى جهود المنظمة العربية لحقوق الانسان المباركة في المجالات المتعددة ،،،،،،،

هذا الكتاب ..

يعد هذا الكتاب الخامس فى سلسلة الندوات الفكرية التى تصدرها المنظمة العربية لحقوق الانسان ليعرض أهم الندوات والملتقيات الفكرية التى تنظمها أفرعها ولجانها القطرية حول قضايا وهموم الانسان فى الوطن العربى .

وتعالج هذه الندوة قضية « صناعة القرار فى الوطن العربى فى ضوء الشرعية الديمقراطية » وجرت مناقشتها عبر ثلاثة محاور رئيسية : تناول الأول أسلوب صناعة القرار وكيفية تقييمه ، بينما ركز المحوران الثانى والثالث على دراسة حالتين واقعيتين لأسلوب صناعة القرار ، وهما : قرار « الوحدة اليمنية » فى مايو/آيار ١٩٩٠ ، وقرار « الغزو العراقى للكويت » فى أغسطس/آب ١٩٩٠ .

وقد ساهم فى أعمال الندوة ، والتى تعد الرابعة التى ن
فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا مجموع
الشخصيات السياسية والفكرية والعربية ، وعدد من أ
الفرع .

